جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لإرساء الشمول المالي بالجزائر مع الإشارة لتجارب دولية رائدة: دراسة تطبيقية بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر خلال الفترة (2016 – 2021)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وبنوك

إعداد الطالب:

لعلاوي نواري

إشراف الأستاذ:

أ.د. خليل عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

سلام عبد الرزاق	أستـــــاذ	جامعة يحيى فارس بالمدية	رئيسا
خليل عبد القادر	أستـــــاذ	جامعة يحيى فارس بالمدية	مقررا
بن قيدة مروان	أستـــاذ محاضر "أ"	جامعة يحيى فارس بالمدية	عضوا ممتحنا
بلكحل محمد أمين	أستـــاذ محاضر "أ"	جامعة يحيى فارس بالمدية	عضوا ممتحنا
بلعيد ذهبية	أستـــاذ محاضر "أ"	مدرسة الدراسات العليا للتجارة	عضوا ممتحنا
بوخاري سمية	أستـــاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 2	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لإرساء الشمول المالي بالجزائر مع الإشارة لتجارب دولية رائدة: دراسة تطبيقية بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر خلال الفترة (2016 – 2021)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وبنوك

إعداد الطالب:

لعلاوي نواري

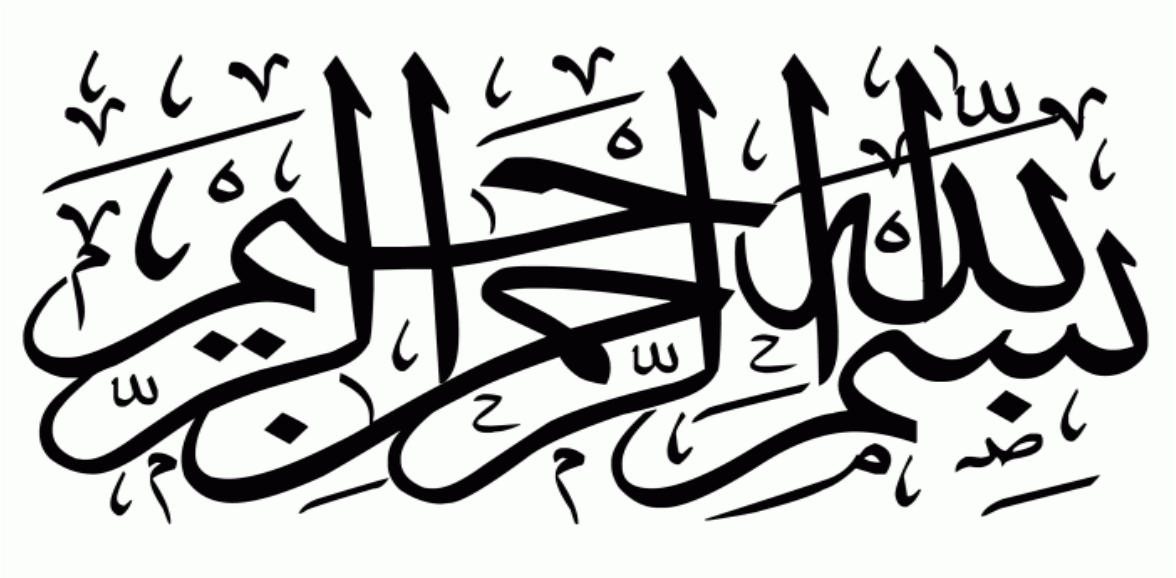
إشراف الأستاذ:

أ.د. خليل عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

سلام عبد الرزاق	أستـــــاذ	جامعة يحيى فارس بالمدية	رئيسا
خليل عبد القادر	أستـــــاذ	جامعة يحيى فارس بالمدية	مقررا
بن قيدة مروان	أستـــــاذ محاضر "أ"	جامعة يحيى فارس بالمدية	عضوا ممتحنا
بلكحل محمد أمين	أستـــــاذ محاضر "أ"	جامعة يحيى فارس بالمدية	عضوا ممتحنا
بلعيد ذهبية	أستـــــاذ محاضر "أ"	مدرسة الدراسات العليا للتجارة	عضوا ممتحنا
بوخاري سمية	أستـــــاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 2	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الفاضل المحترم خليل عبد القادر المشرف على هذا العمل، الذي لم يبخل عليّ بجهده ووقته وعلمه، فجزاه الله عنا كل خير،

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المحترمين على قبولهم مناقشة هذا العمل وإثرائه بمقترحاتهم وتوجيهاتهم القيمة،

كما أتقدم بالشكر الجزيل أيضا للسادة مدراء النقد بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر على تعاونهم من خلال تقديم الإحصائيات اللازمة للبحث، والسيد مدير المؤسسة العمومية الاستشفائية حسان بادي على تسهيلاته المقدمة أثناء الدراسة،

كما أشكر وأعتذر لأهلي، زوجتي وولدي، على انشغالي الدائم عنهما بسبب هذا العمل، ولا أنسى أساتذتي الذين بفضلهم وصلت لهذه المرحلة، من الطور الابتدائي إلى الجامعي، وأخص بالذكر برتال عبد الله، بوشرابين الحاج، غطاس، بوحفص السعيد، ساعو سالم، بولعواد العيد، بلعابد إبراهيم ومحمد عبد المومن.

نواري لعلاوي

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة

إلى والدي العزيز حفظه الله ورعاه

إلى الزوجة الكريمة رمز الصبر والوفاء والإخلاص

إلى ولدي الصغير الذي حرم من لعبه لانشغالي الدائم عنه

إلى كل الإخوة والأخوات والأهل والأقارب

إلى كل طالب علم.

نواري.

مستخلص

هدفت دراستنا إلى إبراز دور وسائل الدفع الإلكترونية في إرساء الشمول المالي، حيث **اعتمدت** المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرضنا لمفاهيم حول الدفع الإلكتروني والشمول المالي، وتحليلنا لتجارب دول رائدة في الشمول المالي، محاولين استلهام الدروس منها، وكذلك تحليلنا لواقع استخدام وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني في الجزائر ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي، بالاعتماد على الإحصائيات المتاحة على موقع هيئة تجمع النقد الآلي على المستوى الكلي، والتركيز على المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، من خلال تحصيلنا للإحصائيات حول عدد الوسائل والقنوات المستخدمة والعمليات التي تتم عبرها، من مقرّات مديريات النقد للمصارف المعنية، ومن قسم النقدية والخدمات المالية والبريدية لمؤسسة بريد الجزائر.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن وسائل الدفع الإلكترونية تساهم في تعزيز الشمول المالي، باعتبارها توفر مزايا عديدة، سواء للزبائن أو المصارف أو للاقتصاد ككل، حيث تُمكّن من الوصول لمزيد من العملاء خارج الفروع المصرفية، بما فيها المناطق النائية والمعزولة، والتقليل من التسرّب النقدي خارج النظام المصرفي، مما يعزّز قدرة المصارف على منح قروض أكبر، وبالتالي كسب زبائن أكثر، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على المعلومات والمعارف المالية، وبالتالي مساهمتها في تحقيق التثقيف المالي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للشمول المالي.

كلمات مفتاحية: وسائل دفع إلكترونية؛ تكنولوجيا مالية؛ شمول مالي؛ مصارف عمومية؛ مؤسسة بريد الجزائر.

Résumé

Notre étude visait à mettre en évidence le rôle des moyens de paiement électronique dans la promotion de l'inclusion financière, où elle a adopté l'approche analytique descriptive, à travers notre présentation des concepts sur le paiement électronique et l'inclusion financière, et l'analyse des expériences des pays leaders en matière d'inclusion financière, en essayant d'en tirer des leçons, ainsi que notre analyse de la réalité de l'utilisation des moyens et canaux de paiement électronique dans l'Algérie et l'étendue de leur contribution au renforcement de l'inclusion financière, en s'appuyant sur les statistiques disponibles sur le site internet de « GIE monétique » au niveau macro, et focus sur les banques publiques et l'Algérie poste, à travers notre collecte des statistiques sur le nombre de moyens et canaux utilisés et les opérations réalisées à travers eux, depuis les sièges des directions monétiques des banques concernées et du département monétique et services financiers et postaux pour l'Algérie poste.

L'étude a conclu que les moyens de paiement électronique contribuent à améliorer l'inclusion financière, car elles offrent de nombreux avantages, que ce soit pour les clients, les banques ou l'économie dans son ensemble, car elles permettent de se connecter à davantage de clients en dehors des agences bancaires, y compris dans les zones éloignées et isolées, et réduisent les fuites d'argent en dehors du système bancaire, qui renforce la capacité des banques à accorder des prêts plus importants, gagnant ainsi plus de clients, en plus de faciliter l'accès aux informations et aux connaissances financières, et donc sa contribution à la réalisation de l'éducation financière, qui est le principal pilier de l'inclusion financière.

Mots clés : Moyens de paiement électronique ; technologie financière ; inclusion financière ; banques publiques ; Algérie poste.

Abstract

Our study aimed to highlight the role of electronic means of payment in promoting financial inclusion, where it adopted the descriptive-analytical approach, through our presentation of concepts about electronic payment and financial inclusion, and analyze experiences of leading countries in terms of financial inclusion, trying to learn from them, as well as our analysis of the reality of the use of means and payment channels in Algeria and the extent of their contribution to strengthening financial inclusion, based on the statistics available on the "GIE monétique" website at the macro level, and focus on public banks and the Algeria Post, through our collection of statistics on the number of means and channels used and the operations carried out through them, from the headquarters of the electronic payment directions of the banks concerned and from the electronic payment and financial and postal services department for the Algeria Post.

Findings show that electronic means of payment improve financial inclusion, as they offer many advantages, whether for customers, banks, or the economy as a whole, as they make it possible to connect extra customers outside bank branches, including isolated areas, and reduce the leakage of money out of the banking system, which enhances banks' ability to make larger loans; Therefore, winning more customers. Moreover, electronic means of payments facilitate access to financial information and knowledge. Hence, it has a great effect contribution on the achievement of financial education, which is the main pillar of financial inclusion.

Key words: Means of electronic payment; financial technology; financial inclusion; public banks, Algeria post.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	I
إهداء	II
مستخلص	III
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	X
فهرس الأشكال	XIII
قائمة المختصرات	XV
مقدمة	أ – ص
الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني والشمول المالي والعلاقة بينهما	**47-01**
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني	**03**
المطلب الأول: مفهوم الدفع الإلكتروني ووسائله	03
المطلب الثاني: قنوات الدفع الإلكترونية	10
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الدفع الإلكتروني وأهم خصائصه	17
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي	**23**
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	23
المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي وركائز تعزيزه	26
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الشمول المالي	30
المبحث الثالث: العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي	**33**
المطلب الأول: دور التثقيف المالي في ترسيخ استخدام الدفع الإلكتروني	33

المطلب الثاني: مساهمة أتمتة النظام المصرفي في توسيع انتشار الخدمات المصرفية	37
المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي	40
خلاصة	47
الفصل الثاني: عرض وتحليل تجارب دول رائدة في مجال الشمول المالي	**48- 90**
تمهيد	49
المبحث الأول: دول إفريقية رائدة في الشمول المالي	**50**
المطلب الأول: تجربتا كينيا وتنزانيا في تحويل الأموال من خلال الهواتف المحمولة ومساهمة ذلك في تعزيز الشمول المالي	50
المطلب الثاني: الشمول المالي في رواندا من خلال التعاونيات الائتمانية والادخار والأموال المتنقلة	56
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجارب دول إفريقية رائدة في الشمول المالي	59
المبحث الثاني: دول آسيوية رائدة في الشمول المالي	**63**
المطلب الأول: نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الهوية الرقمية	63
المطلب الثاني: عرض تجربتي الصين الشعبية وماليزيا في الشمول المالي	66
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجارب دول آسيوية رائدة في الشمول المالي	73
المبحث الثالث: دول أوروبية رائدة في الشمول المالي	**76**
المطلب الأول: تجربة مملكة السويد كمجتمع بلا نقدية ومساهمة ذلك في تعزيز الشمول المالي	76
المطلب الثاني: تجربتا بلجيكا وألمانيا في الشمول المالي	80
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجارب دول أوروبية رائدة في الشمول المالي	87
خلاصة	90
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ودوره في إرساء الشمول المالي بالجزائر	**91- 133**

تمهيد	92
المبحث الأول: جهود الجزائر لعصرنة نظامها المصرفي	**93**
المطلب الأول: الهيئات المنشأة في إطار عصرنة الخدمات المصرفية	93
المطلب الثاني: أنظمة الدفع الإلكتروني في النظام المصرفي الجزائري	96
المطلب الثالث: البيئة التشريعية والتنظيمية للدّفع الإلكتروني في الجزائر وحمايته	101
المبحث الثاني: وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية المستخدمة في الجزائر	**106**
المطلب الأول: البطاقات المصرفية المستخدمة في الجزائر	106
المطلب الثاني: أجهزة الصراف الآلي المستعملة في الجزائر وجهود تشجيع استخدامها	112
المطلب الثالث: الدفع عبر الهاتف النقال والصيرفة على الخط في الجزائر	115
المبحث الثالث: دور وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية في إرساء الشمول المالي بالجزائر	**121**
المطلب الأول: دور أجهزة الصراف الآلي في إرساء الشمول المالي بالجزائر	121
المطلب الثاني: مساهمة الدفع عبر الإنترنت في إرساء الشمول المالي بالجزائر	125
المطلب الثالث: مساهمة نهائيات الدفع الإلكتروني في إرساء الشمول المالي بالجزائر	128
خلاصة	133
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر خلال الفترة (2016– 2021)	**134- 176**
تمهيد	135
المبحث الأول: واقع الوصول للخدمات المالية في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر	**136**
المطلب الأول: واقع تقديم الخدمات عبر الإنترنت والهاتف النقال في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر	136
المطلب الثاني: واقع انتشار أجهزة الصراف الآلي في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر	141

المطلب الثالث: واقع انتشار نهائيات الدفع الإلكتروني في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر	146
المبحث الثاني: واقع استخدام الخدمات المالية في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر	**150**
المطلب الأول: واقع استخدام الإنترنت في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر	150
المطلب الثاني: واقع استخدام الصرافات الآلية في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر	154
المطلب الثالث: واقع استخدام نهائيات الدفع الإلكتروني في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر	158
المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الشمول المالي في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر ومقارنتها مع مؤشرات المستوى الكلي	**163**
المطلب الأول: مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي	163
المطلب الثاني: مؤشر عدد نهائيات الدفع الإلكتروني	167
المطلب الثالث: مؤشر عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد	172
خلاصة	176
خاتمة	**183-177**
قائمة المراجع	200 -184
ملاحق	210 -201

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الصرافات الآلية ونقاط البيع في جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة (2011-2016) الوحدة (10^3)	68
02	تطور القطاع المالي الماليزي خلال الفترة ما قبل الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997 إلى ما بعد سنة 2010	70
03	عدد فروع المصارف لكل 100 كم^2 في بلجيكا من سنة 2010 إلى سنة 2019	81
04	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في بلجيكا من سنة 1993 إلى سنة 2019	81
05	تطور عدد السحوبات من أجهزة الصراف الآلي في بلجيكا من سنة 2000 إلى سنة 2019 (الوحدة مليون)	82
06	القروض المصغرة الممنوحة من طرف "Crédal" في بلجيكا خلال الفترة من 2003 إلى سنة 2018 (بالأورو)	83
07	حصص السوق للمجموعات المصرفية في ألمانيا خلال ديسمبر 2013 (بالنسبة المئوية)	84
08	الانتشار الجغرافي للفروع واستخدام الخدمات المصرفية في الركائز المصرفية الثلاثة في ألمانيا خلال ديسمبر 2013	86
09	عدد أجهزة الصراف الآلي البيبنكية العاملة في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021	122
10	العدد الإجمالي لمعاملات السحب بواسطة أجهزة الصراف الآلي في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021	123
11	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب بواسطة أجهزة الصراف الآلي في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021 (الوحدة دج)	124
12	العدد الإجمالي للمعاملات عبر الإنترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021	126

13	المبلغ الإجمالي للمعاملات عبر الإنترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021 (الوحدة دج)	127
14	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021	129
15	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021	130
16	المبلغ الإجمالي للمعاملات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021 (الوحدة دج)	131
17	عدد أجهزة الصراف الآلي للمصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021	142
18	عدد أجهزة الصراف الآلي لمؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	144
19	عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021	146
20	عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	148
21	عدد المعاملات عبر الإنترنت في المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021	151
22	عدد المعاملات عبر الإنترنت في مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	153
23	عدد العمليات عبر الصرافات الآلية في المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021	155
24	عدد العمليات عبر الصرافات الآلية في مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	157
25	عدد العمليات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021	159

26	عدد العمليات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	161
27	عدد أجهزة الصراف الآلي التي وضعتها المصارف العمومية مجتمعة ومؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	164
28	مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي بالنسبة للمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	164
29	عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	168
30	عدد سكان الجزائر البالغين خلال الفترة من سنة 2016 إلى سنة 2021	169
31	مؤشر نهائيات الدفع الإلكتروني بالنسبة للمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	170
32	مؤشر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	170
33	حصص المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من محطات نهائيات الدفع الإلكتروني خلال سنة 2021	171
34	عدد عمليات الدفع عبر الإنترنت في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	173
35	مؤشر عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد بالنسبة للمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	173
36	مؤشر عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد في الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	174

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع البطاقات المصرفية	08
02	عدد أجهزة الصراف الآلي البيبنكية العاملة في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021	123
03	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021	130
04	خدمة تبادل المعطيات الآلية "EDI"	138
05	عدد أجهزة الصراف الآلي للمصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021	143
06	عدد أجهزة الصراف الآلي لمؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	144
07	عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021	147
08	عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	149
09	عدد المعاملات عبر الإنترنت في المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021	152
10	عدد المعاملات عبر الإنترنت في مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	154
11	عدد العمليات عبر الصرافات الآلية في المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021	156
12	عدد العمليات عبر الصرافات الآلية في مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	158
13	عدد العمليات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021	160

14	عدد العمليات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021	162

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر باللغة الأجنبية	معنى المختصر باللغة العربية
AEBS	**A**lgeria **E**-**B**anking **S**ervices	الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية
AFI	**A**lliance for **F**inancial **I**nclusion	التحالف العالمي للشمول المالي
ANGEM	**A**gence **N**ationale de **ge**stion du **M**icro-crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ARTS	**A**lgeria **R**eal **T**ime **S**ettlements	نظام الجزائر للتسوية الفورية
ATCI	**A**lgérie **T**élé-**C**ompensation **I**nter-bancaire	نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك
CE	**C**arte **E**pargne	بطاقة التوفير
CIB	**C**arte **I**nter **B**ancaire	البطاقة البيبنكية
covid-19	**C**orona**v**irus **D**isease 2019	مرض فيروس كورونا 19
DAB	**D**istributeur **A**utomatique de **B**illets	الموزع الآلي للأوراق
EDI	**E**lectronic **d**ata **i**nterchange	خدمة تبادل المعطيات الآلية
GAB	**G**uichet **A**utomatique de **B**anque	الشباك الأتوماتيكي للبنك
GPFI	**G**lobal **P**artnership For **F**inancial **I**nclusion	الشراكة العالمية للشمول المالي
G20	**G**roupe des **v**ingt	مجموعة العشرين
ISIF	**I**ndice **S**ynthétique d'**i**nclusion **F**inancière	مؤشر شمول مالي تركيبي
NFIF	**N**ational **F**ramework for **F**inancial **I**nclusion	الإطار الوطني للشمول المالي
QR-code	**Q**uick **R**esponse code	رمز الاستجابة السريعة
RCCs	**R**URAL **C**REDIT **C**OOPERATIVES	تعاونيات ائتمانية ريفية
RIB	**R**elevé d'**i**dentité **b**ancaire	كشف الهوية المصرفية

RMI	**R**éseau **M**onétique **I**nterbancaire	شبكة النقد الآلي بين البنوك
RTGS	**R**eal **T**ime **G**ross **S**ettlments	نظام التسوية الإجمالية الفورية
SACCOs	**S**avings **a**nd **C**redit **Co**operatives **S**ocieties	التعاونيات الائتمانية والادخار
SATIM	**S**ociété d'**a**utomatisation des **t**ransactions **i**nterbancaires et de **m**onétique	شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك
SWIFT	**S**ociety for **W**orldwide **I**nterbank **F**inancial **T**elecommunication	جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك
TPE	**T**erminal de **P**aiement **E**lectronique	نهائي الدفع الإلكتروني
TPV	**T**erminal **P**ointe de **V**ente	نهائي نقطة البيع
UEMOA	**U**nion **E**conomique et **M**onétaire **O**uest-**A**fricain	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا

مقدمة

❖ تمهيد:

عرفت **وسائل الدفع** تطورات عديدة على مرّ التاريخ، بدءا بالنقود السلعية، حيث كان الإنسان في البداية يلجأ إلى إشباع حاجاته بالمقايضة، ثم اهتدى إلى استخدام السلع كوسيلة للدفع، ثم عمد إلى الإيفاء بواسطة المعادن، وصولا إلى النقود الورقية، إلى أن ظهر الائتمان، وأصبح الدائن يمنح المدين أجلا لدفع الدين المترتب عليه، وبقي العالم يعتمد هذا النظام التقليدي للدفع ويستخدم وسائله، إلى أن سادت ظاهرة المعلوماتية، التي شهدتها كل القطاعات، نظرا للتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

القطاع المصرفي كغيره من القطاعات، لم يكن بمنأى عن هذه التطورات، هذه الأخيرة أملت على المصارف وجوب تطوير بنيتها التكنولوجية وأنظمتها المعلوماتية، لمواكبة هذه المستجدات. ونظرا لمزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من ناحية السرعة والتكلفة والجهد، شرعت المصارف في استخدامها، خاصة فيما يتعلق بعميلة الدفع والتحويل الإلكتروني، وتزامن ذلك مع ظهور أجهزة الصراف الآلي، التي تمكّن العملاء من الحصول على نقود سائلة من المصارف، باستخدام البطاقات الصادرة عنها، لإجراء عمليات الدفع والتحويل، وكذلك تنفيذ العديد من الالتزامات كتسديد الفواتير، كما عزّز هذه الوسائل ظهور الهواتف الذكية، التي صارت هي الأخرى قناة تُحوَّل عبرها الأموال، بعد أن كانت وسيلة اتصال فقط.

يُعدّ توسيع نطاق استخدام البطاقات والهواتف الذكية إلى تسديد الفواتير وغيرها من الخدمات، التي يستفيد منها حتى من لا يملكون حسابات ولا يتعاملون مع المصارف، عاملا مهما في جلب مستخدميها، فهناك من لا يتعامل إطلاقا مع المصارف ولا علاقة له بها، لكنه أكيد يستفيد من خدمات تموين تربطه بمؤسسات أخرى كشركات الكهرباء والغاز وشركات المياه، هذه الخدمات التي أضحت تُسدَّد قيمتها بهذه الوسائل الحديثة، تجعل هؤلاء يسعون للاستفادة من هذه البطاقات وغيرها من الوسائل الحديثة الأخرى، لاستخدامها في تسديد التزاماتهم، مما يساهم في استقطاب هؤلاء، وبالتالي المساهمة في تحقيق الشمول المالي، هذا الأخير أصبح من الأهداف التي تصبوا لتحقيقه الهيئات الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي، بعد أن أثبتت الدراسات الحديثة علاقته بالتنمية الاقتصادية والاستقرار المالي.

ازداد الاهتمام الدولي **بالشمول المالي**، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وأصبح أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية، كونه صار يُعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، من خلال تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من

استخدامها، كما تبنّت العديد من الدول استراتيجيات وطنية لتعزيزه، حيث حاولت توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة، بتكلفة منخفضة، حسب قدرات واحتياجات كل فئات المجتمع، واستغلت الوسائل الإلكترونية الحديثة، وحاولت إقحامها في القطاع المالي وربطه بقطاع الاتصالات، وتحسين البنية التحتية لكلا القطاعين، وعملت على إصدار تشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، لحماية حقوق مستهلكيها وتشجيعهم على استخدامها، للمضي قدما في استغلال هذه الوسائل لتحقيق الهدف المنشود، والمتمثل في تعزيز الشمول المالي. **والجزائر** بدورها، على غرار باقي الدول التي تبنّت استراتيجيات تسعى من خلالها إلى تحقيق الشمول المالي، سلكت هذا المسعى، من حيث استخدامها لوسائل وقنوات الدفع الإلكترونية، على غرار بطاقات الدفع وأجهزة الصراف الآلي بأنواعها –الموزعات الآلية للأوراق النقدية والشبابيك الآلية للمصارف ونهائيات الدفع الإلكتروني– وتشجيع استخدام الإنترنت، مُحاولِة تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن هنا تبرز إشكالية البحث:

❖ الإشكاليـة:

تمحورت إشكالية الدراسة حول موضوع أضحى في غاية الأهمية، خاصة بعد أن أثبتت الدراسات دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي أصبح من الضروري السعي لتحقيقه، وإتاحة وسائل تعزيزه، على غرار وسائل الدفع الإلكترونية، لتسهيل والتمكين من الوصول للخدمات المالية واستخدامها، ومن هذا المنطلق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن أن يساهم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في إرساء الشمول المالي بالجزائر على ضوء تجارب دول أخرى رائدة في هذا المجال وتجربة المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر؟

❖ الأسئلة الفرعية:

حتى يتسنى لنا معالجة هذه الإشكالية، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، ارتأينا تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي؟
- هل هناك تجارب دولية رائدة في الشمول المالي؟

- ما هو واقع استخدام وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية في الجزائر وكيف يساهم ذلك في إرساء الشمول المالي؟
- ما مدى نجاح استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الشمول المالي بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر؟

❖ الفرضيات:

للإجابة على هذه الأسئلة، صغنا الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يمكن أن يساهم الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي من خلال استقطاب العديد من مستخدميه، نظرا لسهولة استخدام وسائله وإتاحتها في كل الأوقات؛

الفرضية الثانية: هناك تجارب دولية ناجحة في الشمول المالي في ميادين متعددة من قارات مختلفة؛

الفرضية الثالثة: هناك محدودية في استخدام الدفع الإلكتروني في الجزائر، من خلال الوسائل والقنوات المستعملة، مما قد يؤثر سلبا على الشمول المالي؛

الفرضية الرابعة: هناك جهود تبذلها المصارف العاملة في الجزائر لتفعيل استخدام الدفع الإلكتروني، مما سينعكس إيجابا على مستوى الشمول المالي بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر كعينة مختارة.

❖ أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع **الشمول المالي** أهمية كبيرة، كونه يعد من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد الأزمة العالمية لسنة 2008، مما دفعنا للبحث فيه، كما أن لاستخدام **وسائل الدفع الإلكترونية** دورا كبيرا في تسهيل العمليات المختلفة التي تتم بواسطتها، وبالتالي المساهمة في تعزيزه، مما يظهر أهمية هذه الدراسة من جهة، ومن جهة أخرى لما يفرضه العصر الحالي من تكنولوجيات لابد من مسايرتها ومحاولة التأقلم معها في عالم دائم التغير والتطور، كما أن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية يعتبر مؤشرا لرقي وحضارة المجتمع.

❖ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح العلاقة بين الدفع الإلكتروني وإرساء الشمول المالي؛

- عرض بعض التجارب الدولية الرائدة في الشمول المالي ومحاولة استخلاص الدروس المستفادة منها؛
- بيان واقع استخدام وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية في الجزائر ودوره في إرساء الشمول المالي؛
- إجراء دراسة تطبيقية على أبعاد الشمول المالي بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر.

❖ دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع للبحث فيه، إلى عوامل موضوعية وأخرى شخصية، نوجزها فيما يلي:

العوامل الشخصية:

- الرغبة الملحة في البحث في موضوع الشمول المالي، خاصة وأنه من الموضوعات الحديثة نسبياً التي تجلب اهتمام الهيئات الدولية وصانعي السياسات الاقتصادية؛
- علاقة الموضوع بالتخصص المدروس.

العوامل الموضوعية:

- نظرا للأهمية البالغة للشمول المالي نحاول معرفة واقعه في الجزائر؛
- الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال الحديثة في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية؛
- المساهمة في إثراء البحث العلمي حول دور التكنولوجيات الحديثة في إرساء الشمول المالي.

❖ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في عرض تجارب ناجحة في الشمول المالي لبعض الدول من مختلف قارات العالم، مع ربط الدراسة بالواقع الجزائري من حيث الوسائل والقنوات الإلكترونية المستخدمة في الجزائر لإرساء الشمول المالي، والتركيز بشكل أساسي على المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، من خلال القيام بمسوحات بحثية حول الموضوع، وتحصيل الإحصائيات من مديريات النقد للمصارف العمومية، ومديرية قسم النقد والخدمات المالية البريدية لمؤسسة بريد الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** تم التركيز على الإحصائيات الحديثة المتوفرة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2021، وفترة تحصيلها من المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر بداية من شهر جانفي 2022 إلى غاية شهر مارس 2022.

- **الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لإرساء الشمول المالي، مع عرض تجارب رائدة في الشمول المالي، سواء بفضل هذه الوسائل، كحالة كينيا والسويد، أو عن طريق آليات أخرى كالتمويل الإسلامي في ماليزيا والقروض المصغرة في بلجيكا، حتى لا تهمل هذه الآليات عند تبني استراتيجيات هادفة لتحقيق الشمول المالي، وبخصوص وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، فقد تم التطرق لها من حيث تزايد أعدادها والعمليات التي تتم عبرها، مع التركيز في ذلك على المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر.

❖ منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال شرح المفاهيم المتعلقة بالدفع الإلكتروني ووسائله، والشمول المالي ومؤشراته وأهميته وأهدافه، وتحليل التجارب الرائدة في الشمول المالي وواقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وأيضا تحليل أبعاد الشمول المالي في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر.

❖ أداة الدراسة:

بالنسبة للأداة المستخدمة فهي المسح الببليوغرافي، والاطلاع على المواقع الإلكترونية ذات الصلة بالموضوع، والمواقع الإلكترونية للهيئات التي تنظم العمل المصرفي الإلكتروني في الجزائر، والمتمثلة في شركة النقد والعلاقات التلقائية بين البنوك وهيئة تجمع النقد الآلي، والمواقع الإلكترونية لأهم المصارف العاملة في الجزائر.

أما بالنسبة للفصل الرابع، فقمنا بتحصيل البيانات من مقرات مديريات النقد للمصارف العمومية ومديرية قسم النقد والخدمات المالية البريدية لمؤسسة بريد الجزائر، وذلك بالحضور الشخصي لهذه الهياكل النقدية، وجلب الإحصائيات المتعلقة بها في هذا المجال.

❖ عينة الدراسة:

تمّ اختيار المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر كعينة للدراسة التطبيقية، وتم اختيارنا لهذه العينة كون المصارف العمومية هي المسيطرة على الجهاز المصرفي الجزائري، كما أن مؤسسة بريد الجزائر تعد مكاتبها الأكثر انتشارا مقارنة بالمصارف.

❖ صعوبات الدراسة:

صادفنا العديد من الصعوبات أثناء قيامنا بهذا العمل، والتي تمثلت فيما يلي:

- قلّة الأطروحات التي عالجت موضوع الشمول المالي، خاصة الوطنية منها، نظرا لحداثة الموضوع؛
- صعوبة تحصيل الإحصائيات الخاصة بوسائل الدفع من المصارف خاصة بعض التحفظات التي لمسناها لدى البعض منها واعتبارها من الخصوصية؛
- صعوبة الربط بين وسائل الدفع الإلكترونية والشمول المالي.

❖ الدراسات السابقة:

يعدّ موضوع الشمول المالي موضوعا جديدا نسبياً، وقد تناولته دراسات مختلفة، منها ما تعرضت له كمتغير مستقل بربطه بالتنمية أو بالاستقرار المالي وغيرها، ومنها ما تناولته كمتغير تابع، تؤثر فيه العديد من المتغيرات المستقلة، على غرار هذه الدراسة التي ربطته بوسائل الدفع الإلكترونية كمتغيرات مستقلة، وقد حاولنا جمع هذه الدراسات، على اختلاف هيكلها ولغتها، وترتيب أهمها من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

1-دراسة (غربي ناصر صلاح الدين وآخرون، 2021): موسومة بـ: "سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية"، مقال منشور في مجلة "دفاتر MECAS"، المجلد 17، العدد 04، لشهر ديسمبر. **تناولت** الآليات والإجراءات التي تسمح بتعزيز درجة الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية، من أجل مستوى رفاهية أحسن والحد من الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي وتدعيم الاستقرار المالي. واعتمد الباحثون **الأسلوب الوصفي** المناسب لعرض الإطار النظري الخاص بالشمول المالي والجوانب المتعلقة به، **والأسلوب الاستقرائي** من أجل تحليل الأبعاد المتعلقة بالشمول المالي في الجزائر، واقتراح الحلول المناسبة من أجل الرفع من درجته على مستوى النظام المالي والمصرفي الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية لا يزال منخفضا مقارنة بالدول المجاورة، والذي يظهر جليّا من خلال توسّع حجم النظام المالي غير الرسمي، وقد أوصت بضرورة الاعتماد على التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية ومحو الأمّية المالية وتدعيم التمويل الإسلامي، وهذا من أجل تحقيق مستوى شمول مالي أفضل.

2-دراسة (نهلة أبو العز، 2021): موسومة بـ: "أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية"، مقال منشور في مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد العاشر، لشهر أفريل. **وتناولت** أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي في عدد من الدول الإفريقية، حيث حاولت الدراسة اختبار أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية، والمتمثلة في ماكينات الصراف الآلي وبطاقات

الائتمان والنقود المحمولة على الشمول المالي، في عدد من الدول الإفريقية، خلال الفترة (2014 – 2018)، وتضمنت عينة الدراسة 15 دولة إفريقية، حيث طبقت تحليل السلاسل الزمنية المقطعية "Panel Data".

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب لاستخدام ماكينات الصراف الآلي والنقود المحمولة على الشمول المالي، وبناء على النتائج التي توصلت إليها، حسب الباحثة يمكن القول أنّ أدوات التكنولوجيا الرقمية المالية يمكن تطبيقها كأداة فعالة لتعزيز الشمول المالي للدول النامية على وجه العموم، والدول الإفريقية على وجه الخصوص، وأوصت بتنفيذ إصلاحات أوسع نطاقا وأكثر عمقا في الدول محل الدراسة، تتضمن الارتقاء بمستوى البنية التحتية، وتحسين نوعية الخدمات المالية المقدمة، وتحديث النظام المالي والتوسع في استخدام خدمات التكنولوجيا الرقمية، التي من شأنها تطوير وتعزيز الشمول المالي.

3–دراسة (جواني صونيا ومريمت عديلة، 2021): موسومة بـ: "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: تجربة البحرين"، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02. **تناولت** إشكالية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، حيث **هدفت** إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، واعتمدت الباحثتان **المنهج الوصفي** التحليلي، مستعينتين بتجربة مملكة البحرين، التي استطاعت أن تحقق تقدما ملحوظا في مجال الشمول المالي، من خلال وضع بيئة تنظيمية وسياسية ميسّرة من طرف مصرف البحرين المركزي.

وتوصلت الدراسة إلى أن مملكة البحرين حقّقت سَبقا ماليا واقتصاديا في تعزيز استراتيجية الشمول المالي، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا حاسما وفعالا في تعزيز الشمول المالي، من خلال مساهمتها في زيادة معدلاته، اعتمادا على أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية، حيث يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول والإنترنت وغيرها من تقنيات المعلومات والاتصال.

4–دراسة (ريهام أحمد ممدوح حسين، 2020): موسومة بـ "أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية"، مقال منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جمهورية مصر العربية، المجلد 50، العدد 04. **تناولت** إشكالية ما إذا كانت التكنولوجيا المالية لديها القدرة على خفض عدم المساواة في شقيها الدخلي والنوعي وتحقيق العدالة الاقتصادية، حيث **هدفت** إلى إظهار قدرة التكنولوجيا المالية على ربط المستهلكين بالخدمات المالية وتحقيق مزايا الادخار والاقتراض وتحويل الأموال، على أساس أن قدرة المؤسسات المالية الرسمية على الوصول إلى الفئات الفقيرة والمهمشة محدودة، هذا الوصول المالي يتم ببساطة عن طريق فتح حسابات الهاتف المحمول بطرق أبسط وأقلّ

تكلفة، حسب الدراسة، حيث أوضح البحث قدرة هذا النموذج على الوصول إلى الفئات الفقيرة والمهمشة وتحقيق العدالة في الدخل. وقد اتبعت الباحثة **المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي**، بناء على بعض الأدبيات المختارة وقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، وسلطت الضوء على تجربتي الهند وكينيا كتجربتين رائدتين في هذا المجال ودراسة حالة مصر.

وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تحقق العدالة وتقليص الفجوة بين الجنسين، من حيث الدخل والوصول إلى الخدمات المالية.

5-دراسة (فؤاد محمد عبد الله الخزرجي، 2020): موسومة بـ: "مدى استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها في الشمول المالي: دراسة ميدانية"، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية. **تناولت** إشكالية إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية على الشمول المالي من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية العراقية، حيث **هدفت** الدراسة للتعرّف على مدى استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها في الشمول المالي، وقد اعتمد الباحث **المنهج الوصفي التحليلي**، باستهداف عينة من موظفي المصارف التجارية العراقية.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ هناك أثرا ذا دلالة إحصائية للخدمات المصرفية الإلكترونية على الشمول المالي في المصارف التجارية العراقية، وأوصت بضرورة تبني المصارف التجارية العراقية المزيد من الابتكارات المالية لمجاراة القطاع المصرفي العالمي.

6-دراسة (Zainab Hamid Katie, 2020): موسومة بـ: "The Role of Commercial Banks in Promoting Financial Inclusion: Applied Study in The Middle East Bank for Investment and Baghdad Bank"، مقال منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 123، مارس 2020. تكمن **إشكالية** الدراسة في مدى التزام مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف بغداد بتحقيق الشمول المالي لجميع شرائح المجتمع، من خلال دعم البنية التحتية المالية، حماية مستهلك الخدمات المالية، تطوير منتجات وخدمات بتكلفة مناسبة وجودة عالية، والتثقيف المالي، حيث اعتمدت الدراسة **المنهج الاستقرائي**، وتم تصميم استبانة لذلك، شملت عينة من موظفي المصرفين مختصين في المجال المالي، ولديهم خبرة في ذلك، هذه الأخيرة تنعكس بدورها إيجابا على طبيعة الإجابات على أسئلة الاستبيان.

وتوصلت الدراسة إلى أن العينة المختارة والمتمثلة في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف بغداد، توفر بيئة تشريعية مناسبة للشمول المالي، وتقدم خدمات ومنتجات مالية بتكلفة مناسبة وجودة عالية، وتعمل

على تعزيز المعرفة والوعي لدى المواطنين وتثقيفهم بإعداد برامج لذلك بشكل دوري، كما أن الشمول المالي يشجّع المصارف على توسيع فروعها، ومن أهم مقترحات الدراسة، الاهتمام بتحسين مهارات الموظفين، وضرورة الاستفادة من التجارب الحديثة للمصارف العالمية التي تعزز الشمول المالي لمختلف الفئات، من خلال التقنيات الحديثة، وضرورة تقديم وتسويق الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والعمل على تقنين هذه القنوات ونشر الثقافة المالية.

7-دراسة (Oumarou IBRAHIM CHAIBOU, 2019): موسومة بـ: " Rôle de la microfinance dans l'inclusion financière des pays de l'UEMOA: Application au cas du Niger "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة روان- فرنسا. **تناولت** إشكالية خصائص الشمول المالي في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا "UEMOA" وكيفية قياسه ومساهمة التمويل الأصغر في تحقيقه، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل وضع الشمول المالي في "UEMOA" وفي النيجر خاصة، ودراسة دور التمويل الأصغر في تحقيقه، نظرا لأن "UEMOA" منظمة اقتصادية ونقدية، فإن البلدان تشترك في خصائص اجتماعية واقتصادية وديموغرافية متشابهة، ويتم تطبيق السياسات الاقتصادية عليها بطريقة موحّدة، وبالتالي بناءً على هذه الحقائق، يمكن أن تنطبق نتائج البحث على أي بلد عضو من بلدان هذه المنظمة، حيث تم بناء مؤشر شمول مالي تركيبي "ISIF" لقياس الشمول المالي، هذا المؤشر يلخّص جميع المعلومات المقدمة من عدة مؤشرات في مؤشر واحد، وبالتالي تصنيف دول "UEMOA" الثمانية من خلال نموذج اقتصادي قياسي. للإشارة فإن "UEMOA" هي منظمة إقليمية مهمتها تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء الثمانية وهي: البنين؛ بوركينافاسو؛ ساحل العاج؛ غينيا بيساو؛ مالي؛ النيجر؛ السنغال؛ توغو.

وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر يساهم بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي من زاوية الأموال عبر الهاتف المحمول والتأثير على المؤشر بنسبة أكبر من تأثير القطاع المصرفي، وأوصت الدراسة بمواصلة الجهود لتعزيز التمويل الأصغر، من خلال التأثير على تطوير الخدمات المالية الرقمية على ضوء قدرتها على الوصول إلى السكان المستبعدين، ووضع سياسات تعليم مالي مناسبة، باعتبارها تشكل عاملا حاسما في استخدام المنتجات والخدمات المالية.

8-دراسة (John Samuel Kihamba, 2019): موسومة بـ: "E-Financing and the Quest for Financial Inclusion in Tanzania"، مقال منشور في " Tanzanian Journal of Population Studies and Development"، المجلد 26، العدد 01. **تناولت** الدراسة التحويل الإلكتروني للأموال كنظام دفع مبتكر، يوفر فرصا مالية لسكان الريف والحضر، حصل على دعم من الحكومة التنزانية، حيث أنه يقدم العديد من المزايا لكل من المؤسسات والأفراد وأنه يعمل على تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات ميسورة التكلفة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحويل الإلكتروني للأموال في تنزانيا، عن طريق تقديم الخدمات المالية عبر الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي والهواتف المحمولة، يعزز الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وساهم بشكل كبير في الاستقرار المالي، إلا أن ذلك يواجه تحديات، تتمثل في المخاطر الأمنية، كالسرقة والاحتيال، مما جعل الدراسة توصي بضرورة الاستخدام الآمن للتحويل الإلكتروني للأموال، وإنشاء آليات لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

9-دراسة (SAM Hocine, 2019): موسومة بـ " Analyse du niveau d'inclusion financière en Algérie, étude empirique sur les communes de la wilaya de Tizi-Ouzou: état des lieux et perspectives "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو. **تناولت** إشكالية رغم أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه الخدمات المالية والمصرفية من جهة، والجهود التي تبذلها السلطات العمومية من جهة أخرى، إلا أن هدف تحقيق شمول مالي مثالي في الجزائر لايزال بعيد المنال، حيث هدفت الدراسة إلى اقتراح استراتيجيات وطنية تعمل على إعادة بناء قطاع مالي جزائري شامل يمكن الوصول إليه، واغتنام الفرص المتاحة لإزالة العوائق التي تحول دون الوصول للخدمات المالية، عن طريق الحد من الاستبعاد والتفاوت لتحسين مستوى الشمول المالي الوطني والإقليمي، وقد اعتمد الباحث **الأساليب الوصفية والكمية والنوعية**، حيث يراها الأنسب لدراسته.

وتوصل الباحث إلى أن التقدم المحدود الذي تم إحرازه في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والبنية التحتية، لم يساعد على زيادة معدلات الشمول المالي للسكان، وأرجع ذلك إلى الاختلالات بين العرض والطلب على الخدمات المالية الناتجة عن عدم كفاية الشبكة المحلية والتكاليف الباهظة والعقبات التنظيمية، بالإضافة إلى مشاعر عدم الثقة والاعتبارات الدينية وقلة الثقافة المالية المؤدية إلى الاستبعاد المالي.

ومن خلال دراسته التجريبية التي أجراها على المستوى المحلي، على بلديات ولاية تيزي وزو، توصل إلى وجود اختلافات في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، حيث أشار إلى أن خدمات التأمين آخذة في الازدياد بفضل إلزامية العقود، أيضا بالنسبة للخدمات المالية البريدية، رغم أنها كثيفة نسبيا وتنمو بشكل ملحوظ، إلا أنها لا تزال تقتصر على المعاملات المالية البسيطة، كما نوّه الباحث بالدور الذي تلعبه القروض المصغرة في الوصول إلى الخدمات المالية، والتمويل الإسلامي، والدور الذي تساهم به الأجهزة الأخرى غير المصرفية، على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ"، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC" والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، كما أشاد بالدور الذي يلعبه الاقتصاد التضامني في الولاية أو ما يسمى محليا بـ: "التويزة".

10-دراسة (Puja Dua et al, 2019): موسومة بـ: " Role of Fintech in Financial Inclusion and Financial Integration"، مقال منشور في مجلة " RESEARCH REVIEW International Journal of Multidisciplinary"، المجلد 04، العدد 05، لشهر ماي. **هدفت** الدراسة إلى تبيان دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي والتكامل المالي في الهند، حيث أجرى الباحث مسح للأبحاث التي أجريت في مجال تطوير التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الهند وكذلك على المستوى العالمي، ويوضح جوهر النتائج المتوصل إليها الاتجاهات الحالية في خدمات التكنولوجيا المالية وتطورات مقدميها، ودورها في الشمول المالي، وأظهرت البيانات التي تمت مراجعتها أيضا بعض التحديات والمجالات التي تحتاج إلى تركيز أفضل من قبل الحكومة والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية من أجل التحسين، حيث لا يزال عامل الثقة هو العائق الرئيسي لاستخدام التكنولوجيا المالية، وأيضا فهم ثقافة المستهلك يُعد أمرا مُهمّا لشركات التكنولوجيا المالية.

11-دراسة (طرشي محمد وآخرون، 2019): موسومة بـ: "متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر"، مقال منشور في مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01. **تناولت** الدراسة إشكالية متطلبات تحقيق الشمول المالي في الجزائر، حيث هدفت إلى تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر واقتراح العوامل المساعدة على تعزيزه، في ظل الإصلاحات والتطورات التي شهدها القطاع المالي في الجزائر، وقد اعتمد الباحثون المنهج الاستنباطي، من أجل توضيح أهمية الشمول المالي وتحليل أهم العناصر التي من شأنها المساعدة في تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى أن كل مؤشرات الشمول المالي تكشف عن ضعف نفوذ الأفراد إلى الخدمات المالية التي يقدمها القطاع الرسمي في الجزائر، الأمر الذي يستلزم ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية، تتمحور حول تطوير البنية التحتية المالية وتحسين بيئة الأعمال، إضافة إلى نشر الثقافة المالية على نطاق واسع.

12-دراسة (جلال الدين بن رجب، 2018): موسومة بـ: "احتساب مؤشر مركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي. **تناولت** الدراسة إشكالية تعدّد المؤشرات الجزئية للشمول المالي يفضي إلى تصنيف مُختلِف للبلدان حسب درجة الشمول المالي، وبالتالي وجب إيجاد منهجية علمية موحّدة تمكّن من احتساب مؤشّر مركّب للشمول المالي، حيث **هدفت** الدراسة إلى المساهمة من الناحية المنهجية في تعزيز المعرفة بكيفية احتساب مؤشر مركب للشمول المالي في الدول

العربية، إضافة إلى دراسة علاقة الشمول المالي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد اعتمد الباحث منهجيات وطرق إحصائية منها: طريقة تحليل المكونات الرئيسية؛ التحليل العنقودي الهرمي؛ نموذج المعادلات الهيكلية؛ نموذج المعادلات الآنية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن الوقوف على وضع الشمول المالي بالاعتماد على المؤشرات الجزئية فقط، بل يجب احتساب مؤشر مركب، يُمكّن من الحصول على صورة شاملة ومنسقة للشمول المالي، من ميزات هذا المؤشر التحديد الإحصائي لمساهمة كل بعد من أبعاد الشمول المالي في المؤشر المركب.

13-دراسة (Miguel Ampudia & Michael Ehrmann, 2017): موسومة بـ: " Financial inclusion: what's it worth?"، ورقة عمل، البنك المركزي الأوروبي، رقم 1990، جانفي. **تناولت** هذه الدراسة محددات عدم التعامل مع المصارف في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك آثاره على تراكم الثروة، حيث خلصت إلى أن عدد الأسر التي لا تتعامل مع المصارف في منطقة اليورو أقل بكثير منها في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي على وجه الخصوص الأسر ذات الدخل المنخفض والتعليم الضعيف، حيث تظل خارج النظام المالي، وهذا العدد يضع هذه الأسر في وضع اقتصادي غير ملائم، مما يتطلب ضرورة محو الأمية المالية، وبالتالي زيادة الوعي المعرفي بالمنتجات والخدمات المالية.

وتأتي **الدراسة الحالية** بعنوان "استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لإرساء الشمول المالي بالجزائر مع الإشارة لتجارب دولية رائدة: دراسة تطبيقية بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر خلال الفترة (2016 – 2021)"، استكمالا للدراسات التي سبقتها، خاصة وأن الدراسات المتعلقة بالجزائر في هذا المجال قليلة، لكنها حتى الآن هي المنفردة والمتخصصة، في تحديد وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني المستخدمة في المصارف العمومية العاملة في الجزائر ومؤسسة البريد، ودورها في تعزيز الشمول المالي، حيث تم تحصيل البيانات المتعلقة بأنواع وأعداد الوسائط المستخدمة فيها، والعمليات التي تتم عبرها، من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، من مديريات النقد للمصارف المعنية، ومن مديرية قسم النقدية والخدمات المالية البريدية لمؤسسة بريد الجزائر.

تشابهت هذه الدراسة مع سابقاتها من حيث الموضوع المتناول، المتمثل في الشمول المالي، كما تشابهت مع البعض منها من حيث المنهج المتبع. وأما بالنسبة للنتائج التي توصلت إليها، فقد أثبتت جلّها بأن وسائل الدفع الإلكترونية تساهم في تعزيز الشمول المالي، مما يعزز مصداقية نتائج الدراسة الحالية، أما بالنسبة للاختلافات فتجلّت في مجتمعات الدراسة والدول المتناولة والوسائل والقنوات التي تم التركيز عليها، فمنها من ركزت على

الهواتف المحمولة كنوع من أنواع التكنولوجيا المالية المساهمة في تعزيز الشمول المالي، خاصة في الدول الرائدة فيها هذا النوع، ومنها من ركزت على أجهزة الصراف الآلي ونهائيات الدفع الإلكتروني والإنترنت، ومنها من ركزت على مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي، كما تميزت هذه الدراسة أيضا بإشارتها لتجارب ناجحة في الشمول المالي من قارات مختلفة.

❖ هيكلة الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع، قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للدفع الإلكتروني وعلاقته بالشمول المالي، حيث تطرقنا إلى المفاهيم المتعلقة بهما ومزاياهما وأهميتهما، وفي الفصل الثاني عرض وتحليل تجارب دول رائدة في مجال الشمول المالي، من أجل الاستفادة منها واستخلاص الدروس، في حين أجرينا دراسة تحليلية لواقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في إرساء الشمول المالي في الجزائر في الفصل الثالث، من حيث الوسائل والقنوات الإلكترونية المتاحة ومدى استخدامها، أما الفصل الرابع فخصصناه لدراسة تطبيقية بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر خلال الفترة (2016 – 2021).

الفصل الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني والشمول المالي والعلاقة بينهما

تمهيد:

شهدَ العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين العديد من المتغيرات الحديثة التي تجلت في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تعتبر من سمات هذا العصر، والتي أثّرت على مختلف جوانب الحياة وقطاعاتها، ويعدّ قطاع المصارف واحدا من هذه القطاعات التي امتد إليها هذا التطور.

انعكست هذه التطورات التكنولوجية الهائلة وأثّرت إيجابا على القطاع المصرفي، حيث مكّنت المصارف من إيصال خدماتها إلى زبائنها عبر أجهزة وتقنيات حديثة متطورة، في إطار ما يسمى بالدفع الإلكتروني، فقد تبنّت استراتيجيات لتطوير نشاطها وابتكار وسائل دفع حديثة، سعياً لتحسين جودة خدماتها والتقليل من تكاليفها وزيادة أرباحها.

كما سعت المصارف للتّكيف مع هذه المستجدات بكل فعالية وانفتاح، ودمجت هذه التكنولوجيات مع الجانب المالي في إطار ما يسمى بالتكنولوجيا المالية، من خلال تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية والاستفادة منها، واستخدامها بتكلفة منخفضة، عن طريق القنوات الرسمية، في إطار ما يسمى بالشمول المالي. ويتمّ تغطية هذا الفصل من خلال تناول المباحث التالية:

- **الإطار النظري للدفع الإلكتروني؛**
- **الإطار المفاهيمي للشمول المالي؛**
- **العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي.**

المبحث الأول: الإطار النظري للدفع الإلكتروني

تشهد الاقتصاديات المعاصرة تطورات تكنولوجية مستمرة، أثّرت على أداء القطاع المصرفي، وذلك كنتيجة منطقية لثورة تكنولوجيا المعلومات التي مكّنت المصارف من إيصال خدماتها إلى زبائنها عبر أجهزة متطورة، بالإضافة إلى التقنيات الحديثة التي مكّنت الفرد من إنجاز الكثير من العمليات المصرفية التي يحتاجها عن طريق حسابه لدى المصرف في إطار ما يسمى بالدفع الإلكتروني. نتناول في هذا المبحث مفهوم الدفع الإلكتروني ووسائله، والقنوات المستخدمة في الدفع الإلكتروني، وأيضاً مزايا وعيوب الدفع الإلكتروني وأهم خصائصه.

المطلب الأول: مفهوم الدفع الإلكتروني ووسائله

بعد أن سادت ظاهرة المعلوماتية بدأ التعامل على أساسها نظرا لمزاياها، خاصة فيما يتعلق بعملية الدفع والتحويل، التي أصبحت أسهل في ظل البيئة الإلكترونية، مما أوجد نظام الدفع الإلكتروني الذي تجلّى في تحويل الأموال إلكترونيا، كما "أدى ظهور التجارة الإلكترونية إلى خلق احتياجات مالية جديدة، لا يمكن في كثير من الحالات تلبيتها بفعالية من خلال أنظمة الدفع التقليدية"[1]. نستعرض ضمن هذا المطلب مفهوم وأنواع وسائل الدفع الإلكتروني، وذلك كما يلي:

أولا: مفهوم الدفع الإلكتروني

يَعني الدفع الإلكتروني استخدام أجهزة الحواسيب أو شبكة الإنترنت، كما تُستخدم كذلك تقنيات الكمبيوتر أو الاتصالات الحديثة كوسائل جوهرية في تنفيذ عمليات الدفع[2]، ويُعرَّف على أنه: "عملية تسوية المعاملات إلكترونيا عبر أجهزة الحاسوب، أو بواسطة الناقل الإلكتروني، وهي الوسائل والأجهزة التقنية الخاصة التي تستخدم كأدوات لإجراء المدفوعات النقدية بين الأطراف المتعاملين بها"[3]، فهو وسيلة لتنفيذ المعاملات التجارية، لتبادل البضائع أو الخدمات على الإنترنت، ويمكن أن تحدث هذه المعاملات بين المهنيين والأفراد بعدة طرق وهي[4]: المدفوعات عن طريق وسيط؛ العملة الرقمية؛ المحفظة الإلكترونية؛ البطاقات المصرفية.

---

[1] Princewill Aigbe & Jackson Akpojaro, Analysis of Security Issues in Electronic Payment Systems, International Journal of Computer Applications, Volume 108, No. 10, December 2014, p 10.

[2] أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، 2008، ص 20.

[3] قروي عبد الرحمان، الصيرفة الإلكترونية كآلية لتعزيز أداء المصارف الجزائرية: دراسة ميدانية على مستوى الوكالات المصرفية العمومية بقالمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، 2018، ص 74.

[4] MERBOUHI Samir et HADID Noufyele, Le paiement électronique en Algérie : délits économiques et financiers, revue nouvelle économie, Laboratoire algérien d'économie numérique, Université de Khemis Miliana volume 01, n° 16, 2017, p21.

أما وسائل الدفع الإلكترونية، فيقصد بها مجموعة من الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تُصدِرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات المصرفية، النقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية، وتتضمن أربعة أطراف هي: الدافع، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع وأخيرا شبكة البطاقات[1].

ثانيا: وسائل الدفع الإلكترونية

تتمثل وسائل الدفع الإلكترونية التي تقدمها المصارف-الأكثر استعمالا وانتشارا في الوقت الحالي- في البطاقات المصرفية والنقود الإلكترونية والشيك الإلكتروني.

1. البطاقات المصرفية: تمثل البطاقات المصرفية إحدى وسائل الدفع الإلكترونية التي انتشرت على مستوى العالم انتشارا واسعا، وأُطلق عليها عدة أسماء، فقد سُمّيت بطاقات الائتمان وبطاقات الاعتماد وبطاقات الدفع البلاستيكية وبطاقات الدفع الإلكترونية وبطاقات الإقراض وبطاقات الوفاء والنقود البلاستيكية، وكان الأكثر شيوعا من هذه التسميات هو بطاقات الائتمان[2].

1.1. مفهوم بطاقة الائتمان: ظهرت البطاقة الائتمانية كنتاج للتطور الذي مسّ النقود، وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغناطيسية يصدرها المصرف لصالح عملائه بدلا من حمل النقود، تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها وشعارها وتوقيع حاملها وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها[3].

1. 2. أنواع البطاقات المصرفية: يمكن إعطاء عدة تقسيمات للبطاقات المصرفية، فهي تُقسَّم من حيث الائتمان الذي يتولد عنها إلى بطاقة اعتماد دائنة (بطاقة وفاء) وبطاقة اعتماد مدينة (بطاقة سحب) وبطاقة مضمونة وبطاقة مسبقة الدفع وتُقسَّم البطاقة المدينة إلى بطاقة اعتماد عادية وبطاقة اعتماد قرضية، كما تُقسَّم وفق أطرافها إلى بطاقة ثلاثية الأطراف وبطاقة ثنائية الطرف، كما يمكن أن تُقسَّم بحسب انتشارها أو نطاق استعمالها إلى بطاقة اعتماد داخلية وبطاقة اعتماد عالمية، وتقسم بالاستناد إلى المزايا التي تقدمها إلى بطاقات

[1] مقدم عبد الجليل، واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بشار، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن، المجلد 05، العدد 02، 2018، ص 177.

[2] قروي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[3] عبابسة سمية، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري- الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 347.

عالية المزايا وبطاقات متوسطة المزايا وبطاقات عادية، وهناك أنواع أخرى تتفرع من منظومات البطاقات تتعلق بالغرض من إصدارها[1].

1. 2. 1. من حيث الائتمان المتولد عنها: تُقسَّم إلى:

أ. البطاقات الدائنة (بطاقات الدفع): تسمى أحيانا بطاقة الوفاء، وهي بطاقة تَصدر دوما عن مصرف وتُعطى للعميل الذي يكون له حساب في ذلك المصرف لذلك تكون أداة وفاء، حيث يكون رصيد الحساب المصرفي شبيه بضمان نقدي ويقوم المصرف بالسحب المباشر من حساب العميل فور ورود فاتورة العملية التي قام بها حامل البطاقة من المورد؛

ب. البطاقات المدينة (بطاقات السحب): بموجبها يفتح المصْدِر اعتمادا لعملية بسقف محدد ويقوم الحامل بجميع مشترياته خلال مدة اعتمادية محددة، ويقوم المصْدِر بمحاسبته في نهاية تلك المدة بفاتورة واحدة، ويمكن تقسيم هذه البطاقة استنادا إلى محاسبة العميل في نهاية المدة الاعتمادية إلى نوعين:

– بطاقة الاعتماد العادية: في هذا النوع يدفع حاملها كامل قيمة الفاتورة عند المحاسبة في نهاية الفترة الاعتمادية؛

– بطاقة الاعتماد القرْضية: في هذا النوع، يكون العميل مُخيَّرا بين دفع كامل الفاتورة المرسلة إليه في نهاية الفترة الاعتمادية وبين دفع جزء منها وفق ما يحدّده المصْدِر في عقده مع الحامل والباقي على فترات؛

ج. بطاقة الاعتماد المضمونة: هذا النوع خاص ببعض العملاء غير المؤهلين ائتمانيا للحصول على بطاقة ائتمانية، فتقوم بعض المصارف بمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي عندها يبقى رهنا مقابل عمليات البطاقة؛

د. البطاقة مسبقة الدفع: تتيح للعميل إمكانية شرائها ودفع ثمنها مسبقا دون أن يكون له حساب مصرفي لدى المُصدِر، وعادة يكون لها سقف محدود ولا تتيح لحاملها الاستفادة من أي ائتمان، هذا النوع تصدره المصارف ليتمكن حاملها من الاستفادة من ميزات البطاقة في التجوال الدولي المحدود، في حالة لم يرغب العميل في اقتناء البطاقة دائما، وهي نوعان القابلة وغير القابلة للتجديد؛

1. 2. 2. من حيث أطرافها: تُقسَّم إلى البطاقات ثلاثية الأطراف والبطاقات ثنائية الطرف؛

[1] أنس العلبي، النظام القانوني لبطاقات الاعتماد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، 2005، ص ص 52 – 65، بتصرف.

أ. البطاقات ثلاثية الأطراف: هي عبارة عن نظام بطاقي ينخرط فيه ثلاثة أطراف، المُصدِر والحامل والمورّد، وهناك ثلاثة أنواع لهذه الفئة:

– البطاقة ذات العلامة التجارية العادية: تسمى أحيانا بأحادية الشعار، يصدرها مصرف محلي أو هيئة عالمية، حيث تحمل حصريا شعار المصرف أو الهيئة؛

– البطاقة ثنائية الشعار التجاري: هي كسابقتها، يمكن أن يصدرها مصرف أو شركة متخصصة، لكن عادة ما تكون موسومة بشعار هيئة عالمية تجعل من تداولها عالميا، وغالبا ما تكون موسومة بأحد شعاري "VISA" أو "MASTER"؛

– البطاقة المتعددة الشعارات: في هذا النوع تتعاقد شركة أو أكثر مع المصرف الذي لديه ترخيص من هيئة دولية للإصدار، ليصدر لحسابها بطاقة ائتمان تحمل شعارها وهي تهدف للدعاية؛

ب. البطاقة ثنائية الطرف: عبارة عن نظام يتَّحِد فيه المصْدِر والمورّد في مؤسسة تجارية واحدة، وهو أول شكل ظهرت فيه البطاقات، ومعروفة ببطاقة المتاجر، حيث يستعملها حاملها بدفع مشترياته في المتجر الذي أصدر البطاقة، وهناك نوعان:

– بطاقة متاجر التجزئة: هي الأكثر شيوعا واستعمالا، حيث كان الغرض منها التوسع في المنافسة بين المحلات التجارية، والأصل أن تقوم العلاقة بين المصدِر الذي هو المورّد في نفس الوقت وحامل البطاقة فقط ولا يمكن استعمالها خارج المحل المصدر لها؛

– بطاقة الوقود: تصدرها شركات النفط لزبائنها لاستعمالها للتزود بالوقود أو شراء أي سلعة أو خدمة من محطاتها، ومثال ذلك بطاقة نفطال بالجزائر؛

1. 2. 3. من حيث انتشارها: تُقسَّم إلى بطاقات عالمية وأخرى محلية:

أ. البطاقة العالمية: تَصدُر عن مؤسسة مالية سواء كانت مصرفا أو شركة متخصصة، ويكون إصدارها بترخيص من هيئة عالمية متخصصة؛

ب. البطاقة المحلية: هي بطاقة صادرة عن مُصدِر محلي، سواء كان مصرفا أو متجرا، وينحصر استعمالها على مستوى محلي ضيق ضمن مدينة أو على مستوى إقليمي؛

4.2.1. من حيث ميزاتها: تنقسم إلى بطاقات عالية المستوى ومتوسطة المستوى وعادية:

تقوم الشركات بإصدار عدة أنواع من البطاقات، تُقسّم حسب المزايا التي توفرها لحاملها، وعادة ما تأخذ تسمية المعادن الثمينة كالبطاقة الفضية أو الذهبية أو الماسية، ولكل مستوى منها اشتراك مختلف عن الآخر، حيث يستفيد حامل البطاقة العالية من العديد من المزايا الإضافية كالتأمين والحسومات الفندقية وتمنح لذوي الملاءة العالية؛

1. 2. 5. من حيث غرضها: تنقسم إلى بطاقات الاستخدام العام والبطاقات الغرضية:

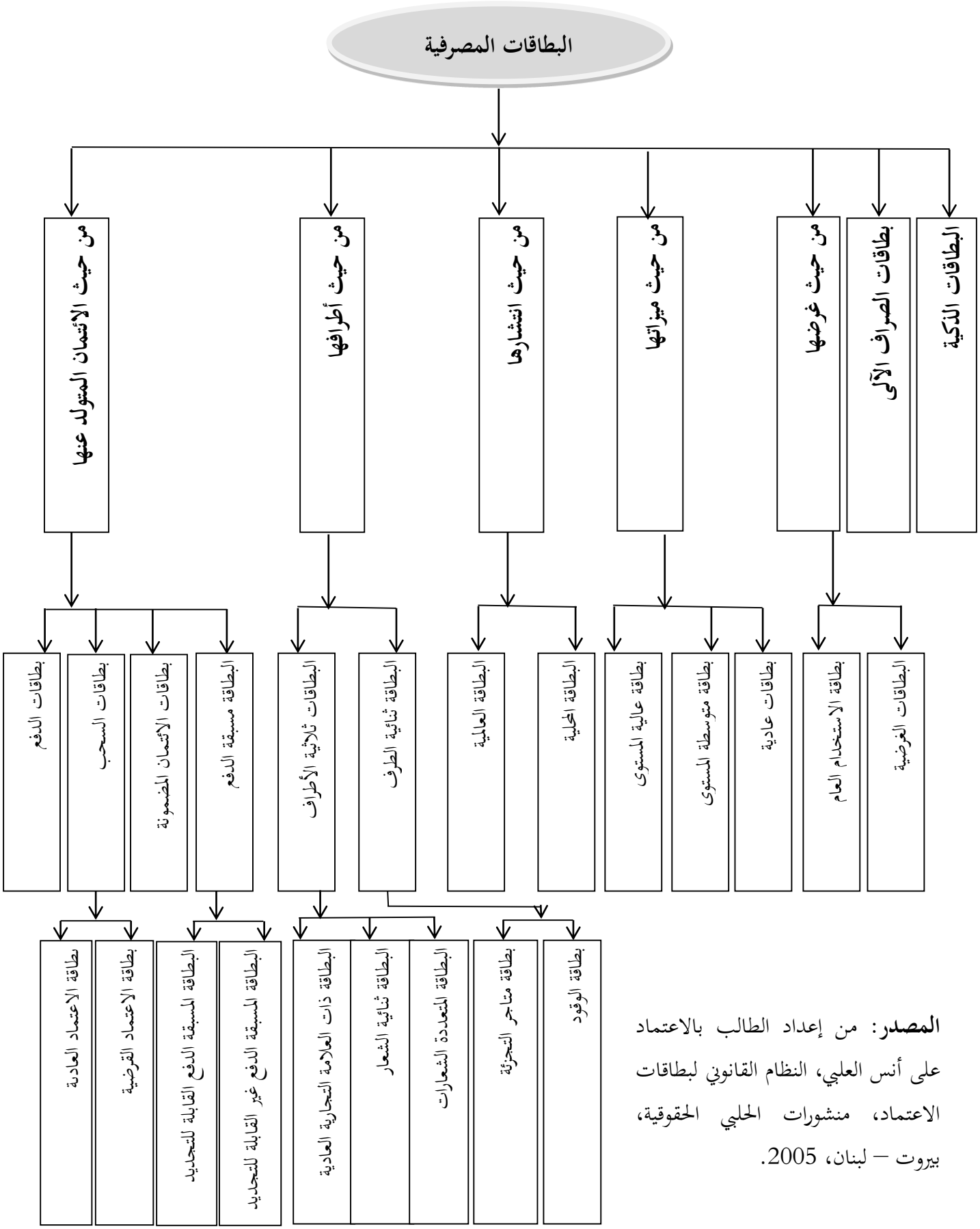
أ. بطاقات الاستخدام العام: هي بطاقات ثلاثية الأطراف وغالبا ما يشار إليها باسم بطاقات السفر والترفيه حيث توجه نحو الزبائن الموسرين؛

ب. البطاقات الغرضية: هي بطاقات متعلقة بالاستفادة أو الإفادة من غرض معين، وأشهرها البطاقات الاجتماعية التي تقدم منحة خيرية للجمعية التي يحددها الحامل، وبطاقات العروض التجارية التي تقيّد لحاملها نقاطا عن كل استعمالها في متاجرها، وبطاقات اليافعين وهي موجهة للقصر بكفالة أوليائهم والغرض منها نشر الوعي الائتماني لدى المستهلك منذ الصغر؛

1. **2. 6. بطاقات الصراف الآلي:** هي بطاقات تصدرها المصارف، بعد تطوير الشبكات المالية وامتلاكها شبكات خاصة، حيث تُمكّن حاملها من الوصول إلى حسابه لدى المصرف والسحب منه عن طريق أجهزة الصراف الآلي أو الاطّلاع على رصيده، أو استخدامها في شراء السلع والخدمات عن طريق أجهزة نقاط البيع؛
1. **2. 7. البطاقات الذكية:** هي أحدث أنواع اختراعات نظام الدفع غير النقدي، وأحدث البطاقات المنتجة عالميا، تستخدم فيها تكنولوجيا متطورة حيث تحتوي هذه البطاقات على رقاقة حاسوبية ولها فوائد عديدة، فهي تُخزّن معلومات أكثر، كما أنها الأكثر أمنا وأن المعلومات الموجودة بها قابلة للتحديث دون الحاجة إلى تبديل البطاقة.

والشكل الآتي رقم (01)، يبيّن بالتفصيل الأنواع المختلفة للبطاقات المصرفية:

شكل رقم (01): أنواع البطاقات المصرفية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أنس العلبي، النظام القانوني لبطاقات الاعتماد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، 2005.

2. **النقود الإلكترونية:** تُعدّ النقود الإلكترونية إحدى أهم أشكال التطور التكنولوجي الحاصل في الصناعة المصرفية[1]، يشمل مصطلح النقود الإلكترونية مجموعة متنوعة من المنتجات المصمَّمة لتزويد الأشخاص ببدائل لطرق الدفع التقليدية، وقد تنوعت وتطورت بشكل متلاحق[2]. وعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماع الفرنسي سنة 1982، بأنها مجموعة من التقنيات المعلوماتية الممغنطة إلكترونيا والتي تسمح بتبادل الأموال دون الحاجة لتحرير أوراق، والتي تتضمن علاقة ثلاثية بين المصدر والمستفيد والحائز[3]. كما تُعرّف بأنها مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحلّ فعليا محلّ تبادل العملات الورقية[4].

استُخدِم مصطلح النقود الإلكترونية في البداية أحيانًا للإشارة إلى أنظمة تحويل الأموال إلكترونيا، وفي النصف الثاني من التسعينيات اكتسب دلالة أكثر تحديدًا وكان مقصورًا على الوسائل الجديدة للدفع الإلكتروني[5]، كما عُرِّفت النقود الإلكترونية بأنها دين مسجل على ذاكرة معالج دقيق أو ذاكرة حاسوب دقيق يدعّم العملة، لذلك تتطور وتتعايش جنبًا إلى جنب مع العملات الورقية التقليدية[6].

كما تُعرَّف على أنها وسيلة الدفع والسداد المستخدمة في مجال التعامل مع المصارف الإلكترونية، وتعكس مستوى التطور الذي وصلت إليه تكنولوجيا الخدمات المصرفية، ومدى قدرة وسائل الدفع على مواءمة التطورات الحاصلة في مجال التجارة الإلكترونية[7]، والتعريف الذي نراه الأنسب والأشمل للنقود الإلكترونية هو كما يلي: "النقود الإلكترونية هي وحدات من القوة الشرائية تقبل الاستخدام والتحويل عن طريق إلكتروني"[8]، ومن مزاياها[9]:

- الكفاءة العالية وتأمين المبالغ من السرقة؛
- تخفيض تكلفة التحويل؛

[1] صحراوي عبد العزيز، فعالية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة في تحسين جودة الخدمات المصرفية في الجزائر: دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2022/2021، ص 74.

[2] خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 88.

[3] خليل عبد القادر، الاقتصاد البنكي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 66.

[4] أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[5] Nadia Piffaretti, Monnaie électronique, Monnaie et intermédiation Bancaire, thèse présentée pour l'obtention du grade de docteur en sciences économiques et sociales, Université de Fribourg (Suisse), Juillet 2000. P 32.

[6] David Bounie et Sébastien Soriano, La monnaie électronique : Principes, fonctionnement et organisation, revue de la finance électronique. LCN, volume 04, N° 01, 2003, p 91.

[7] مصطفى يوسف كافي، اقتصاد المعرفة وانعكاساته في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة– الجزائر، 2017، ص 262.

[8] بوفاسة سليمان، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 24.

[9] العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2014، ص 20.

- سرعة التحويل وتقديم خدمات طوال أيام الأسبوع وخلال ساعات اليوم.

3. الشيكات الإلكترونية: يشبه الشيك الإلكتروني الشيك التقليدي، أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه بدفع مبلغ مسمّى إلى المستفيد، ويختلف في أنه يرسل إلكترونيا عبر الإنترنت، على عكس الشيك التقليدي الورقي، الذي يُسلَّم يدويا إلى المستفيد الذي بدوره يقوم بتحصيله لدى المسحوب عليه الذي هو عادة مصرف.

الشيك الإلكتروني رسالة إلكترونية موثَّقة ومؤمَّنة يرسلها مُصدر الشيك إلى مستلم الشيك أو حامله[1]، وهو ببساطة المكافئ الإلكتروني للشيك الورقي، المستهلك لديه دفتر شيكات يمكنه عرضه وتعبئته، يتعلق الاختلاف الوحيد بالتوقيع اليدوي الذي يتم استبداله بالتوقيع الإلكتروني، لذلك يمكن القول بأن آلية الدفع هذه أكثر أمنا من نظيرتها الورقية، إذا اعتبرنا التوقيع الإلكتروني أكثر موثوقية من التوقيع التقليدي[2].

يتم إرسال الشيك الإلكتروني بالإنترنت من المشتري إلى المصرف، هذا الأخير يقبله ويُظهّره ثم يرده إلكترونيا إلى مصرف البائع للتحصيل الإلكتروني من مصرف المشتري، وهذه الوسيلة تستخدم على نطاق واسع في الاقتصاديات المتقدمة مثل الاقتصاد الأمريكي، كما يشهد استخدامها نموا في الاقتصاديات النامية خاصة في مجال تسوية المعاملات كبيرة القيمة نسبيا[3].

المطلب الثاني: قنوات الدفع الإلكترونية

تُستخدَم وسائل الدفع الإلكترونية سالفة الذكر عبر وسائط وقنوات إلكترونية، حيث أسفر بروزها عن ظهور قنوات لاستخدام هذه الوسائل وتوزيع الخدمات المصرفية عن طريقها، كأجهزة الصراف الآلي والهاتف المصرفي والإنترنت. نتناول ضمن هذا المطلب مختلف قنوات الدفع الإلكتروني، بداية بالصراف الآلي، ثم الهاتف النقال، وكذلك الإنترنت، من خلال ما يلي:

[1] ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان – الأردن، 2017، ص 316.

[2] Madadi Abdelkader, Le paiement électronique (expérience québécoise et française), Revue nouvelle économie, laboratoire de l'économie numérique, université de Khemis Miliana, volume 01, n° 02, 2010, p 32.

[3] زبيري رابح وبوزرورة ليندة، آفاق الصيرفة الإلكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 16، 2016، ص 295.

أولا: الصراف الآلي

يعدّ أكثر الوحدات الإلكترونية شيوعا واستخداما في مجال الخدمة المصرفية[1]، هو عبارة عن جهاز صغير يوجد في الغالب في الواجهات الأمامية لمبنى المصرف أو في الأماكن المحتمل أن يقصدها الزبائن، كالأندية والجامعات والمراكز التجارية، وغيرها من الأماكن والمناطق التي يراها المصرف ملائمة[2]، وتتمثل أجهزة الصراف الآلي في الموزعات الآلية للأوراق "DAB" والشبابيك الأتوماتيكية للبنوك "GAB" ونهائي الدفع الإلكتروني "TPE" التي تسمى أيضا نهائي نقطة البيع "TPV"، حيث تختلف الشبابيك الأتوماتيكية عن الموزعات في كونها تقدم خدمات أخرى بالإضافة إلى خدمة السحب النقدي كقبول الودائع وعمليات التحويل من حساب لآخر وطلب الصك...، في حين النوع الثالث نهائي الدفع الإلكتروني، عبارة عن أجهزة توضع في المحلات التجارية، موصولة بالحاسوب المركزي للمصرف، تسمح للزبائن والتجار بتسوية عملياتهم التجارية بواسطة بطاقاتهم الائتمانية.

وباختصار "هي تلك الآلات التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة، وتتصل بشبكة حاسوب المصرف، حيث يتم السحب والإيداع في الحسابات من خلال بطاقة مصرفية أو ذكية[3].

1. خدمات الصراف الآلي: يمكن استخدام الصراف الآلي في العديد من العمليات المصرفية مثل[4]:

- السحب والإيداع النقدي؛
- الاستفسار عن الرصيد؛
- الحصول على كشف حساب مختصر؛
- تحويل بين الحسابات؛
- تسديد أقساط القروض وفواتير الهاتف والكهرباء؛
- دفع فواتير المشتريات؛

[1] شيروف فضيلة، أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية: دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري- قسنطينة، 2010/2009، ص 21.

[2] ردينة عثمان يوسف ومحمود جاسم محمد، التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2001، ص287.

[3] بوالكور نور الدين، الاقتصاد البنكي: مدخل تحليلي تقييمي معاصر، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة – الجزائر، 2021، ص 142.

[4] قروي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 64.

- طلب دفتر الشيكات.

2. مزايا استخدام الصراف الآلي: يحقق المصرف من خلال الصراف الآلي العديد من المزايا التي تعود عليه وعلى الزبائن، ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

2. 1. بالنسبة للزبون:

- تغنيه عن حمل النقود بمبالغ كبيرة؛
- السحب والإيداع في أي وقت ولعدة مرات في اليوم؛
- توفر له الوقت والجهد؛
- تغنيه عن استخدام دفتر الشيكات.

2. 2. بالنسبة للمصرف:

- معدل السحوبات من الصراف أقل من معدل السحوبات من الشباك، مما يؤدي إلى الاحتفاظ بمعدلات أرصدة لأطول فترة ممكنة؛
- توفير تكلفة طبع وإعداد دفاتر الشيكات؛
- تؤدي خدمة التسويق للمصرف.

2.3. بالنسبة للاقتصاد ككل:

- استخدام وإدخال آلة الصراف الآلي في الصناعة المصرفية يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي، وتعزيز أنظمة التجارة والدخل القومي، وتحقيق الرفاه العام للمواطن[2].
- يُمكِن الوصول إلى المزيد من العملاء خارج شبكة الفروع[3].

[1] المرجع نفسه، ص 65.

[2] Jegede C.A, Effects of Automated Teller Machine on the Performance of Nigerian Banks, American Journal of Applied Mathematics and Statistics, volume 02, n° 01, 2014, p 46.

[3] Adelowo Solomon Adepoju & Mohammed Enagi Alhassan, Challenges of Automated Teller Machine (ATM) Usage and Fraud Occurrences in Nigeria – A Case Study of Selected Banks in Minna Metropolis, Journal of Internet Banking and Commerce, volume 15, n° 02, August 2010, p 05.

ثانيا: الهاتف المصرفي

يعد الهاتف المصرفي من قنوات الخدمات المصرفية الإلكترونية الذي يستطيع المصرف من خلاله الرد على استفسارات العملاء، وتقديم خدمات مثل تسديد الفاتورة، إجراء عملية الدفع، تحويل مبالغ نقدية لجهات معلومة، طلب خدمات كدفاتر الشيكات...الخ[1]، وتقدّم هذه الخدمة عدة خيارات منها[2]:

- كشف الحساب؛
- إجراء تحويل مبالغ مالية من حساب إلى آخر؛
- فتح حساب؛
- تلقي طلبات اقتراض.

ثالثا: الهاتف النقال

أسفرت التطورات التكنولوجية الهائلة في الخدمات المصرفية عما يسمى بالمصارف المحمولة أو اللاسلكية، فقد أصبحت الهواتف النقالة بتقنياتها المتطورة وسهولة استعمالها تميّز هذا العصر، حيث سعت العديد من المؤسسات إلى إدماج المزيد من خدماتها فيها، وأصبحت المصارف تستخدمها للتواصل مع زبائنها وتقديم خدماتها عبرها، مما جعلها قناة من قنوات الدفع الحديثة بامتياز، خاصة وأنها أصبحت في المتناول، وكان لظهورها قفزة نوعية في مجال الهاتف المصرفي، فهي سَهْلة الحمولة ومُرافقة لحاملها أينما كان، على عكس الهاتف الثابت الذي يتطلب التواجد في مكان محدّد لإمكانية التواصل والاستخدام.

وتشمل الخدمات المصرفية المزودة عبر الهواتف الخلوية الخدمات المعلوماتية والاستفسار عن الأرصدة، وأي معلومات يطلبها العميل، والاطّلاع على عرض المصارف ومعرفة أسعار الصرف الفورية ومعدلات الفائدة، والاستعلام بشأن القروض وتمويل الاستثمارات[3].

[1] جيلالي تومي حمزة ومولاي مصطفى سارة، الصيرفة الإلكترونية كآلية لعصرنة المصارف الجزائرية وضمان جودة الخدمات المصرفية: دراسة استطلاعية لعينة من عملاء وكالات المصارف الخاصة بمدينة المدية، مجلة مجاميع المعرفة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، المجلد 07، العدد 01، أفريل 2021، ص 625.

[2] بلعايش ميادة وزايدي حسيبة، واقع الصيرفة الإلكترونية في الدول المتقدمة: التجربة الفرنسية كنموذج لتجارب البلدان الرائدة في استخدام وسائل الدفع الحديثة، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص 307.

[3] هبه مصطفى كافي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة – الجزائر، 2017، ص 151.

رابعا: الإنترنت المصرفي

اتّجهت المصارف إلى إنشاء مواقع لها على شبكة الإنترنت لتوسيع نشاطها عوض إنشاء مقرات جديدة، فمع دخول الإنترنت إلى عالم المصارف شهد القطاع المصرفي تحولا كبيرا وقفزة نوعية، فقد استُخدِم نظام المصارف المنزلية لأول مرة عام 1980 بواسطة مصرف "United American Bank" بالولايات المتحدة الأمريكية، ولكن استخدامه على نطاق تجاري واسع لم يتحقق إلا بعد انتشار أجهزة الحاسبات الآلية الشخصية[1]، وأصبحت المصارف تقدم عن طريق الإنترنت العديد من الخدمات من أهمها[2]:

- تمكين العملاء من التأكد من أرصدتهم لدى المصارف؛
- توفير الخدمات المصرفية لكل عملائها وتحقيق الكفاءة والفعالية في تسويق خدماتها المالية حتى في المناطق البعيدة والنائية التي لا تتوفر فيها فروع لها؛
- تسهيل طريقة دفع الكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا؛
- تساعد وترشد إلى استخدام الطريقة المثلى في إدارة المحافظ؛
- تمكين العملاء من الاستفادة من النشرات الإلكترونية الإعلامية الخاصة بكل الخدمات المصرفية؛
- تُسهّل إمكانية عقد الاجتماعات عن بعد على شاشة الكمبيوتر لمناقشة استفسارات العملاء واستقبال الردود والنصائح من الخبراء المتخصصين.

خامسا: أوامر الدفع المصرفية وخدمات المقاصة الإلكترونية

يقصد بها مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف إلكترونية أو مصارف أنترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية، ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول، وتتمثل في خدمات المقاصة الآلية التي تتضمن التحويلات التي يتم تنفيذها بين المصارف المختلفة أو المصرف الواحد، وشبكة سويفت "SWIFT" للتحويل الآلي للمدفوعات الدولية[3] " Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication".

[1] زواش زهير، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2011/2010، ص 21.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] بلعايش ميادة وزايدي حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 308.

1. **المقاصة الآلية:** هي عبارة عن شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى المصارف المشتركة بنظام التحويلات المالية، وتتميز عن النظام الورقي القديم بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف التحويلات المالية، ويتم وضع النصوص التشريعية والتنظيمية من طرف البنك المركزي الذي هو بنك البنوك[1]، ومن بين مزاياها ما يلي[2]:

- تسهيل المبادلات المالية بين المشتركين من خلال تخفيض أماكن الاجتماعات بين ممثلي المصارف؛
- تقضي على ضياع أو تلف الشيكات؛
- تُخفِّض من الوقت والتكلفة المتطلبة لإيداع ومعالجة وتحصيل الشيكات؛
- توفر أداة فعالة وآمنة للدفع، خاصة وأنها أصبحت كبديل أكثر أمنا في مراقبة المبالغ ذات القيم الكبيرة، بفضل التحسينات المستمرة في هذه التقنية، وبفضل استعمال التشفير، وهذا في مقابل تزايد الشيكات المزورة؛
- تحسين إدارة النقد؛
- المحافظة على النقود وتخفيض كلفة العمليات التشغيلية والإدارة؛
- تألية العمليات بين المصارف التي يقوم بها المشاركون؛
- مَرْكزة أرصدة التسوية وتحسين تسيير الخزينة؛
- تُستعمل كبديل في تسوية المبالغ الكبيرة، وذلك من خلال التحكم في الدفعات ذات القيم الكبيرة؛
- التحويل السريع للمبالغ بين المصارف في أوقات قياسية دون تأخر كما كان عليه أثناء المعالجة الورقية للمعلومات؛
- الإيداع الإلكتروني المباشر للأموال يزيل خطر الضياع أو الأخطاء الممكن ارتكابها أثناء التحويلات.

2. **شبكة سويفت "SWIFT"**: هي عبارة عن جمعية تعاونية من القانون الخاص لبلجيكا، تتخذ مقرها الاجتماعي في "HULPE" بالقرب من بروكسل، مُسَيَّرة ومُراقَبة كلّيا من طرف الشركاء، والبنك الوطني البلجيكي هو المشرف الرئيسي على المراقبة، لا يتمثل هدفها في تحقيق الأرباح، بل في تأمين سير شبكة

[1] محرز نور الدين وصيد مريم، نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، العدد 02، جانفي 2010، ص 264.

[2] نفس المرجع، ص ص 265، 266.

دولية للاتصالات ما بين ممثلي الأسواق المالية وتوفير وسيلة مضمونة آليا لتسوية المدفوعات، وذلك بإدخال مقاييس موحدة في العلاقات المصرفية الدولية[1].

1.2 نشأة الشبكة: في عام 1973، كانت لا تزال التبادلات ما بين المصارف تتم عبر التلكس، ولم يكن نظام الاتصال هذا آمنا بما فيه الكفاية وغير آلي كثيرا، إضافة إلى أنه في بداية الستينيات عرف العالم ازديادا سريعا في التبادلات التجارية، مما أدى إلى زيادة العمليات المصرفية في هذا المجال، لذا اجتمعت 239 من المصارف موزعة على 15 بلدا وقرّرت إنشاء شبكة جديدة للاتصالات، تتيح لهم القيام بالعمليات آليا، وفي 03 ماي 1973 تأسست رسميا بعد أن نَصَّب مجلس الإدارة أهم المنسّقين والمسيّرين وشُرِع في تنفيذ المشروع تحت فكرتين[2]:

- خلق البرامج الملائمة للشبكة بعد تشغيل تقنيين اختصاصيين في هذا المجال، واختيار الأجهزة المعلوماتية المناسبة، والاتفاق مع الإدارات الوطنية والدولية للبريد والمواصلات؛
- وضع تعليمات لتوحيد التعبير واللغة لدى مجموع المصارف المنخرطة في الشبكة.

2.2. دخول نظام سويفت إلى الجزائر: من أجل مسايرة الانفتاح، كان من الضروري أن تُطوّر الجزائر خدماتها المصرفية وخاصة في مجال التجارة الخارجية، حيث لا يمكن الحديث عن التجارة الدولية دون التطرق لوسائل الاتصال بين الدول وتحديد وسائل الاتصال بين المصارف، ففي الجزائر رُفض المشروع عند اقتراحه لأول مرة على غرار البلدان الإسلامية التي تردّدت ولم تقبل بالمشروع، لأسباب سياسية، وبعد مرور الوقت أدركت بأن شبكة سويفت تضمن سرية المعاملات من خلال معالجة آلية للرسائل المتنقلة بين مصارف العالم، وبدأت الجزائر تستعمله بصورة رسمية في 31 ديسمبر 1991، حيث لم يتم في بداية الأمر التخلي نهائيا عن التلكس، بل تم الإبقاء على الوسيلتين للعمل بهما، واقتصر استعمال هذا النظام على بنك الجزائر وبنك الجزائر الخارجي وبدأت تتوسّع إلى باقي المصارف[3].

3.2. مجالات استخدام نظام سويفت: يستخدم نظام سويفت في عدة مجالات، نذكر منها[4]:

---

[1] زروني مصطفى وحنك سعيدة، دوافع استعمال شبكة "SWIFT" في المعاملات الدولية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2013، ص 165، بتصرف.

[2] نفس المرجع، ص ص 166، 167، بتصرف.

[3] المرجع نفسه، ص 171، بتصرف.

[4] معطى سيد أحمد، واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية: دراسة تحليلية استبيانية- حالة بنوك سعيدة، مذكرة ماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 63.

- أوامر الدفع وإدارة النقد؛
- التمويل التجاري؛
- الأسواق المالية؛
- شيكات السياحة؛
- الرسائل الإدارية.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الدفع الإلكتروني وأهم خصائصه

يعود التوجه نحو الدفع الإلكتروني واستخدام وسائله الحديثة إلى مزاياها العديدة، بالنسبة لكل أطراف العملية، سواء لحامل هذه الوسائل أو بالنسبة للتجار أو المصارف أو بالنسبة للاقتصاد ككل، وكذلك خصائصه المتميزة، إلا أن ذلك لا يخلو من بعض العيوب، فمع بداية انتشار هذه الوسائل تضاربت الآراء حول إحلالها محل الوسائل التقليدية، في ظل عدم قدرة هذه الأخيرة مسايرة التطورات الراهنة في مختلف المجالات، وبين بقائها إلى جانب الوسائل التقليدية، في ظل حداثتها وعدم اكتسابها لثقة المتعاملين، ويمكن أن نذكر من هذه المزايا والعيوب، وأهم الخصائص ما يلي:

أولا: مزايا وسائل الدفع الإلكترونية

تحقق وسائل الدفع الإلكترونية العديد من المزايا منها:

1. بالنسبة لمستعملها: توفر ما يلي:

- سهولة الاستعمال؛
- الجهد والوقت؛
- الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع[1]؛
- الحد من استعمال الأوراق ومختلف الإيصالات؛
- تَعدّد مجالات الاستخدام؛
- إمكانية الحصول على الائتمان؛
- تجنّب مخاطر التزوير؛

[1] مداح عرابي الحاج وبارك نعيمة، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي: الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، العدد 02، جانفي 2010، ص 69.

- السرية، حيث يعتمد استخدامها على أرقام سرية خاصة بالمستخدم.

2. بالنسبة للتاجر: هناك العديد من المزايا بالنسبة للتاجر، أهمها:

- تنشيط تجارته أكثر، بحيث لا يشعر المستهلك بمدفوعاته من خلال البطاقة على عكس الدفع النقدي؛
- تساهم في إزاحة عبء متابعة ديون الزبائن، طالما أن العبء يقع على عاتق المصرف والمؤسسات المصدرة[1]؛
- توفير حماية ودقة أكثر لمحاسبته؛
- تعد أقوى ضمان لحقوق البائع.

3. بالنسبة للمصرف: نلمس عدة مزايا بالنسبة للمصرف، أهمها:

- تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية[2]؛
- إجبار التجار على فتح حسابات لدى المصرف لإمكانية التعامل بنهائي نقاط البيع، وبالتالي كسب المزيد من الزبائن؛
- توفير التكاليف مقارنة بالوسائل التقليدية؛
- ارتفاع حجم السيولة لديه لعدم تسرب النقود.

4. بالنسبة للاقتصاد: تُوفّر وسائل الدفع الإلكترونية العديد من المزايا للاقتصاد، أهمها:

- تجني اقتصاديات الدول التي تحتضن شركات التكنولوجيا المصْدرة لهذه الوسائل مداخيل، عن طريق الضرائب على أرباح هذه الشركات؛
- التقليل من التسرب النقدي خارج النظام المصرفي وبالتالي قدرة المصارف على تقديم قروض أكبر، ويشجع ذلك السياسة النقدية التوسعية؛
- التقليل من آثار الاقتصاد الموازي؛
- تخفيض نفقات المصارف المركزية في إصدار النقود الورقية[3].

[1] قروي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] مداح عرابي الحاج وبارك نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[3] زواش زهير، مرجع سبق ذكره، ص 36.

ثانيا: عيوب وسائل الدفع الإلكترونية

من خلال ما ذكرناه من مزايا لوسائل الدفع الإلكترونية، فإن هذا لا يعني أنها تخلو من العيوب والسلبيات، وأن نجاحها مطلق، بل قد تعتريها هي الأخرى بعض العيوب والسلبيات، نذكر منها ما يلي[1]:

- **الجرائم الإلكترونية ومخاطر المعاملات الإلكترونية:** تعتبر الجرائم الإلكترونية النوع الشائع الآن من الجرائم، حيث تُعرَّف على أنها الجرائم التي لا تَعرِف الحدود الجغرافية، والتي يتم ارتكابها بأداة هي الحاسب الآلي، عن طريق شبكة الإنترنت وبواسطة شخص على دراية فائقة بهما، وقد كان ظهور وسائل الدفع الإلكترونية عاملا مساهما في ظهور هذا النوع من الجرائم، والتي يمكن أن نلخصه في انتحال شخصية الفرد، جرائم السطو على أرقام البطاقات، غسيل الأموال، السلب بالقوة الإلكترونية؛
- **جرائم البطاقات المصرفية:** حيث تعددت الجرائم التي تُرتَكب في حقها ويمكن تقسيمها إلى الجرائم التي يرتكبها العميل في حد ذاته بسبب إساءة استخدام البطاقة، على غرار تجاوز رصيده بالسحب من أجهزة الصراف الآلي، والجرائم التي يرتكبها الغير على غرار استخدام البطاقة المسروقة أو المزورة.

كما يمكن ذكر عيوب أخرى، كالأعطال التي يمكن أن تصيب هذه الوسائل، وكذا انقطاع التيار الكهربائي، بالإضافة إلى ضعف الشبكة، والتي قد تؤدي إلى تأخير العمليات التي تتم عبرها أو إلغائها، وبالتالي تعطيل مصالح مستخدميها، هذا بالإضافة إلى إمكانية الوقوع في الإسراف من طرف حاملها، نتيجة عدم إحساسه بالمدفوعات التي يجريها عبرها، نظرا لأنها غير ملموسة.

ثالثا: أهم خصائص الدفع الإلكتروني

يتسم الدفع الإلكتروني بعدة خصائص، تميزه عن الدفع التقليدي، نذكر منها[2]:

1. **الطبيعة الدولية:** أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم، خاصة وأن عمليات التجارة

[1] العشي هارون وبوراس فايزة، وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة 2، المجلد 09، العدد 03، 2018، ص ص 179-180، بتصرف.

[2] هادف حيزية، نجاح وسائل الدفع الإلكتروني والتحول الجوهري إلى عمليات التفاعل مع التجارة الإلكترونية: استعراض لتجارب بعض الدول الأوروبية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، المجلد 08، العدد 02، 2014.

تتوسع إقليميا ودوليا، وبذلك تساعد وسائل الدفع الإلكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل؛

2. **الدفع باستخدام النقود الإلكترونية:** وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل؛
3. **تسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد:** حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة، ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت، أي من خلال المسافات، بتبادل المعلومات الإلكترونية، بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد؛
4. **إلزامية وجود نظام مصرفي مُعدّ لإتمام العملية:** أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد، لتسهيل تعامل الأطراف وزرع الثقة فيما بينهم؛
5. **الدفع من خلال نوعين من الشبكات:** شبكة خاصة وشبكة عامة؛

- شبكة خاصة يقتصر الاتصال فيها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم؛
- شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

رابعا: العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الإلكترونية

رغم حداثة وسائل الدفع الإلكترونية، إلا أنها وصلت إلى مرحلة يمكن تقييم فيها هذه الوسائل واستنتاج العوامل المساعدة على نجاحها، والتي نذكر منها ما يلي[1]:

1. **نمو الإنترنت:** يعدّ نمو شبكة الإنترنت عاملا أساسيا لتطور ونجاح وسائل الدفع الإلكترونية، باعتبارها البيئة الملائمة لتداول هذه الوسائل، خاصة التجارة الإلكترونية، التي تتم على هذه الشبكة والتي يجري الدفع فيها بالطرق الإلكترونية، وعليه فنموّ شبكة الإنترنت وانتشارها يساعد على انتشار وسائل الدفع الإلكترونية، وبالتالي تطورها ونجاحها؛
2. **ظهور المصارف الإلكترونية وخدمات مصرفية جديدة:** في ظل وجود شبكة الإنترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها واستغلالها في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني، لم تكتف المصارف بدور المتفرج

[1] عبد الرحيم وهيبة، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، العدد 02، جانفي 2010، ص ص 188-196.

بل شهدت ثورة في المعاملات المصرفية، أمّدّت هذا القطاع بأحدث الآليات جعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وقد ظهرت إلى الوجود المصارف الإلكترونية، وبما أن المعاملات المصرفية الإلكترونية تتم عن طريق شبكة الإنترنت، فمن الطبيعي أن يتم التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية، مما يشجع على استعمال هذه الوسائل، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الجديدة التي تستوجب التعامل بهذه الوسائل، على غرار خدمات الصراف الآلي وتلك التي تتم عبر الهاتف المحمول؛

3. **ظاهرة الحكومة الإلكترونية:** يعد موضوع الحكومة الإلكترونية من أبرز التطبيقات الإدارية الحديثة التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية، وأصبح هذا الموضوع حيويا ويحظى بأهمية بالغة في مختلف دول العالم، ولأن تطبيق حكومة إلكترونية يتطلب تطبيق تجارة إلكترونية، وبالتالي ضرورة استخدام وسائل دفع إلكترونية؛
4. **الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الإنترنت:** تتميّز وسائل الدفع الإلكترونية عن الوسائل التقليدية بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الإنترنت، لإضفاء الثقة على المعاملات المصرفية والتجارية، التي تتم عبر الشبكة، وقد كان انتشار التجارة الإلكترونية سببا كافيا لابتكار مثل هذه الوسائل والمتمثلة في التوقيع الإلكتروني، التشفير، والتأمين عن طريق نظم تأمين شبكة الإنترنت كاستخدام تكنولوجيا الجدران النارية؛
5. **ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات:** من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الإلكترونية، ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، على غرار المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات والمنظمات المالية العالمية؛
   أ. **المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات:** لا تعتبر مؤسسات مالية، وتمتلك كل منظمة العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها، لكنها لا تقوم بالإصدار بنفسها، وإنما تمنح تراخيص بإصدارها للمصارف، وأشهرها فيزا وماستر العالميتين؛
   ب. **المنظمات المالية العالمية:** تُشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف، ومن أشهرها، أمريكان إكسبريس "American express" والداينرز كليب "Diners club international".

هذه المنظمات والمؤسسات بفعل المنافسة بينها، ساهمت وبشكل كبير في نشر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، خاصة منها البطاقات بمختلف أنواعها، وذلك بنشر فروعها عبر مختلف أرجاء العالم، بالإضافة إلى الاستمرار في تحسين جودة خدماتها الإلكترونية وإرساء الثقة في استعمالها.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

برز موضوع الشمول المالي على أجندة الاجتماعات الاقتصادية والمالية الدولية لصندوق النقد والبنك الدوليين ومجموعة العشرين، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية، حيث يهدف إلى تعميم الخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من أفراد المجتمع، خاصة الفئات المهمشة، وتعزّز بإنشاء التحالف العالمي للشمول المالي "AFI" عام 2008 الذي يُعد أول شبكة عالمية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، وإنشاء "GPFI" الشراكة العالمية للشمول المالي " Global Partnership For Financial Inclusion" من قبل دول مجموعة العشرين عام 2009. نتناول ضمن هذا المبحث ماهية الشمول المالي، ثم مبادئ الشمول المالي وركائز تعزيزه، وأخيراً مؤشرات قياس الشمول المالي.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

تعود بداية ظهور هذا المصطلح إلى عام 1993 عندما تناول "Leyshon & Thrift" مفهوم الاستبعاد المالي، وذلك في دراستهما "وصول الناس المحدود إلى الخدمات المالية كنتيجة لإغلاق عدد من فروع المصارف في بريطانيا"، ومع تطور الاقتصاديات في ظل وجود الكثير من الدول لا يستطيع أفرادها الوصول للخدمات المالية الرسمية بسهولة، وبالتزامن مع ظهور الأزمة المالية العالمية، ازداد الاهتمام والتوجه نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول، بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع ولاسيما ذوي الدخل المحدود، وتمكينهم من استخدام هذه الخدمات وتوفيرها بتكاليف منخفضة[1].

أولا: مفهوم الشمول المالي

تعددت مفاهيم الشمول المالي وفقا للهيئات والباحثين الذين تطرقوا له، فقد عرفه البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014 على أنه: "نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية"[2]، كما يُقصد به إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان، لتفادي لجوء البعض إلى

[1] ثريا عبد الرحيم الخزرجي وصبيان طارق سعيد الأعرجي، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 26، العدد 119، 2020، ص 325.

[2] The World Bank, Global Financial Development Report, 2014, Financial Inclusion, p1.

القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية المصرفية[1].

كما عرفته مجموعة العشرين ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تُقدَّم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، بالوقت والسعر المعقول بالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، والتي تضم التوعية والتثقيف المالي، بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاقتصادي"[2].

من خلال هذه التعاريف التي اخترناها، يتضح ويمكن القول بأن الشمول المالي مفهوم حديث، يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، من خلال القنوات الرسمية خصوصا الفئات المهمشة.

ثانيا: أهمية وأهداف الشمول المالي

تشير التقارير الصادرة عن البنك الدولي عام 2016 أن نحو 2.5 مليار نسمة لا يحصلون على خدمات مالية رسمية، و75 بالمائة من الفقراء لا يتعاملون مع المصارف، بسبب ارتفاع التكاليف وبعد المسافات والمتطلبات المرهقة في غالب الأحيان لفتح حساب مالي، وقد حثت منظمة الأمم المتحدة دول العالم بالتصدي للقيود التي تستبعد الناس، وخاصة الفقراء، من المشاركة في القطاع المالي وبناء قطاعات مالية شاملة تساعد الناس على تحسين مستوى معيشتهم. نستعرض ضمن هذا المطلب أهمية الشمول المالي، ثم أهدافه، وأيضاً ركائز تعزيزه.

1. أهمية الشمول المالي: يهتم الشمول المالي بشرائح كثيرة في المجتمع خصوصا المهمشة، التي لا تحصل على منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهو يضمن أن كل الفئات يمكن أن تحصل على منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم، وهذا بدوره يؤدي

[1] بولحبال سميرة وحاكمي نجيب الله، أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 05، العدد 02، جوان 2019، ص 25.

[2] بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد 14، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 214.

إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يؤدي غياب الشمول المالي إلى لجوء المستبعدين إلى قنوات التمويل غير الرسمية وبأسعار فائدة مرتفعة، لذلك تنبثق أهمية الشمول المالي من خلال الفوائد التي تنعكس على الواقع الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، اعترف قادة مجموعة العشرين بأن الشمول المالي هو عنصر أساسي لاستدامة التنمية الاقتصادية وسلامة النظام المالي المحلي والعالمي، ويُعدّ ركنا حيويا يحقق جملة من المنافع كما يلي[1]:

- يساهم الشمول المالي في إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التواصل الإيجابي بين العملاء والمصارف في علاقة متوازنة تعطي ثمارا لكل الأطراف؛
- يؤثر إيجابا في تعزيز توظيف العمالة وتقليل معدلات البطالة، من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر المساهم الأكبر في توظيف العمالة في مختلف البلدان؛
- المنافع التي تحققها الخدمات المالية الرقمية كالخدمات عبر الهاتف المحمول وبطاقات الدفع وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية، حيث يمكن بواسطتها إدارة المخاطر المالية، من خلال تسهيل جمع الأموال من الأقارب والأصدقاء البعيدين في الأوقات الصعبة، وعلى المستوى الحكومي فالتحوّل من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يَحدّ من الفساد ويحسّن مستوى الكفاءة؛
- دعم الاستقرار المالي والمصرفي شريطة توافر الأطر القوية لإدارة المخاطر والرقابة المالية، حيث يقوم الشمول المالي على مبدأ سحب التعاملات من قنوات التمويل غير الرسمية إلى النظام المالي الرسمي مع ضم جميع فئات المجتمع داخل النظام، ونتيجة لذلك سيتم تنويع محفظة الودائع والائتمان، وبالتالي تخفيض مخاطر التركيز، إضافة لذلك فإن استقرار النظام المالي سيدعم الشمول المالي من خلال زيادة ثقة المجتمع وبالتالي رغبتهم في الانضمام إليه؛
- زيادة فاعلية السياسة النقدية، حيث أن البلدان التي تشهد درجات مرتفعة من الشمول المالي للقطاع العائلي والأعمال، تمكّنهم من تعديل عملياتهم الادخارية والائتمانية ردا على التغيرات في أسعار الفائدة، مما يحسّن من انتقال آثار السياسة النقدية، ويسمح للسلطة النقدية بالعمل بصورة أفضل على ضمان استقرار الأسعار ودعم الاستقرار المصرفي؛

[1] ثريا عبد الرحيم الخزرجي وصبيان طارق سعيد الأعرجي، مرجع سبق ذكره، ص 325.

- يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية وبالتالي تنويع الخدمات التي تقدمها من خلال الجودة العالية والكلفة المنخفضة وذلك لجذب أكبر عدد من الزبائن، إضافة إلى تقنين القنوات غير الرسمية؛
- زيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة، من خلال زيادة الإيرادات الضريبية بمعنى زيادة فعالية السياسة المالية؛
- يؤدي الشمول المالي إلى أتمتة النظام المالي من أجل توسيع انتشار الخدمات المالية، لجذب أكبر عدد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات الإلكترونية التي يشهدها العالم، حيث أن استخدام الخدمات المالية الإلكترونية، خاصة في مجال المدفوعات، مفيد للمرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، حيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وتكلفة أقل، كما أنها مفيدة للنظام المالي من خلال قدرته على متابعة حركة الأموال ومراقبتها، لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

2. أهداف الشمول المالي: حُدّدت أهداف الشمول المالي فيما يلي[1]:

- وصول كافة الخدمات المالية لجميع الأسر بتكلفة معقولة، بما في ذلك خدمات الادخار أو الإيداع وخدمات الدفع والتحويل والائتمان والتأمين؛
- التنظيم الآمن والسليم للمؤسسات، بحيث يحكم تقديم هذه الخدمات معايير أداء واضحة؛
- الاستدامة المالية للمؤسسات وضمان استمرارية تقديم الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار والمنافسة، لضمان الاختيار والقدرة على تحمّل العملاء للتكاليف؛
- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي، من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية، من خلال تطويرها وتنويعها[2].

المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي وركائز تعزيزه

وضعت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ الدولية للشمول المالي، والتي يمكن اتباعها من طرف الدول، للعمل على تعزيز دعائمه، كما له مجموعة من الركائز لتعزيزه، نذكر هذه المبادئ والركائز فيما يلي:

[1] بهوري نبيل، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه: دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2019، ص 163.

[2] ثريا عبد الرحيم الخزرجي وصبيان طارق سعيد الأعرجي، مرجع سبق ذكره، ص 327.

أولا: مبادئ الشمول المالي

تتمثل مبادئ الشمول المالي فيما يلي[1]:

1. القيادة: وتتمثل في ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي والاقتصادي؛

2. التنوع: تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، إضافة إلى تقديم خدمات مالية متنوعة؛

3. الابتكار: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسة كوسيلة لتوسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية، وذلك في إطار تحسين البنية التحتية؛

4. الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية حقوق المستهلك المالي، من خلال توجيهات حكومية واضحة، ومشاركة فعالة من مزوّدي الخدمات المالية والعملاء؛

5. التمكين: زيادة التثقيف المالي وتنمية المعرفة المالية للعملاء؛

6. التعاون: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات، والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية؛

7. المعرفة: يجب توفّر بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس واضحة لكل من الجهة الرقابية ومزوّدي الخدمات المالية، وهذا أمر ضروري لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي؛

8. التناسب: وضع تشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تقوم على أساس سد الفجوة ومواجهة عوائق التشريعات الحالية؛

9. الإطار العملي: يجب أن يعتمد على المعايير الدولية التي تم تصميمها بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.

ثانيا: ركائز تعزيز الشمول المالي

يتطلب تعزيز الشمول المالي توفير جملة من الركائز نلخصها فيما يلي[2]:

[1] جواني صونيا ومريمت عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: تجربة البحرين، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص ص 277، 278.

[2] سعدان آسيا ومحاجبية نصيرة، واقع الشمول المالي في المغرب العربي: دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018، ص ص 748، 750.

1. دعم البنية التحتية المالية: يُعدّ توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، من خلال:

1.1. بيئة تنظيمية: توفير بيئة قانونية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، بإصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات المعزّزة لذلك؛

1. 2. الانتشار: تعزيز الانتشار الجغرافي بتوسيع شبكة فروع مقدّمي الخدمات المالية؛

1. 3. تطوير نظم الدفع والتسوية: لتسهيل تنفيذ العمليات المالية، وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛

1. 4. الاستفادة من التطورات التكنولوجية: لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى؛

1. 5. توفير قواعد بيانات شاملة: إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من حصول مقدّمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم؛

2. حماية المستهلك: يقصد بها ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها العملاء، وتكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية دون انتقاص وعدم الإضرار بمصالحهم، وترتكز حماية المستهلك على عدة نقاط أهمها:

2. 1. المعاملة بعدل ومساواة: يتعين على المصارف مراعاة العدل والمساواة أثناء تعاملها مع العملاء، وأن تحرص على أن تجعل هذا المنهج جزءا من قواعد الحوكمة لديها، كما ينبغي عليها مزيدا من الاهتمام والرعاية الخاصة بمحدودي الدخل وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة دون تمييز بين الجنسين؛

2. 2. الإفصاح والشفافية: يتعين على المصارف توفير لعملائها جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها وأن تتسم هذه المعلومات بالوضوح والشفافية؛

2. 3. التوعية والتثقيف المالي: يتعين على المصارف أن تضع الآليات المناسبة لنشر وتطوير المعارف المالية المصرفية، لعملائها الحاليين والمحتملين والسعي لرفع مستوى الوعي والتثقيف لديهم، لمعرفة حقوقهم وواجباتهم خاصة محدودي المستوى التعليمي؛

2. 4. السلوك المهني: يتعين على المصارف الحرص على ممارسة وأداء عملها بأسلوب مهني مسؤول، آخذة في الاعتبار تحقيق أفضل مصلحة لعملائها في كافة مراحل تعاملهم مع المصارف، وتأتي على قمة هذه السلوكيات

النزاهة والمصداقية والتحقّق من ملاءمة الخدمات المطروحة للعميل لإمكانياته وقدراته، مع التأكّد من توافر التدريب الكافي لموظفي المصرف الذين يتواصلون مع العملاء؛

2. 5. حماية العملاء ضد الاحتيال المالي: يتعين على المصارف حماية ودائع العملاء ومدخراتهم من خلال وضع أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة التي تتسم بالكفاءة، للحد من الاحتيال والاختلاس أو إساءة استخدام الخدمات المالية؛

2. 6. حماية الخصوصية وسرية المعلومات: يتعين على المصارف وضع الأنظمة الرقابية التي تكفل حماية المعلومات المالية والشخصية لعملائها؛

2. 7. معالجة شكاوى وتظلمات العملاء: يتعين على المصارف العناية الكافية بمعالجة شكاوى وتظلمات العملاء بطريقة سريعة وعادلة ومستقلة، والتأكّد من قيام الوحدة المكلفة بذلك بمسؤولياتها بفعالية؛

3. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبّي احتياجات كافة العملاء: لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها، إضافة إلى مراعاة احتياجات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات المالية وتعزيز المنافسة لتوسيع الخيارات أمام العملاء؛

4. التثقيف المالي: يتعيّن على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية، من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والثقيف المالي وتطويرها لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين.

فالمواطن بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة أموره المالية، وهو بذلك شبيه بالحاجة لحد أدنى من الثقافة الطّبية، ولقد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها وجعلتها مسؤولية الجميع، ففي أمريكا أسّس الكونجرس عام 2003 لجنة عُرِفت باسم لجنة التعليم والثقافة المالية ووضع الاستراتيجية القومية للثقافة المالية[1].

من خلال هذه العناصر السالفة الذكر، يتضح أنه من أجل تعزيز الشمول المالي، لابد من توفير البيئة اللازمة لذلك، سواء القانونية أو المادية، فمن حيث البيئة القانونية، يتطلب ذلك سن قوانين وتشريعات تشجع التعامل مع المصارف، من خلال تسهيل عمليات فتح الحسابات وتخفيض رسوم المعاملات، وتوفير الامتيازات التي تُرغِّب في التعامل مع المصارف، ومن حيث البيئة المادية، يتطلب ذلك نشر نقاط تقديم الخدمات المالية

[1] بن موسى محمد، أثر المعرفة ومحو الأمية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، المجلد 08، العدد 15 مكرر، ديسمبر 2018، ص 46.

وتقريبها من المواطن، سواء كانت فروعا مصرفيا أو موزعات آلية، كما يجب أيضا تطوير أنظمة الدفع لتسريع وتيرة تسوية المعاملات وتجنب التأخيرات التي تعيق مسار مختلف العمليات، وذلك بإدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاع المالي والاستفادة من مزاياها المتعددة، وهذا دون إهمال جانب حماية المستهلك، من خلال حماية خصوصياته وسرّية معلوماته، والعمل على تثقيفه وتوعيته والتعامل معه بشفافية، وإتاحة له الخدمات التي يرغب فيها وفق احتياجاته وقدراته.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الشمول المالي

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة الشمول المالي العالمي "Global Findex" المصدر الأكثر موضوعية، وتتعلق بمؤشرات محدّثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها، وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية[1].

وفي ظل الاهتمام العالمي بقياس الشمول المالي، لمعرفة مستواه في الدولة أو بمقارنتها مع دول أخرى، وضعت المنظمات العالمية ذات العلاقة –على غرار البنك الدولي والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني ومجموعة العشرين– عددا من المؤشرات التي تتعلق بقياس مستوى الشمول المالي، هذه المؤشرات لها مصدران رئيسيان، يتمثلان في جانبي العرض والطلب، فجانب العرض يمكن الحصول عليه من الجهات المسؤولة عن توفير الخدمات، في حين جانب الطلب –الذي يتعلق باستخدام الخدمات– يمكن الحصول عليه من خلال المسوحات الميدانية.

تُعبِّر مؤشرات الشمول المالي عن مستوى تطور القطاع المالي والمصرفي في الدولة، ومدى استقطابه لمختلف شرائح المجتمع وشمولهم بالخدمات المالية والمصرفية، ويعتمد قياسها على طبيعة البيانات المتوفرة ومدى دقتها، كما يجب أن توضع وفق معايير تسهل إمكانية تطبيقها وقياسها، لأنها في حد ذاتها يعتمد عليها أصحاب القرار وصانعي السياسات، لاتخاذ قراراتهم وتنفيذ استراتيجياتهم الرامية لتحسين وتطوير القطاع المالي والمصرفي، وتضمين المستبعدين ماليا من خلال معرفة أسباب الاستبعاد، فمثلا إذا كان مؤشر انتشار نقاط تقديم الخدمات ضئيلا فهنا يجب العمل على زيادة نشر نقاط تقديم الخدمات ومحاولة تقريبها من المواطن.

[1] بن موسى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

اتّفق قادة مجموعة العشرين مع توصية الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، تتناول قياس ثلاثة **أبعاد رئيسية**، تتمثل فيما يلي[1]:

- الوصول إلى الخدمات المالية؛
- استخدام الخدمات المالية؛
- جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

أولا: الوصول إلى الخدمات المالية

يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي، مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، وتكمن مؤشرات قياس هذا البعد في النقاط التالية[2]:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2؛
- حسابات النقود الإلكترونية؛
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

ثانيا: استخدام الخدمات المالية

يشير بُعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتوافر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة[3]، وتكمن مؤشرات هذا البعد في[4]:

[1] Global Partnership for Financial inclusion, G20 FINANCIAL INCLUSION INDICATORS, p2, Available at the link: https://databank.worldbank.org/data/download/g20fidata/G20_Financial_Inclusion_Indicators.pdf, View date: 26/01/2022.

[2] شنبي صورية وبن لخضر السعيد، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 02، 2018، ص 109.

[3] فلاق صليحة وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، المجلد 07، العدد 04، سبتمبر 2019، ص 04.

[4] شنبي صورية وبن لخضر السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 110.

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابا بنكيا بشكل دائم ومتواتر؛
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- نسبة البالغين الذين يتلقّون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- عدد الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات مالية رسمية؛
- عدد الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛
- عدد الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها قروض قائمة.

ثالثا: جودة المنتجات والخدمات المقدمة

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك وشفافية المنافسة، وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بُعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي[1]:

- القدرة على تحمل التكاليف؛
- الشفافية؛
- الراحة والسهولة؛
- حماية المستهلك؛
- التثقيف المالي؛
- العوائق الائتمانية.

[1] شنبي صورية وبن لخضر السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 110.

المبحث الثالث: العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي

أدى انتشار التكنولوجيا الرقمية دورا هامّا في تسريع وتطوير عجلة الشمول المالي، فمع التطور الهائل في التكنولوجيا وظهور العديد من الخدمات المبتكرة باستخدام الوسائل والقنوات الحديثة، سهّل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، إذ أنه من شأن التكنولوجيا الجديدة المساعدة على تخطي الحواجز التي تمنع الوصول إليها.

نستعرض ضمن هذا المحور عدة عناصر، تتعلّق بدور التثقيف المالي في ترسيخ استخدام الدفع الإلكتروني، ورصد مدى مساهمة أتمتة النظام المصرفي في توسيع انتشار الخدمات المصرفية، وأخيرا التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي.

المطلب الأول: دور التثقيف المالي في ترسيخ استخدام الدفع الإلكتروني

لا يقلّ التثقيف المالي أهمية عن موضوع الشمول المالي، فهو يعتبر الركيزة الأساسية لهذا الأخير، إذ لا يمكن الحديث عن الشمول المالي في غياب مصطلح التثقيف المالي، الذي يدور معناه حول الدّراية أو الثقافة أو المعرفة المالية، التي بفضلها يتعرّف الزبون عن الخدمات والمنتجات المالية وكيفية استخدامها والاستفادة منها.

أولا: مفهوم التثقيف المالي

أظهرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع المصارف والمؤسسات المالية، مما دفع بالعديد من الدول إلى تبنّي استراتيجيات هادفة للتثقيف المالي، من أجل التعريف أكثر بالمنتجات والخدمات المالية، والدور الذي تلعبه في جميع مناحي الحياة، فالثقافة المالية أمر ضروري لاتخاذ القرارات المالية السليمة، إذ لا تزال الأمية الإلكترونية تشكل تحديا أمام واضعي السياسات ومقدّمي الخدمات المالية، إضافة إلى التطورات والمستجدات التي تزيد من تعقيد الوسائل، لذا ينبغي على أصحاب القرار ومقدمي الخدمات، العمل على دعم برامج تعزيز المعرفة المالية، ورفع وعي العملاء وتشجيعهم على تحسين المعرفة والمهارة اللازمتين لإدارة أموالهم لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم المالية بشكل آمن ومدروس، حتى يتمكن مستهلك الخدمات المالية من حُسن استعمالها والتّقليل من المخاطر التي يمكن أن تعتريه، نتيجة عدم معرفته بها، كما يُعتبر من التّثقيف المالي أيضا حُسن اختيار المؤسسة المالية التي يتم التّعامل معها، والتي يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص، سنذكرها فيما بعد.

حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يُشير التثقيف المالي إلى العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية، وذلك من خلال المعلومات والإرشادات وتطوير المهارات والثقة، ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية، واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة، وذلك لاتخاذ قرارات فعالة أخرى لتحسين أوضاعهم المالية[1].

أما حسب المنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب، فإن التثقيف المالي هو عملية تعزيز توجيهات ومواد تعليمية مصمّمة لزيادة المعارف والمهارات المالية لدى الأطفال والشباب[2]، وتتمثل أبعاده فيما يلي[3]:

- معرفة المفاهيم والمصطلحات المالية؛
- معرفة المنتجات المالية؛
- المعرفة بالأسواق والأدوات المالية؛
- القدرة على التخطيط؛
- الميزانية وإدارة الديون؛
- مفاهيم الحساب العددي.

ثانيا: الجهود العربية لتعزيز التثقيف المالي

على غرار باقي بلدان العالم، سعت البلدان العربية لتعزيز الثقافة المالية، لترسيخ إمكانية التعرف على كيفية الوصول إلى الخدمات المالية وحسن استخدامها، حيث تم اعتماد يوما عربيا للشمول المالي، تُنظَّم خلاله العديد من الندوات والأبواب المفتوحة على المصارف لاستدامة نشر المعارف المالية، وتوفير منظومات لحماية المستهلك المالي.

[1] بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة 2، المجلد 09، العدد 01، مارس 2018، ص 100.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] Oumarou IBRAHIM CHAIBOU, Rôle de la microfinance dans l'inclusion financière des pays de l'UEMOA: Application au cas du Niger, Thèse pour obtenir le diplôme de doctorat en sciences économiques, Université de Rouen-Normandie, France, 2019, p 102.

1. اعتماد يوما عربيا للشمول المالي

لعلّ من أهمّ الاستراتيجيات التي اتخذتها الدول العربية، من أجل التثقيف المالي، اعتماد يوما عربيا للشمول المالي، حيث "...تمّ اعتماد اليوم العربي للشمول المالي من مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بناء على اقتراح من فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، إدراكا للأهمية الكبيرة التي باتت تكتسيها قضايا تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي وأهمية تعزيز التوعية في هذا الشأن، يهدف اليوم العربي للشمول المالي إلى المساهمة في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج..."[1].

وباعتماد هذا اليوم، أصبحت المصارف في مختلف الدول العربية، تُطلق مبادرات للترويج لخدمات ومنتجات تُعزّز من فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وأضحت تُنظِّم بهذه المناسبة أبوابا مفتوحة على المصارف، على غرار ما قامت به المصارف الجزائرية، عام 2021، لمدة شهر، خلال الفترة من 28 أفريل إلى 28 ماي.

2. حماية المستهلك المالي

في ظل توفير برامج توعية للتثقيف المالي، يتمكن مستهلك الخدمة من اتخاذ القرار السليم كما أشرنا، لكن هذا لا يكفي إذا لم تكن هناك حماية لازمة له، لأن عدم وجود آليات تحمي عملاء القطاع المالي، سيجعلهم عرضة للممارسات التعسفية التي قد تضرّ مصالحهم، الأمر الذي يتطلب وجود منظومة لحماية المستهلك المالي، تراعي وتحقق عدة مبادئ، نذكر منها[2]:

- إيجاد آليات فعالة لحل الشكاوى والنزاعات؛
- الحفاظ على سرية وخصوصية بيانات العملاء؛
- التسعير المعقول؛
- حماية العملاء من الإفراط في المديونية؛

[1] مقتطف من كلمة المدير العام رئيس مجلس الإدارة، صندوق النقد العربي، المؤتمر الإعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، تحت شعار "الشمول المالي نحو التنمية المستدامة"، 2019، ص 02.

[2] البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الأول لحماية المستهلك المالي، 2020، ص 1.

- الإفصاح والشفافية؛
- التعامل مع العملاء بعدالة واحترام؛
- التصميم والتقديم الملائم للمنتجات المالية؛
- حماية المستهلك من الاحتيال والاستغلال؛
- التثقيف والتوعية المالية؛
- السلوك المهني المسؤول.

وبوجود إطار شامل لحماية المستهلك المالي، فإنّ ذلك سيؤدي إلى زيادة الثقة في النظام المالي والمصرفي، وبالتالي تحسين نوعية وجودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء، كما أنه يساهم في تشجيع الأفراد وزيادة إقبالهم على استخدام الخدمات المالية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة واستقرار النظام المالي وتعزيز الشمول المالي.

ثالثا: خصائص المؤسسة المالية التي يتم اختيارها للتعامل معها

يعدّ اختيار المؤسسة المالية التي يتم التعامل معها دليلا على الثقافة المالية، كما أشرنا لذلك سابقا، حيث يجب مراعاة العديد من الخصائص، التي لابد من أخذها بعين الاعتبار، ويمكن ذكرها فيما يلي[1]:

- القرب الجغرافي؛
- المتطلبات الواجب توفرها لتصبح زبونا؛
- سمعة وموثوقية المؤسسة المالية؛
- الخدمات غير المالية من تدريب مهني وثقافة مالية؛
- الخدمات عن بعد؛
- نوعية الخدمات وطاقم الموظفين؛
- شروط الانتساب إلى المؤسسة؛
- الشفافية فيما يخص الأعباء ونوعية المعلومات المعطاة للزبائن؛
- تصميم المنتجات لفئات محددة من الزبائن؛

[1] منظمة العمل الدولية، التثقيف المالي للاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة، كتيب المتدرب، الطبعة الأولى باللغة العربية، العراق، 2021، ص 115.

- تعهد الأعمال الخيرية؛
- فيما يتعلق بالأشخاص ممّن يتلقون أو يرسلون التحويلات إلى الأقارب، مراعاة وجود فرع للمؤسسة في منطقة الشخص القريب أو قربها من مكان إقامته.

رابعا: مساهمة وسائل وقنوات الدفع الحديثة في تجسيد التثقيف المالي

تعدّ سهولة استخدام وسائل وقنوات الدفع الحديثة عاملا مهما لجذب أكبر فئة لاستعمالها والاستفادة منها، وبالتالي سهولة حصولها على المعلومات والمعارف المالية، مما يزيد من وعيها وثقافتها المالية، فامتلاك هاتف محمول يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبره وغيرها من الخدمات المالية، كما يؤدي الاتصال بالإنترنت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة، ويمكن لهذه التقنيات أن تساعد في التغلّب على الحواجز التي يقول البالغون غير المالكين لحسابات مصرفية أنها تمنعهم من الحصول على الخدمات المالية، حيث تزيل الهواتف المحمولة الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى المؤسسات المالية، من خلال خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية[1].

المطلب الثاني: مساهمة أتمتة النظام المصرفي في توسيع انتشار الخدمات المصرفية

على الرغم من أن مصطلح المكننة غالبا ما يستخدم للإشارة إلى استبدال العمل البشري بالآلات، إلا أن الأتمتة تعني عموما دمج الآلات في نظام التحكم الذاتي، فقد أحدثت ثورة كبيرة في جميع المجالات التي أُدخلت فيها، فلا يكاد يخلو منها جانب من جوانب الحياة، حيث أصبحت في العصر الحالي المنظمات مهما كان حجمها أو نشاطها تعتمد على التشغيل الآلي.

في ضوء الاعتماد التقليدي على الموارد البشرية في تقديم الخدمات، والارتفاع المتزايد لتكلفة اليد العاملة والصعوبة النسبية في الإشراف على موفّري الخدمات رسميا لرفع مستويات الجودة، اتّجهت أنظمة خدماتية كثيرة بما فيها المصارف إلى الإحلال الجزئي للآلة بدل العنصر البشري أي الأتمتة[2].

ومن أهم صور أتمتة العمليات في المرحلة الراهنة[3]:

[1] شنبي صورية وبن لخضر السعيد، مرجع سبق ذكره، ص119.

[2] ندى سلمان نكة وخولة طالب الأسدي، دور وأهمية أتمتة النشاط المصرفي في تحقيق الجودة وتخفيض تكاليف الخدمة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 34، 2013، ص 270.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

- النقود الإلكترونية؛
- البنوك المنزلية؛
- الخدمات المصرفية التلفونية.

أولا: مفهوم الأتمتة

الأتمتة هي استخدام الكومبيوتر والأجهزة المبنية على المعالجات والمتحكمات والبرمجيات في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، من أجل سير الإجراءات والأعمال بشكل آلي دقيق وسليم، وبأقل خطأ ممكن[1]. كما يُطلق هذا المصطلح على تطبيق الآلات للمهام التي يتم تنفيذها من قبل البشر، فقد أصبح تطوير هذه التقنية يعتمد على استخدام أجهزة الحاسوب والعمليات المرتبطة به، وأضحت الأنظمة معقدة تمثل مستوى عاليا من الأداء يفوق القدرات البشرية في إنجاز نفس النشاطات.

أما الأتمتة المصرفية، فتعني عملية إلغاء الإنسان كليا أو جزئيا في الخدمات المصرفية، وإحلال جهاز الكمبيوتر وملحقاته والشبكات، في تنفيذ جميع الخدمات المصرفية المتكررة، ويجعلها أكثر سهولة وفي متناول العملاء مثل الصراف الآلي[2].

أما أتمتة الخدمات المصرفية فهي تلك العمليات المعتمدة على التشغيل الآلي، أو العمليات التي يتمّ التّحكم بها بواسطة أجهزة الحواسيب وملحقاتها وشبكاتها، في المتابعة والمراقبة واتخاذ القرارات، وإنجاز الخدمات المصرفية الروتينية، مثل الصراف الآلي والبنك المحمول والإنترنت المصرفي[3].

ثانيا: دوافع أتمتة المصارف

يعدّ الدافع من وراء أتمتة المصارف هو الميل البشري نحو ابتكار أدوات وأجهزة آلية، تسهل سبل عيشه وتخفّف من أعباء أعماله اليدوية، فقد تطورت الأتمتة في القطاعات الصناعية، ووصلت إلى ظهور الروبوتات المشكلة في شكل إنسان وتُبرمَج على القيام بعدة أعمال على مراحل مختلفة، أما في القطاع المصرفي، فيعود إلى

[1] محمود أحمد محمد محمود، أتمتة الخدمات المصرفية وأثرها على إرضاء العملاء بالمصارف التجارية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم وإدارة الأعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014/2013، ص 15.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع، ص 15.

الابتكارات المالية للخدمات المصرفية، التي هي أساس للهندسة المالية والصيرفة الإلكترونية، ومن العوامل التي ساعدت على ظهور الابتكار المالي للخدمات المصرفية هي[1]:

- الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل، إذ أن المصارف والمؤسسات المالية ظهرت أصلا لتسهيل عملية نقل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز المالي؛
- تقنية المعلومات ومفهوم السوق العريض، إذ أنّه وممّا لا شك فيه أن تقنية الحاسوب أثّرت على القطاع المالي بصورة كبيرة في حدوده ومفهومه وطريقة عمله، وأثّرت على أشياء أساسية في السوق مثل ماهية النقود وما تفرّع عن ذلك، مثل كيفية التحويلات النقدية بين العملاء.

وممّا يزيد من ثقة العملاء في الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة، توَفّرها على تقنيات الحماية، حيث تعتمد أجهزة الصراف الآلي على تقنيات التعرّف على الوجه، واستخدام الذكاء الاصطناعي في الكشف عن هوية الأشخاص، مما يحدّ من الجرائم الإلكترونية ويمنع وقوعها، وهذا يُعدّ نوعا من أنواع الأتمتة التي يسعى القطاع المصرفي لتبنّيها لمواكبة الثورة الرقمية والمستجدات التي أصبحت موجودة في شتى المجالات.

ثالثا: كيفية مساهمة أتمتة النظام المصرفي في تزايد الشمول المالي

تُساهم أتمتة النظام المصرفي في توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها وجذب المزيد من المستخدمين، فالتكنولوجيا الرقمية بمفردها لا تكفي لزيادة الشمول المالي، ولضمان الاستفادة من الخدمات الرقمية يستلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين، ويستلزم أيضا تصميم الخدمات حيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة[2].

في ظل التطور الهائل الذي شهده العالم في مجال الخدمات المصرفية المؤتمتة، كان لابدّ على المصارف مواكبة هذا التطور، وفي نفس الوقت استغلّت شركات التكنولوجيا المالية عالم المصارف ووجدت ضالتها فيه لترويج منتجاتها وبرمجياتها وأجهزتها الإلكترونية، فاتجهت نحو تصميم البرامج والأجهزة المخصصة للمصارف، والتي تحقّق مزايا عديدة كالسرعة في إنجاز العمليات وبأفضل شروط ممكنة، مما يجعل المصارف تلجأ إليها بغرض

[1] فؤاد محمد عبد الله الخزرجي، مدى استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها في الشمول المالي: دراسة ميدانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية، 2020، ص 260.

[2] شنبي صورية وبن لخضر السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 118.

تخفيض تكاليف الاستغلال ورفع الكفاءة العملياتية ومستويات الجودة، وبالتالي كسب رضا الزبائن، مما يساعد على الحفاظ عليهم وجلب المزيد من مستهلكي هذه الخدمات وبالتالي المساهمة في تحقيق الشمول المالي.

لقد أصبحت المصارف إحدى القطاعات الرائدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات، فأخذت بتقديم خدماتها المصرفية التقليدية بأسلوب جديد وميسّر، فيلاحظ انتشار الصراف الآلي والإنترنت والتحويلات المالية وغيرها من الخدمات، وتهدف من وراء ذلك إلى نقل المعاملات المصرفية إلى قنوات بديلة أقلّ تكلفة، كما تتيح للمصارف التوسع وزيادة قدرتها التنافسية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وقدرتها على توفير الأموال بتكلفة أقلّ، وهي توفّر كذلك مجالات متعدّدة لزيادة العوائد عبر خلق فرص جديدة لبيع الخدمات والمنتجات[1]، وبالتالي تعزيز الشمول المالي.

تتيح التكنولوجيا الرقمية إمكانية حصول ملايين الأشخاص، بمن فيهم النساء، على التمويل، ويراهن العالم على هذه التكنولوجيات الرقمية كوسيلة رئيسية لضم مليارين من البالغين غير المتعاملين مع المصارف إلى النظام الخاضع للتنظيم[2]، ويجب على الحكومات أن تقود الطريق في هذا المجال، يجب أن تخلق البيئة المناسبة وتعطي الصناعة الضوء الأخضر للابتكار، كما يتعين عليها أيضا التنسيق بين الوكالات ذات الصلة، بما في ذلك وكالات الرعاية الاجتماعية التي تتعامل مع أشخاص ليسوا ضمن النظام المالي الرسمي، وفي الوقت نفسه تحتاج الهيئات التنظيمية إلى الحصول على أدوات رقمية أفضل والبحث عن سبل جديدة لتعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية، بداية من البرامج التجريبية الرائدة إلى المزيد من التعاون مع الصناعة، كما أن البيانات الكبيرة تتطلب أنظمة أكثر تطورا وأتمتة يمكنها أن توفّر رصدا وتحليلا للأنشطة المالية في الوقت الفعلي[3].

المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي

شكل قطاع التكنولوجيا المالية في عصرنا هذا ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية، فقد أصبح يلبّي الكثير من الحاجات والخدمات المالية بطرق متقدّمة تنافس الخدمات التقليدية من حيث السرعة والتكلفة. يُغطّي هذا

[1] بن شيخ عبد الرحمن، التنمية المالية وتحديات تطبيق منظومة تسيير الخدمات المالية إلكترونيا في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 353.

[2] كريستالينا جورجيفا، الرئيسة التنفيذية السابقة للبنك الدولي، مدونات البنك الدولي، تعميم الخدمات المالية الرقمية: ما الذي تحقق.. وما الخطوة التالية، متوفرة على الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/digital-financial-inclusion-what-works-and-what-s-next، تاريخ الاطلاع: 2022/03/03.

[3] المرجع نفسه.

المطلب عدة عناصر، تمسّ مفهوم التكنولوجيا المالية، وأيضاً فوائدها، كما نتعرّف على تعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية.

أولا: مفهوم التكنولوجيا المالية

إن مصطلح التكنولوجيا المالية "FinTech" هو مصطلح يدمج الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي، فينتج عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام واستغلال كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات اتصال، تجارة إلكترونية، عملات رقمية...[1]

بمعنى أنّ التكنولوجيا المالية هي أي اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية، وهذه الابتكارات التي استخدمت في هذه الصناعة وطوّرت تكنولوجيات جديدة تنافس الأسواق المالية التقليدية، وكان للشركات الناشئة دور كبير في عملية ابتكار تكنولوجيات جديدة، ولكن العديد من المصارف العالمية الكبيرة طوّرت أفكار التكنولوجيا المالية الخاصة بها[2].

وتُعرّف على نطاق واسع بأنها استخدام التكنولوجيا، لدعم أو تمكين توفير الوصول إلى الخدمات المالية، بينما غالبًا ما ترتبط التكنولوجيا المالية بالمشاريع المبتكرة ومنصات التمويل الجماعي، وتشمل أيضًا استخدام التكنولوجيا القائمة والتقليدية، من طرف شركات الخدمات المالية، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والجوال[3].

ثانيا: فوائد التكنولوجيا المالية

بالإمكان معرفة فوائد التكنولوجيا المالية من خلال الإجابة على السؤال الآتي: ماهي الأسباب التي تدفع العملاء إلى التعامل مع الخدمات المالية المقدمة عبر الإنترنت أو الهواتف المحمولة؟[4]

- يمكن لمزوّدي التكنولوجيا المالية توفير خدمات مالية أسرع مع إجراءات عملية سلسة، مما يسهّل على الأفراد ذوي الدخل المنخفض إدارة التزاماتهم المالية على أساس يومي؛

---

[1] سيد اعمر زهرة وبن عبد الفتاح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، المجلد 08، العدد 01، مارس 2020، ص 70.

[2] حمدي زينب وأوقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، متوفرة على الرابط:

https://drmahmoudelfaramawy.blogspot.com/2019/10/blog-post_4.html تاريخ الاطلاع: 17 أوت 2020.

[3] Emmanuel A. San Ardres and Rhea C. Hernandro, Asia-pacific Economic cooperation, APEC Financial Inclusion Capacity Building Package - Synthesis Report, APEC Policy Support Unit, October 2019, p 10.

[4] زهراء صالح حمدي، أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، المجلد 12، العدد 28، 2020، ص ص 171، 172.

- مقدمو خدمات التكنولوجيا المالية لا يتعاملون مع الودائع مثل المصارف، مما يعني أنهم سيواجهون عددا أقل من التنظيمات، والعبء التنظيمي المنخفض الذي يواجهونه يجعل من السهل عليهم التركيز على تحسين التكنولوجيا المالية ووظيفة الوساطة حيثما أمكن لخدمة العملاء أفضل؛
- يمكن لمقدّمي التكنولوجيا المالية أن ينضمّوا إلى مؤسسات الإقراض التقليدية، التي يمكن أن تساعدهم على خفض التكاليف التشغيلية وتحسين جودة وسائل التدخل، ويمكن أن تساعد الشراكة مع مؤسسات الإقراض التقليدية شركات التكنولوجيا المالية على الاستمرار مع مرور الوقت، في حين أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تضيف قيمة إلى أنشطة مؤسسات الإقراض التقليدية التي يشاركون معها لاسيما في تحسين العملية للإقراض عبر الإنترنت؛
- بعض مقدّمي التكنولوجيا المالية لديهم قدرة على توفير أموال طوارئ أو قروض بمبالغ صغيرة للأفراد ذوي الدخول المنخفضة، مقارنة بالمصارف ومؤسسات الإقراض الأخرى، لأن المصارف التقليدية ومؤسسات الإقراض الأخرى ليست ملزمة، بتوفير أموال الطوارئ لأي شخص وأيّ طلب، للحصول على تمويل طارئ، إذ أنّ معاملات طلبات الائتمان يجب أن تمرّ عبر عمليات تقييم مخاطر الائتمان المعتادة، التي قد تكون في بعض الأحيان مطولة للأفراد الذين يحتاجون إلى أموال طوارئ فورية، وهذا يضع بعض موفّري التكنولوجيا المالية في وضع أفضل لتوفير أموال الطوارئ؛
- يمكن لمقدّمي الخدمات التقنية من خلال منصات على الخط أن يوفّروا إلكترونيا مزيدا من الراحة للمستفيدين، بتوفير إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات، وجعلها متوفرة دائما في أي وقت ومن أيّ مكان، وهذا ما يتيح لهم مساعدة العملاء على تجنّب الذهاب إلى المصرف للقيام بالمعاملات المالية.

ثالثا: تعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية

يضمن ظهور التكنولوجيا المالية توسيع المنافسة واختيار الخدمات، نظرا لأنّ هذه الشركات تحاول توفير خدمات مالية لأكبر عدد ممكن من الأشخاص، إذ أنها تعمل على تحسين الشمول المالي وجعله حقيقة واقعة من خلال الوصول إلى الأماكن البعيدة وبأدنى تكلفة ممكنة[1]، كما أنّه بمجرد ارتباط العملاء بإطار دفع محوسب يمكنهم تبادل الأموال بسرعة وبتكلفة زهيدة مع الأصدقاء والعائلة وفريق العمل[2].

[1] زهراء صالح حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 173، بتصرف.

[2] Puja Dua et al, Role of Fintech in Financial Inclusion and Financial Integration, RESEARCH REVIEW International Journal of Multidisciplinary, volume 04, Issue 05, 25 May 2019, p 1417.

إن العلاقة بين المصارف والتكنولوجيا المالية هي تكافلية أكثر مما هي تنافسية، فمن خلال الشراكات تمكّنت التكنولوجيا المالية من توسيع نطاق التكنولوجيا الخاصة بها والوصول إلى رأس المال للنّمو، بينما تحصل المؤسسات المالية على المساعدة في جهودها لتحسين عروض المنتجات وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف[1].

يتطلّب الاستخدام الناجح للتكنولوجيا المالية من أجل الشمول المالي، وجود مجتمع لديه إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الرقمية، ومعرفة رقمية[2]، لأن عدم المعرفة بالتقنيات الأساسية للتكنولوجيا المالية، وقلّة خبرة المستهلك، وأيضا ضعف قطاع الاتصالات كلها تعتبر من التّحديات والعوائق أمام الشمول المالي، لأن مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي مرهون بمعرفة استخدامها، كما يعتبر هذا الأخير تحديا بالنسبة للمجتمعات ذات النسبة الكبيرة لكبار السن.

رابعا: كيفية مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

ساعدت التكنولوجيا المالية، ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم، في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة، من حيث[3]:

- الهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى؛
- رقمنة المدفوعات النقدية هو إدخال المزيد من الناس على حسابات المعاملات؛
- الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفّر وصولا مناسبا حتى للمناطق النائية؛
- زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدّمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية.

كما تساهم في تحقيق العدالة في الوصول إلى الخدمات المالية، وتقلّص الفجوة بين الجنسين، وبين الأغنياء والفقراء، بالإضافة إلى تضمين فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، كما يلي:

[1] زهراء صالح حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[2] Emmanuel A. San Ardres and Rhea C. Hernandro, op-cit, p 13.

[3] البنك الدولي، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، متوفرة على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1، تاريخ الاطلاع: 2022/01/26.

1. مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق العدالة في الوصول للخدمات المالية

انتقل الحديث والتركيز الدولي إلى وجوب ربط النمو الاقتصادي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تركّز في بُعدها الاجتماعي على المشاركة والعدالة في تقديم السلع والخدمات للجميع، بنفس الدرجة ونفس الكفاءة، فالتغير التكنولوجي سيعمل حتما لصالح الفئة القليلة المستفيدة ما لم تحدّد الحكومات سياستها لتطويع تلك التكنولوجيا من أجل خدمة الفئات الفقيرة والمهمشة، وتساعد التكنولوجيا المالية بما تتّسم به من سمات كأحد تطبيقات الاقتصاد التشاركي في تحقيق العدالة الاقتصادية، فبتيسير التشاركية في الحصول على رأس المال وامتلاكه يتحقق مبدأ العدالة التشاركية ويحدث تكافؤ الفرص في المساهمة في العملية الإنتاجية، وطبقا لكفاءة الخدمة ومعقولية سعرها، إضافة إلى شفافية تقديمها من جهة، حيث تساعد تلك التكنولوجيا مقدّمي الخدمة والشركات الوسيطة في الحصول على عوائد من المستهلكين نظير مساهمتهم في تقديم الخدمة المالية، وكذلك المستهلكين في حصولهم على رأسمال لبدء نشاطهم الاقتصادي من جهة أخرى، فإن كل التبادلات التي تشكل جزءا من عملية الإنتاج والتوزيع يتم تقييمها وفقا للسوق الحر المفتوح للجميع، ويتحقق بذلك المبدأ الثاني الخاص بعدالة التوزيع كل وفقا لمساهمته[1].

يتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية حينما يستطيع الجميع الوصول المالي، ولا تتركّز ملكية الأصول وأدوات الإنتاج في أيدي عدد محدود من الأفراد بالشكل الذي يُستبعد معه الآخرون من حقّ المشاركة في العملية الاقتصادية، ولكي يحدث الأمر بشكل نظامي لا يتولد عنه سوق غير رسمية، ولكي ينتفع المستبعدون من مزايا هذا النمط التكنولوجي –وبالتالي يستطيعون الوصول المالي أسوة بغيرهم من المستهلكين وأصحاب المصالح– لابد أن تتدخل الدولة بمجموعة من الإجراءات والتدابير، التي من شأنها خدمة كافة الأطراف بما يحقّق هدف العدالة الاقتصادية[2].

2. دور التكنولوجيا المالية في تقليص الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية

كلما كانت الفجوة كبيرة بين الجنسين، فإن ذلك يخفّض من معدل الشمول المالي في البلد، فالفجوات الكبيرة بين الجنسين في امتلاك الحسابات، تؤدي إلى إعاقة التّقدم في الشمول المالي بشكل عام، فمثلا إذا كان

[1] ريهام أحمد ممدوح حسين، أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، المجلد 50، العدد 04، 2020، ص 487.

[2] المرجع نفسه، ص 488.

يمتلك 95 بالمائة من الذكور في دولة ما حسابات مصرفية، في حين تمتلك حسابات فقط 25 بالمائة من النساء، هذه الفجوة الكبيرة تخفض النسبة العامة إلى 60 بالمائة، كمعدل للنسبتين المذكورتين، وهنا تظهر أهمية التكنولوجيا المالية في تقليص الفجوة، حيث أن امتلاك هاتف محمول سيقلّل من معوّقات وصول المرأة إلى الخدمات المالية، والذي يمكن أن يعود لسبب بُعد المسافات للوصول لنقاط تقديم الخدمات، حيث "يُمكِّن امتلاك هاتف محمول بسيط من فتح حساب مالي متنقل والحصول على عدد من الخدمات المالية، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت يوسّع نطاق احتمالات فتح هذا النوع من الحسابات، هذه التكنولوجيا بإمكانها أن تساعد عن التغلب على الحواجز التي تمنع البعض من الوصول إلى الخدمات المالية"[1].

وتسعى استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين للسنوات 2016 – 2023، إلى سد الفجوات بين الرجال والنساء عبر أربع ركائز رئيسية[2]:

- القدرات البشرية (الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية)؛
- الوظائف؛
- امتلاك الأصول؛
- إبداء الرأي والولاية على النفس.

2. مساهمة التكنولوجيا المالية في تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتضمين ذوي الإعاقة

عادة ما يكون الأغنياء هم من يستفيدون من الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية مقارنة بالفقراء، فإذا ما كان في بلد ما نسبة الأغنياء الذين يمتلكون حسابات تصل إلى 100 بالمائة، فهذا لا يعني أن البلد رائد في الشمول المالي إذا كان يقابل هذه النسبة، نسبة ضئيلة من الفقراء ممن يملكون حسابات، خاصة إذا كانت نسبة الفقراء في البلد أكبر، ممّا يتطلّب توفير آليات أخرى تمكِّن من الاستفادة من الخدمات المالية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، واستغلال انتشارها الواسع.

ويشير "تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 2016، العوائد الرقمية" إلى أن عدد الأسر التي تمتلك هاتفا محمولا في البلدان النامية أكبر من عدد الذين تتوفر لهم الكهرباء والمياه النظيفة، كما يشير أيضا إلى أن التكنولوجيا ساعدت —من خلال إحداث تحولات كبيرة بتذليل المشكلات المعلوماتية المعقَّدة– الحكومات التي

[1] ريهام أحمد ممدوح حسين، مرجع سبق ذكره، ص 489.

[2] البنك الدولي، التقرير السنوي لعام 2021، من براثن الأزمة إلى تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع، ص 63.

ترغب في تعزيز جهود احتواء الشرائح المحرومة من السكان، والاستفادة من وفورات الحجم التي تنجم عن التشغيل الآلي.

كما يواجه ذوو الإعاقة صعوبات في الاتصال والتفاعل والحصول على المعلومات والمشاركة في الأنشطة المدنية، وتساعد التقنيات الرقمية في التّغلب على بعض هذه الصعوبات، إذ تتيح التكنولوجيا العديد من وسائل الاتصال –الصوت والنص والإشارات– للحصول على المعلومات والتفاعل مع الآخرين[1]، وبالتالي ينعكس ذلك أيضا على القطاع المالي، إذ بإمكانهم الحصول على المعلومات والمعارف المالية، من خلال ما توفّره التكنولوجيا من آليات تتوافق مع حالاتهم وتتماشى معها.

يرى الطالب بأن للتكنولوجيا المالية دورا هاما في تعزيز الشمول المالي، من خلال الوصول إلى المستبعدين ماليا، من كل الفئات والطبقات وفي كل الأماكن، نظرا لتوفير خدمات بتكاليف يسيرة، تساعد على ربح الوقت والجهد، ورغم ذلك لا يمكن اعتبار ذلك بصفة مطلقة، ولكن الأمر يتطلب ضرورة توفر الرقابة والتنظيم، والأمن المعلوماتي لحماية هذا النوع من التعاملات، من أجل الحفاظ على استمراريتها والترغيب فيها، من خلال سنّ التشريعات اللازمة لحمايتها والعمل على نشر الثقافة المالية والتحسيس بأهمية التكنولوجيا والتدريب على حسن استخدامها.

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2016، العوائد الرقمية، كتيب العرض العام، ص 15.

خلاصة:

ساهم الدفع الإلكتروني في تسهيل تسوية مختلف المعاملات المالية، من تحويل للأموال وتسديد لثمن المشتريات والخدمات، من خلال استخدام وسائل ووسائط إلكترونية أثبتت مزاياها وإيجابياتها، من حيث تسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع والاستفادة منها، ومع بروز موضوع الشمول المالي، الذي يهدف إلى تعميم استخدام الخدمات المالية والمصرفية والاستفادة منها، ونظرا لأهمية ذلك، أثبتت وسائل الدفع الإلكتروني وقنواته مساهمتها في ذلك، من خلال انتشار الأجهزة الإلكترونية المتمثلة في الصراف الآلي ونهائيات الدفع الإلكتروني، كما أدى إدماج التكنولوجيا الحديثة في القطاع المالي إلى ظهور أنظمة الدفع الإلكتروني التي أصبحت تلبّي الكثير من الحاجات المالية بوتيرة تنافس الطرق التقليدية من حيث السّرعة والتّكلفة.

كما أن لسهولة استخدام وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية الدور الكبير في الحصول على المعلومات والمعارف المالية، في إطار التثقيف المالي، الذي بدوره لا يقل أهمية عن الشمول المالي، وفي ظل أتمتة الخدمات المصرفية استغلّت شركات التكنولوجيا المالية ذلك ووجدت ضالتها في المصارف لترويج منتجاتها وبرمجياتها والتي تحقّق مزايا عديدة كالسّرعة وتخفيض التّكلفة، ممّا يكسبها رضا الزبائن وبالتالي الحفاظ عليهم وجلب آخرين.

تؤدي التكنولوجيا المالية دورا هاما في المجال المصرفي، من خلال تقديم الخدمات المالية والمصرفية وإيصال جميع المنتجات المالية إلى شريحة واسعة من الزبائن بمختلف الأعمار ومن كلا الجنسين، خصوصاً ذوي الدخول المتدنيّة، فضلا عن إشراك جميع القطاعات بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل اللّازم والسريع بأقلّ تكلفة، من خلال ما تمتاز به هذه التكنولوجيا من سرعة وفعالية، كما تعمل على توسيع نطاق الخدمات للمستبعدين ماليا، مما يستوجب على المصارف وضع خطط وبرامج توعوية تندرج ضمن التثقيف المالي لجلب أكبر المستخدمين.

من خلال دراستنا وبحثنا في هذا الفصل، يتضح لنا أن هناك ترابط بين الدفع الإلكتروني –الذي يندرج في إطار التكنولوجيا المالية– والشمول المالي الذي بدوره يوفّر الفرص للقطاع المصرفي عبر مختلف فئات وطبقات المجتمع، إذ بوصول الخدمات لفئات وطبقات أخرى يعتبرا مكسبا إضافيا للقطاع المصرفي من خلال تعامله معها، ويمكن أن نبيّن ذلك من خلال تطرقنا لتجارب دولية رائدة، وذلك في الفصل الموالي، المعنون بـ: "عرض وتحليل تجارب دول رائدة في مجال الشمول المالي".

الفصل الثاني: عرض وتحليل تجارب دول رائدة في مجال الشمول المالي

تمهيد:

بعد أن تبيّنت أهمية الشمول المالي، في المساهمة في تحقيق العديد من المنافع، وتَبيّن أنه عنصر أساسي لاستدامة التنمية الاقتصادية حسب اعتراف قادة مجموعة العشرين، أصبح أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على المستوى العالمي، فقد سعت العديد من الدول لإطلاق استراتيجيات وطنية للشمول المالي، ووفّرت بيئات تنظيمية وسياسية مواتية لذلك، وشجّعت المنافسة التي تسمح للمصارف والمؤسسات غير المصرفية بالابتكار وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية، مما يتطلّب ذلك تظافر الجهود من طرف القطاعات الأخرى والتنسيق بينها والسماح لها بدخول القطاع المالي، على غرار قطاع الاتصالات، وقطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة استغلال التكنولوجيات الحديثة، خاصة من طرف فئة الشباب الذين يحسنون استخدامها، والتوجه نحو تبني استراتيجيات إنمائية جديدة تتماشى والعصر الحديث، لبلوغ مراتب ونجاحات في الشمول المالي.

سنتناول في هذا الفصل تجارب بعض الدول الرائدة في مجال الشمول المالي، والتي حققّت نجاحات كبيرة، بغية الاستلهام من تجاربها، فأحيانا الأشياء الصغيرة البسيطة هي التي تصنع الفارق وتولّد التغيير، حيث أنه هناك من الدول من نجحت في استغلال انتشار الهواتف المحمولة واقحامها في القطاع المالي وحقّقت بها نجاحات باهرة، وقد اخترنا عيّنات من التجارب الناجحة، من مختلف القارات، الإفريقية والآسيوية والأوروبية، من خلال ثلاثة مباحث، تجلّت في تجارب كل من: كينيا، تنزانيا، رواندا، الإمارات العربية المتحدة، الصين الشعبية، ماليزيا، مملكة السويد، بلجيكا، وأخيرا ألمانيا. ويتم تغطية هذا الفصل من خلال تناول المباحث التالية:

- **دول إفريقية رائدة في الشمول المالي؛**
- **دول آسيوية رائدة في الشمول المالي؛**
- **دول أوروبية رائدة في الشمول المالي.**

المبحث الأول: دول إفريقية رائدة في الشمول المالي

نتناول في هذا المبحث تجارب ثلاث دول إفريقية رائدة في مجال الشمول المالي، جرّاء استخدام تكنولوجيا تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة أو الأموال المتنقلة كما تسمى في رواندا، حيث نستعرض تجارب كل من كينيا وتنزانيا ورواندا ومدى مساهمة ذلك في تعزيز الشمول المالي، وإمكانية الاستفادة من هذه التجارب.

المطلب الأول: تجربتا كينيا وتنزانيا في تحويل الأموال من خلال الهواتف المحمولة ومساهمة ذلك في تعزيز الشمول المالي

تعدّ كل من دولتي كينيا وتنزانيا، من الدّول الإفريقية التي نجحت في إيصال الخدمات المالية إلى نسبة كبيرة من المستبعدين ماليا، من سكّان الأرياف أو الذين يقطنون بعيدا عن الفروع المصرفية ونقاط تقديم الخدمات المالية، وذلك عن طريق استخدام الهواتف المحمولة التي كانت سببا في تحقيق معدلات شمول مالي مرتفعة.

أولا: تجربة كينيا

استطاعت كينيا أن تحقّق مستوى لا بأس به في دعم وتعزيز الشمول المالي، حيث كانت نسبة الأشخاص الذين يعانون من الإقصاء المالي سنة 2006 حوالي 38.3 بالمائة، لتصبح حوالي 17 بالمائة سنة 2020، هذا النجاح كان بسبب ما أتاحته خدمة الهاتف المحمول "M-PESA" التي لعبت دورا كبيرا في رفع نسبة الشمول المالي في البلد[1]، حيث تُعدّ كينيا من الدول الرائدة في مجال تحويل الأموال من خلال الهواتف المحمولة، وذلك عن طريق منصة "M-PESA"، التي يتم الاعتماد عليها لتحويل الأموال والدفع مقابل الحصول على الخدمات المختلفة، وهي لا تتطلب امتلاك حسابات مصرفية، حيث يودعون أموالهم في محلاّت البقالة ومراكز التسوّق ومحطّات التّزود بالوقود، ومن ثمّ يحصلون على رسائل تتضمّن حساباتهم، وهذا يُمكّنهم من إرسال المال للآخرين أو الدفع للخدمات المختلفة من خلال الرسائل النصية.

1. مفهوم "M-PESA"

(M pour mobile et pesa, argent en swahili)، (M تعني الجوال، وPESA تعني المال أو الدفع باللغة السواحيلية)، هو نظام للتمويل الصغير عبر الهاتف المحمول وتحويل الأموال، تم إطلاقه في عام 2007،

[1] بلحرش عائشة ومسعد خالد، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول: التجربة الكينية نموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المجلد 08، العدد 01، أفريل 2022، ص 137.

بواسطة "Vodafone pour safaricom" و"Vodacom" أكبر متعاملي الهاتف المحمول في كينيا[1]، وقد انتشرت منذ ذلك الحين إلى أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب إفريقيا والهند، وفي 2014 إلى أوروبا الشرقية، تتيح للمستخدمين الذين لديهم بطاقة هوية أو جواز سفر إيداع الأموال وسحبها وتحويلها باستخدام جهاز محمول.

يُعتبر ابتكار "Fintech " لمنصات مثل "M-PESA" أحد دوافع تحقيق الشمول المالي، الذي يتجه في الغالب، نحو مجموعة من الأشخاص الذين يعانون من نقص في المصارف، أو الذين لا يتعاملون معها[2]، فنجاح الشمول المالي، الذي هو مبادرة تهدف إلى تضمين المقيمين الذين لا يمكنهم الوصول إلى المصارف أو الذين لا يستطيعون تحمل الحد الأدنى من الودائع المطلوبة، في عصر الخدمات المصرفية الرقمية، يتطلب تعاون القطاعات المختلفة في مشاركة البيانات مع بعضها البعض وبناء منصة رقمية هادفة، وتعتبر "M-PESA" إحدى الأدوات التي نشأت من التعاون بين قطاعي الاتصالات والمصارف في شرق إفريقيا، حيث جعلت بالإمكان الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية بتكلفة صغيرة.

تقدم "M-PESA" إيصالات كدليل على المعاملة، ولتتم العملية يتعين على الطرفين تبادل أرقام هواتف بعضهما البعض، لأنها تعمل كأرقام حسابات، بعد التسوية يتلقى كِلا الطرفين إشعارا عبر الرسائل القصيرة، بالاسم الكامل للطرف المقابل ومبلغ الأموال المودعة أو المسحوبة من حساب المستخدم، ويساعد هذا الإيصال الذي يتم استلامه على تعزيز الشفافية لجميع الأفراد المشاركين في المعاملة.

يساعد هذا الابتكار على تحسين مستوى المعيشة في كينيا بشكل كبير، لأنه لا يحتاج إلى التنقل أو التعامل بمبالغ كبيرة من المال، وبالتالي التقليل من حوادث السرقة والضياع والاحتيال، كذلك لا يتعين الانتظار في طوابير طويلة لساعات من أجل سداد فواتير.

تفرض "SAFARICOM" على مستخدمي بطاقة "SAFARICOM SIM" الذين يرغبون في التسجيل في منصة "M-PESA" القيام بذلك باستخدام هوية حكومية سارية، مثل بطاقة الهوية الوطنية الكينية

[1] World Bank Group, International Finance Corporation, M-Money channel distribution case –Kenya: SAFARICOM M- PESA, p 1 Available at the link: https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/e0d2a9bd-16b9-4a36-8498-0b2650b9af8b/Tool%2B6.7.%2BCase%2BStudy%2B-%2BM-PESA%2BKenya%2B.pdf?MOD=AJPERES&CVID=jkCVy-n, View date: 18/01/2022.

[2] Investopedia financial website, available at: https://www.investopedia.com/terms/m/mpesa.asp, View date: 23/02/2021.

أو جواز السفر، بهذه الطريقة، يتم تمييز كل معاملة بتعريف الطرف الذي يقوم بتحويل أو دفع أو إيداع أو سحب الأموال.

2. ما يمكن للعملاء فعله بحساباتهم المالية عبر الهاتف المحمول

يمكن للعملاء الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات، 24 ساعة على 24 ساعة و365 يوما في السنة، حيث توفر هذه الخدمات الوقت والمال، ويتم تقديمها في الوقت الفعلي، ويمكن إجراء بعض أو كل المعاملات التالية اعتمادا على البلد الذي تم تسجيلهم فيه[1]:

- إرسال الأموال إلى عميل "M-PESA" آخر؛
- دفع الفواتير؛
- دفع ثمن البضائع للتّجار ومقدّمي الخدمات؛
- سحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي؛
- استقبال الأموال من الخارج؛
- استلام أو دفع الرواتب بأمان؛
- الحصول على قرض قصير الأجل[2]؛
- إدارة الأموال على الهاتف.

أما بالنسبة لتكلفة "M-PESA"، فالتعريفات تختلف من بلد لآخر، ولكن جميعها تستخدم نموذج الدفع حسب الاستخدام، مما يضمن تحصيل رسوم من العملاء مقابل الإجراءات التي يُكْملونها فقط، ولا توجد رسوم إضافية لأيّ من رسائل "SMS" المرسلة أو المستلمة تلقائيا لتسهيل خدمات "M-PESA"، ويمكن الحصول على التعريفات على موقع الويب الخاص بكل بلد من بلدان "M-PESA".

يخضع نظام "M-PESA" للتنظيم من قبل منظم الخدمات المالية، عادة البنك المركزي في كل بلد يتم تقديمها فيه، فكل معاملة تتم باستخدام "M-PESA" هي معاملة إلكترونية يمكن مراقبتها من قبل شركة "Vodafone" التي تدير نظامها الخاص لمكافحة غسيل الأموال على مستوى المصارف[3]، وفي حالة فقدان العميل لهاتفه أو بطاقة "SIM" الخاصة به، فإن الأموال الموجودة في حساب "M-PESA" تظل آمنة، ولا

[1] Check the following link: https://www.vodafone.com/what-we-do/services/m-pesa/m-pesa-faqs
[2] Check the following link: https://mpesaguide.com/what-is-mpesa/
[3] Check the following link: https://www.vodafone.com/what-we-do/services/m-pesa/m-pesa-faqs

يمكن الوصول إليها بدون رمز سري، وتستعيد "M-PESA" هذه الأموال بعد توفير بطاقة "SIM" جديدة وإعادة تعيين حساب الهاتف المحمول.

3. أهم نجاحات منظومة "M-PESA"

تتمثل نجاحاتها فيما يلي ذكره[1]:

واصلت منظومة "M-PESA" توسيع نطاق خدماتها منذ عام 2007، ففي البداية كانت خدماتها تقتصر على شراء البث لمكالمات الهواتف النقالة أو دفع فواتير الخدمات العامة والرسوم المدرسية، وفي عام 2012، أطلقت خدمة تُمكِّن المستخدمين من فتح حسابات التوفير ذات الفائدة والحصول على قروض قصيرة الأجل، وأطلقت "SAFARICOM" في عام 2017 منظومة تمكّن صغار المزارعين من استخدام الهواتف المحمولة للتواصل مع المورّدين والمهندسين الزراعيين وحتى المنافذ لبيع محاصيلهم.

كما أنّ الأسر التي تستخدم "M-PESA" أكثر قدرة على مواجهة انخفاض الدخل المفاجئ، إذْ يمكنها الحصول على التحويلات بسهولة، علاوة على ذلك نجحت "M-PESA" في التمكين المالي للمرأة، وساعدتها في التحكم في دخلها، وتُرجِم ذلك في تحوّلها من الزراعة إلى الأعمال التجارية بشكل أكبر، كما كان لاعتماد "M-PESA" تأثير هائل في ساحة الشركات الناشئة في نيروبي، حيث شهدت نموا فائقا.

4. أسباب نجاح "M-PESA"

هناك العديد من العوامل وراء نجاح "M-PESA" منها[2]:

- سهولة فتح حساب وبساطة استخدامه بموجب إثبات هوية رسمي فقط؛
- يُسر التكلفة؛
- ارتفاع معدل القراءة والكتابة بين مختلف شرائح المجتمع الكيني؛
- ارتفاع نسبة انتشار الهواتف المحمولة؛

[1] البنك الدولي، ما الذي يعنيه نجاح كينيا في تقديم الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة للعالم العربي، متوفرة على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2018/10/03/what-kenya-s-mobile-money-success-could-mean-for-the-arab-world، تاريخ الاطلاع: 2022/01/15.

2 بوزانة أيمن وحمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي: تجربة كينيا نموذجا، المؤتمر الدولي الافتراضي: التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات، الانعكاسات)، جامعة الزاوية، ليبيا، يوم 2020/07/12، ص 20.

- اعتماد البنك المركزي الكيني نهج التجربة أولا ثم التنظيم، فقد قرّر عدم معارضة دخول شركات الاتصالات إلى القطاع المالي، حيث سمح بخوض التجربة بغية تعزيز الابتكار.

ثانيا: تجربة تنزانيا

تُعدّ تنزانيا من بين الدول الإفريقية الرائدة في استخدام الأموال عبر الهاتف المحمول، أو ما يسمى بالأموال المتنقلة واستخدامها، فمنذ إطلاقها في تنزانيا في عام 2008[1]، ساعدت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية لنحو نصف تعداد السكان، كما تعتبر الأموال عبر الهاتف المحمول الركيزة الأساسية للشمول المالي في هذا البلد، فقد "أحرزت تقدمًا ملحوظًا في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، والتي زادت من 58 بالمائة في عام 2013 إلى 65 بالمائة في عام 2017، مدعومة إلى حد كبير بخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، وانعكست الزيادة في كل من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها، حيث زادت نسبة السكان الريفيين البالغين الذين يعيشون في دائرة نصف قطرها خمسة كيلومترات من نقطة الوصول المالي من 66 بالمائة إلى 78 بالمائة"[2].

حدّد البنك الدولي هدفًا يتمثل في تحقيق الشمول المالي على مستوى العالم بحلول عام 2020، وعلى نفس الأساس، في عام 2014، نفّذت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة إطارًا وطنيًا للشمول المالي "NFIF" خلال الفترة 2014-2017 التي استهدفت تحقيق الشمول المالي بحلول عام 2017 لـ 80٪ من السكان البالغين، و70٪ من السكان الذين يعيشون على بعد 5 كيلومترات من المقدّم الرسمي للخدمات المالية[3]، وأثبت التمويل الإلكتروني في تنزانيا أنه يعزّز الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وساهم بشكل كبير في الاستقرار المالي وشمولية الخدمات المالية[4].

[1] Josephat Lotto, The Role of Agency Banking in Promoting Financial Inclusion: Descriptive Analytical Evidence from Tanzania, European Journal of Business and Management, Vol.8, No.33, 2016, p231.
[2] Maureen Were et al, Gender disparities in financial inclusion in Tanzania, united nations university, wider working paper 2021/97, June 2021, p 1.
[3] Michael O.A. Ndanshau and Frank E. Njau, Empirical Investigation into Demand-Side Determinants of Financial Inclusion in Tanzania, African Journal of Economic Review, Volume 09, Issue 01, January 2021, p 173.
[4] John Samuel Kihamba, E-Financing and the Quest for Financial Inclusion in Tanzania, Tanzanian Journal of Population Studies and Development, Vol. 26 No. 1, 2019, p 93.

1. أرقام حول التضمين المالي جراء استخدام الأموال عبر الهاتف المحمول في تنزانيا

يَعترف الإطار الوطني للشمول المالي بمكانة الهاتف المحمول في تسهيل جهود الشمول المالي، حيث يُقرّ بأن مسار الوصول إلى الخدمات المالية في تنزانيا قد تحسّن من نسبة 11.2 بالمائة من السكان البالغين الذين تحصلوا على خدمات مالية مصرفية في عام 2006 -قبل ظهور خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول- إلى حوالي 17 بالمائة بعد تطوّر خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول في عام 2009، وتقدر حاليا نسبة تضمين البالغين ماليا 65 بالمائة، هذه الزيادة كانت بفضل إدخال فاعلين غير تقليديين في إيصال الخدمات المالية، وهم متعاملو شبكات الهاتف المحمول، الذين أحدثوا ثورة في مشهد تقديم الخدمات المالية في الدولة، من خلال بلوغ الأغلبية التي كانت في الأصل مستبعدة ماليا[1].

2. نبذة تاريخية عن النظام المالي في تنزانيا

قبل الوصول إلى المستوى الحالي من الشمول المالي الذي قُدّر حسب مسح 2017 بـ 65 بالمائة، بفضل استخدام الأموال عبر الهاتف المحمول، مرّ النظام المالي والمصرفي في تنزانيا بعدة إصلاحات نوجزها فيما يلي[2]:

أ. قامت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة منذ التسعينيات، بتنفيذ سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحسين الإطار القانوني والتنظيمي والإشرافي للقطاع المالي الرسمي، من أجل تعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي والتنمية، حيث نفّذت الحكومة خلال ثلاث سنوات (1986 - 1989) بقيادة صندوق النقد الدولي ودعم البنك الدولي برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي شمل – من بين أمور أخرى- تحرير القطاع المالي لتطوير أسواق مالية من شأنها أن تخدم تعبئة المدخرات، لتمويل استثمارات القطاع الخاص المصنفة كمحرّك للنّمو الاقتصادي، ومن ناحية، مَهّد تحرير القطاع المالي من خلال سنّ الحكومة لقانون المؤسسات المصرفية والمالية في عام 1991 الطريق للترخيص للمصارف المحلية والأجنبية والوسطاء الماليين غير المصرفيين، وفي جوان 1996، ارتفع عدد المصارف التجارية المرخصة من اثنين في عام 1991 إلى ثمانية، وبلغ عدد المؤسسات المالية غير المصرفية الخاصة المرخصة خمس مؤسسات، ومن ناحية أخرى، أدى تحرير القطاع المالي في البداية إلى تعزيز الإقصاء المالي في البلاد لسببين رئيسيين:

[1] Josephat Lotto, Examination of the Status of Financial Inclusion and its determinants in Tanzania, Journal of Sustainability 2018, 10,2873, August 2018, p 2.
[2] Michael O.A. Ndanshau and Frank E. Njau, op. cit, p p 174,175.

- تصفية و / أو إغلاق المصارف والفروع المفلسة، مما قلّل من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في المناطق الريفية والحضرية؛
- استهدفت المصارف المرخصة والمؤسسات المالية غير المصرفية المخاطر المنخفضة والعوائد في المناطق الحضرية؛

ب. أدت الإصلاحات في القطاع المالي إلى العديد من النتائج، حيث زاد عدد المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بحلول عام 2013، حيث أصبح لدى القطاع المصرفي 52 مصرفا مع 609 فرع، مقارنة بـ 4 مصارف في عام 1991، وارتفعت المؤسسات في قطاع التأمين من شركة واحدة في عام 1991 إلى 27 شركة في عام 2013، وزاد عدد صناديق التقاعد العامة من 1 في عام 1991 إلى 5 التي غطّت إلى حدّ كبير السكان العاملين الرسميين، كما تم إنشاء بعض الأسواق التي لم تكن موجودة، بما في ذلك إنشاء بورصة دار السلام في عام 1998؛

ج. تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه نتيجة للابتكارات التكنولوجية في مجال الأموال عبر الهاتف، كانت هناك زيادة هائلة في الوصول إلى الخدمات المالية، من قِبل نسبة أكبر من السكان في تنزانيا، وأدت الزيادة في عدد الفاعلين في القطاع المالي إلى قائمة موسّعة من المنتجات المالية المعروضة في القطاع المالي الرسمي المكوّن من كل من المؤسسات المالية المرخصة والمنظَّمة من قبل بنك تنزانيا؛

د. أثبت مسح 2017 أن ما يقارب 65 بالمائة من السكان البالغين في تنزانيا مشمولون مالياً من حيث استخدام الخدمات المالية الرسمية، في الغالب من خلال خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، حيث أن نسبة 35 بالمائة المتبقية من السكان البالغين المستبعدين ماليا منها 6.7 بالمائة من مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية وحوالي 28 بالمائة من غير المستخدمين للخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية، وتتكون هذه الفئة من الفقراء والنساء والشباب وصغار المزارعين في المناطق الريفية، وعن الزيادة الهائلة في النسبة المئوية للسكان البالغين المشمولين ماليا بشكل عام، كان سببها خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول المرتبطة بالخدمات المالية الرسمية للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

المطلب الثاني: الشمول المالي في رواندا من خلال التعاونيات الائتمانية والادخار والأموال المتنقلة

تقع فروع المصارف التجارية في رواندا غالبا في العاصمة كيغالي وحولها، ولم تتمكن غالبيتها من الوصول إلى المناطق الريفية، وتركّز معظمها على الأثرياء والطبقة الوسطى، لكن الحكومة الرواندية حدّدت كجزء من خطة رؤية 2020 الخاصة بها، هدفًا طموحًا لمضاعفة نسبة البالغين الذين يتم تضمينهم ماليًا، حيث أن الوصول إلى

الخدمات المالية في رواندا، يقوده نوعان رئيسيان من الخدمات، يتمثلان في التعاونيات الائتمانية والادخار "SACCOs" والخدمات المالية القائمة على الهاتف المحمول والمعروفة باسم الأموال المتنقلة.

أولا: التعاونيات الائتمانية والادخار

التعاونيات الائتمانية والادخار هي استراتيجية من قبل الحكومة، لتوفير الخدمات المالية للفقراء أكثر من غيرهم، خاصة فقراء الرّيف، من خلال تعبئة المدخرات من قبل الأعضاء بمبادرتهم الخاصة[1]، استند مفهومها إلى أن المصارف والمؤسسات المالية الأخرى كانت أكثر تركيزًا في المناطق الحضرية، بينما يعيش غالبية سكان رواندا في المناطق الريفية ومستبعدون تمامًا من المؤسسات المالية الرسمية، تأسست شركة "Umurenge SACCOs" في عام 2008 بهدف تعزيز المدخرات الريفية وتزويد الروانديين بقروض لتحسين أرباحهم وتعزيز سبل معيشتهم.

في العديد من البلدان الإفريقية، بما فيها رواندا، كان للحكومات دور كبير في تعزيز الشمول المالي بالنسبة للفقراء، بسبب مخاطر تقديم الخدمات المالية لهم، التي هي غير مرغوب فيها من طرف المصارف التجارية، فبادرت الحكومة بإنشاء هذه التعاونيات بهدف تضمين سكان الريف[2].

1.مفهوم التعاونيات الائتمانية والادخار "SACCOs": هي اختصار للعبارة بالإنجليزية " Savings and Credit Cooperatives Societies"، هي منظمات تتمتع باستقلالية كاملة، وتتكون من أشخاص يتّحدون طواعية لتلبية احتياجاتهم، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، أو ثقافية، أو تطلعات أخرى، ويمكن أن تعزّز المساعدة المتبادلة والرعاية الاجتماعية للمجموعة، من خلال تقديم قروض منخفضة التكلفة، لتلبية احتياجاهم وتعزيز روح المبادرة[3].

كما تُعرَّف أيضا على أنها عبارة عن رابطة مستقلة للأشخاص الذين يتّحِدون طواعية لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة، من خلال مؤسسة مملوكة بشكل مشترك، وخاضعة للإدارة

[1] EMMANUEL Ahurira, savings and credit cooperatives (Saccos) and poverty alleviation among Sacco members in Jinja district, a dissertation submitted to the school of management science in partial fulfillment of the requirements for the award of a Master's degree in Business administration of Uganda Management Institute, February 2018, p 9.

[2] MUYANGO APOLLINAIRE, implementation of savings and credit schemes: the case of umurenge sacco 2008-2010, paper was submitted in partial fulfilment of the requirements for the Masters of Business Administration (MBA) degree at the Maastricht School of Management (MSM), Maastricht, the Netherlands.", March 2011, p 34.

[3] EMMANUEL Ahurira, op. cit, p 9.

الديمقراطية، وأيضا تعرّف على أنها تعاونيات مملوكة للأعضاء، لتعبئة المدخرات وتوفير الوصول إلى ائتمان ميسور لهم، كوسيلة لمساعدة رفاههم الاجتماعي والاقتصادي، ويعدّ الأعضاء هم مالكون وعملاء في وقت واحد[1].

2.لمحة عن التعاونيات الائتمانية والادخار في رواندا: بدأت حكومة رواندا في التفكير في إنشائها عام 2008، بعد إجراء دراسة أظهرت أن 52٪ من الروانديين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهي مبادرة لحكومة رواندا كما هو موضّح في أجندة التنمية رؤية 2020، والتي تهدف إلى زيادة وصول الخدمات المالية إلى المواطنين، وبدأ مفهومها على أساس أن المصارف والمؤسسات المالية الأخرى أكثر تركيزًا في المدن، وأقل انتشارًا في المناطق الريفية لخدمة الفقراء، ومنه، فإن إنشاءها من شأنه أن يسُدّ هذه الفجوة، ويشجع المواطنين المحليين على كسر وصمة الخوف من المؤسسات المالية، وبعدها سيتمكنون من الادخار والحصول على القروض والائتمان لأنشطة الأعمال المختلفة، مما يتيح لهم الاستثمار والتخلص من الفقر. فمنذ إدخالها، بذلت الإدارات الحكومية وغير الحكومية المختلفة التي تعمل بشكل خاص في مجالات اللامركزية والحكم المحلي جهودًا لتعبئة الروانديين نحو هذا البرنامج، وكانت وزارة الحكم المحلي والوكالة التعاونية الرواندية على رأس هذه الحملة، وتم إحراز تقدم كبير.

وقد ساهمت في تحقيق الشمول المالي، من خلال جعل الخدمات المالية، بما في ذلك المعاملات المصرفية والمدخرات والائتمانات والمدفوعات والتحويلات والخدمات الأخرى، قريبة من الأشخاص الذين لم يتم تقديمها لهم في السابق لوقوعها في مناطق نائية[2].

3. الخدمات المقدمة من طرف التعاونيات الائتمانية والادخار: تقدم التعاونيات الائتمانية والادخار العديد من الخدمات، نذكر منها[3]:

- الوساطة المالية؛
- تقديم الائتمان وتشجيع الادخار؛
- تعزيز روح المبادرة؛
- تمكين سكان الرّيف.

[1] Mcebo Justice Zikalala, The role of savings and credit cooperatives in promoting access to credit in Swaziland, Submitted in partial fulfilment for the degree of Master of Science in agriculture (Agricultural Economics), Faculty of Natural and Agricultural Science, University of Pretoria, South Africa, 2016, p 8.

[2] Uzziel Hategekimana et al, Financial inclusion in Rwanda: achievements, challenges and prospectives, evidence from Umurenge saccos, 2nd international conference on business, management & economics, VIENNA, AUSTRIA, 21-23 June 2019.

[3] Jean Yves Bariyanga, Financial Inclusion and the development of rural areas in RWANDA: A Case Study of Umurenge Sacco Rutare Sector (2010-2012), A Research Project Submitted in Partial Fulfilment for the Degree of Master of Business Administration of Mount Kenya University, NOVEMBER 2013, p p 22,23.

ثانيا: الأموال المتنقلة

فيما يتعلق بالخدمات المالية المتنقلة، كان الإنجاز الأبرز هو تقديم خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول في رواندا، من قبل مشغلي شبكات الهاتف المحمول، وزادت تغطية الخدمات المالية في جميع أنحاء البلاد، كما يتّضح من إحصائيات الشمول المالي، التي تُظهِر زيادة في عدد السكان المشمولين ماليا، من 48 بالمائة في عام 2008، إلى 89 بالمائة عام 2016، ويصل إلى 97 بالمائة في العاصمة كيغالي، مما يدلّ على التّقدم الإيجابي الذي تم إحرازه، ويوحي بأن رواندا تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف المحدّد، والمتمثل في الشمول المالي بنسبة 100 بالمائة، بحلول عام 2024 للروانديين[1].

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجارب دول إفريقية رائدة في الشمول المالي

من خلال عرضنا لهذه التجارب الإفريقية الرائدة في مجال الشمول المالي، يجعلنا نقول بأنها محط استلهام، نظرا لنجاحها في ميادين كانت سببا في تعزيز الشمول المالي، وعليه يمكن الاقتداء بهذه النجاحات، أثناء وضع الاستراتيجيات الوطنية الرامية لإرساء الشمول المالي، ولكن لابد من الإشارة إلى أن نجاح استراتيجية ما في بلد معين، لا يعني بالضرورة نجاحها المطلق في أي بلد، ما لم تتوفر البيئة اللازمة لاحتضان تلك الاستراتيجية، على غرار تقنينها وتوفير التشريعات اللازمة لحمايتها، كما تجدر الإشارة إلى مراعاة خصوصية كل بلد، فبالنسبة للتعاونيات الادخارية التي أثبتت نجاحها في دولة رواندا، لا يعني نجاحها المطلق أيضا في أيّ بلد، فسواء كانت هذه الهيئات أو المنظمات حكومية أو غير حكومية –وخاصة غير الحكومية– يمكن أن تكون سببا في ظهور مشاكل أخرى عوض تحقيق الهدف المنشود، فقد تكون سببا في تهريب الأموال أو غسيلها أو تمويل الإرهاب، وغيرها من الأعمال غير الشرعية، ما لم يتوفّر الإطار الرّقابي لعملها والإطار التنظيمي لسيره، بالإضافة إلى الحسّ المجتمعي وروح التضامن التي تساهم بلا شك في نجاح مثل هذه المبادرات.

أولا: مساهمة الهاتف المحمول في تعزيز الشمول المالي

يمكن القول أن الهاتف المحمول يساهم في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال تناولنا للتجربة الكينية الرائدة في هذا المجال وكذلك التجربة الرواندية وتجربة تنزانيا، حيث اتضح مدى مساهمة ذلك في الوصول إلى

[1] منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2021، جلسة 447، بناء بنية تحتية رقمية مرنة، رواندا نحو شمول مالي موثوق به وخدمات حكومية رقمية فعالة، متوفرة على الرابط: https://www.itu.int/net4/wsis/forum/2021/ar/Agenda/Session/447 ، تاريخ الاطلاع: 2022/02/21.

الفئات المستبعدة ماليا، فقد قلنا بأنه بإمكان العملاء الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات، خلال 24 ساعة وعلى مدار 365 يوما في السنة، مما يوفّر الوقت والجهد والمال، كما أن عنصر الأمان أيضا يشجّع على ذلك، حيث أنه في حالة ضياع الهاتف المحمول، فهذا لا يعني فقدان المال الموجود في الحساب، إذ لا يمكن الوصول إليه بدون رمز سري، وبالتالي يمكن استعادته.

كما بساهم أيضا توسيع نطاق الخدمات المقدمة عبر المحمول في نجاح العملية واستقطاب المزيد من المتعاملين، والتحوّل إلى الأعمال التجارية بشكل أكبر، هذا بالإضافة إلى سهولة فتح الحسابات وإدارتها ويُسر تكلفتها، ويتطلب هذا فقط معرفة إلكترونية وشيئا من التثقيف المالي، كما أن العدد الهائل للهواتف الذكية وانتشارها الواسع في هذا العصر، في مختلف أنحاء العالم، سيساهم في ذلك، إذا ما تم استخدامها في القطاع المالي، ويمكن ذكر بعض مزايا هذه الخدمة فيما يلي[1]:

- خدمة مناسبة نظرا لتوفرها على مدار 24 ساعة؛
- سهولة استخدامها؛
- تُوفّر درجة عالية من الأمان؛
- تُجنّب طوابير الانتظار؛
- تُتيح خدمات عديدة ومنخفضة التكاليف؛
- تعزز رضا العملاء وولائهم.

كما يمكن إبراز ما يوفره الهاتف المحمول من مزايا أخرى فيما يلي[2]:

- فعالية إدارة الوقت، وتحديدا في نقل المعلومات للزبائن، في كل وقت، ودون الوقوع في مشاكل التأخير؛
- يمكن الاعتماد على هذه الوسائط، في تجاوز معوقات الإنتاج والأداء، في أوقات الضغط وأوقات التواجد خارج بيئة العمل؛
- خفض التكلفة، وهذا يعتمد على نطاق التطبيق، ومدى فعالية الاستفادة من التقنيات الحديثة؛
- سهولة الاستخدام، قياسا بالأجهزة التقنية الأخرى؛
- إلغاء فكرة الموقع وعنصر المكان، مما يتيح تقديم خدمات في أسواق مفتوحة غير مقيّدة بحدود.

[1] Robert Galan Mashenene and Emily Mkende, Benefits and challenges of Mobile phone banking usage in national microfinance Bank DODOMA, TANZANIA, Business Education Journal, Volume 02 Issue 02, January 2019, p 9.

[2] قروي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 68.

ثانيا: مساهمة التعاونيات الائتمانية والادخار في تعزيز الشمول المالي

من خلال مساهمتها في وصول الخدمات المالية للمناطق الريفية، تؤدي التعاونيات الائتمانية والادخار دورا هاما في تضمين الفئات القاطنة في المناطق النائية ماليا، وهذا ما عرفناه أثناء تناولنا للتجربة الرواندية، وقد "أكد خبراء التنمية أن الفقراء والمهمشين في المناطق الريفية والحضرية يفتقرون إلى الوصول الكافي للخدمات المالية، ويعود هذا النقص في الوصول إلى الخدمات المالية للفقراء بشكل رئيسي إلى أن المؤسسات المالية الرسمية تصنّف الفقراء على أنهم خطر عند إقراضهم، لأنهم يفتقرون إلى ضمانات وبسب دخلهم غير المنتظم[1].

ثالثا: الخدمات والمنتجات التي تقدمها التعاونيات الائتمانية والادخار

يؤدي توفير المنتجات والخدمات المالية من قبل التعاونيات الائتمانية والادخار دورا حاسما في تطوير قطاع تعاوني قوي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، مما يؤدي إلى وفورات حجم أكبر، وبالتالي تعزيز الربحية والاستدامة، حيث تقدّم العديد من تعاونيات الائتمان والادخار مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، أهمها أنها مصدر ائتمان ميسور لعملائها[2]، ومن خلال بحثنا واطّلاعنا على عمل هذه التعاونيات في رواندا وعديد من الدول، اتضح لنا أنها تؤدي دورا إيجابيا خاصة في مساعدة الفقراء في الحصول على الخدمات المالية، حيث رأينا بأنها تقدّم قروضا، قصيرة ومتوسطة وحتى طويلة الأجل، تستخدم عادة لتمويل أحداث مهمة، كحفلات الزفاف وترميم المنازل وتأثيثها وإصلاح المركبات، وغيرها من الأمور التي تساهم في تحسين نمط المعيشة وتحقيق الرفاه للمجتمع، وبالنسبة للقروض الطويلة تقدم فيها ضمانات، فيُعتَبر الأصل في حد ذاته ضمانا، فمن يحصل على قرض بهدف شراء سيارة، تعتبر هذه الأخيرة في حد ذاتها ضمانا للقرض ونفس الشيء بالنسبة لبناء المنازل.

كما نجد أيضا أن من ميزات هذه التعاونيات أنها تقدم قروض الطوارئ، التي تكون نتيجة حدوث ضائقة مالية، نتيجة ظرف قاهر، وهذا ربما لا نجده لدى المصارف، لأن هذه الأخيرة تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق ربحيتها، كما تتيح أيضا منتجات توفير على غرار فتح حسابات توفير من أجل الادخار لأغراض خاصة كالمناسبات، حيث يدفع العملاء بشكل مباشر عن طريق اقتطاعات من الرواتب، وما يستفاد من مختلف المنتجات والخدمات التي تقدمها يمكن القول بأنها:

- تشجع الادخار؛

[1] Mcebo Justice Zikalala, op .cit. p 01.
[2] Ibid, p 28.

- تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تُحسّن نمط الحياة للأعضاء من خلال منحهم الائتمان؛
- خلق فرص العمل من خلال إنشاء الأعمال التجارية الصغيرة.

رابعا: التحديات التي تواجهها التعاونيات الائتمانية والادخار

لا يمكن الحكم على هذه التعاونيات بالنجاح المطلق وفي أي مكان، لأنه من غير المعقول ترك تجمعات مالية كهذه التعاونيات دون سلطة رقابية، لأنها قد تحيد عن هدفها، فربما تتعرّض لضغوطات من أطراف تجعلها تعمل لصالحها وتستغلها، وبالتالي يمكن أن تصبح هي في حد ذاتها مصدر خطر، كما نرى بأن هناك عوامل حسب رأينا يمكن أن تؤثر على استدامة هذه الكيانات المالية، نبرزها فيما يلي:

- فقدان أحد الأعضاء؛
- المنافسة من طرف المصارف؛
- الافتقار للتشريعات التي تنظم عملها؛
- التعرض لضغوطات من أطراف خارج التعاونية؛
- تَخصُّص التعاونيات في قطاع معين أو مهنة محدّدة قد يؤدي إلى استبعاد الآخرين؛
- الأسباب العقائدية التي تمنع البعض من التعامل معها؛
- وضع حدود دنيا للانضمام يؤدي إلى استبعاد من دخله أقلّ من الحد الأدنى المسموح به؛
- إمكانية التعرض للخسار نتيجة عدم سداد القروض التي تمنحها أو حدوث حالات سرقة واحتيال نتيجة ضعف الرقابة والمحاسبة المالية داخلها؛
- صعوبة استرجاع الضمانات خاصة القابلة للتلف، كالسيارة مثلا حال تعرضها لحادث؛
- الظروف الأمنية للبلد.

المبحث الثاني: دول آسيوية رائدة في الشمول المالي

نتناول في هذا المبحث تجارب بعض الدول الآسيوية، التي حقّقت نجاحات في مجال الشمول المالي، على غرار دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية الصين الشعبية، ودولة ماليزيا، بغرض الاستفادة منها من خلال عرضنا للميادين التي كانت سببا لتعزيز الشمول المالي فيها، ثم نقدّم أهم الدروس المستفادة من هذه التجارب.

المطلب الأول: نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الهوية الرقمية

تُعدّ الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث سُجّلت أعلى نسبة بها مقارنة بباقي الدول العربية بحوالي 83.2 بالمائة[1]، فهي تعتبر من أوائل الدول التي سعت لتجسيد الشمول المالي، من خلال نظام حماية الأجور الذي أقرّه البنك المركزي، والسماح لشركات الصرافات بتقديم خدمات للفئات التي لا تتعامل مع المصارف، وتطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية لشمول فئات أكبر وتقليل التكاليف[2].

سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مواكبة آخر التطورات التكنولوجية، ولطالما كانت السباقة في كافة المجالات. لذلك، وتوافقاً مع رؤية الإمارات 2021 وفي مبادرة منها لتحويل الحكومة إلى حكومة ذكية ورقمية، تم إصدار العديد من الخدمات التي تسهل على المواطنين والمقيمين معاملاتهم الورقية، منها الهوية الرقمية الوطنية، التي تبنتها كل القطاعات على غرار القطاع المالي.

أولا: مفهوم الهوية الرقمية

يُعرِّف المعهد الدولي للتمويل الهوية الرقمية بكونها تتمثل في "تجميع للسّمات التي يتم التقاطها إلكترونيا وتخزينها لشخصية فريدة يُمكن التعرف عليها، ويمكن ربطها بشخص طبيعي"[3].

كما تُعرَّف في الإمارات العربية المتحدة على أنها الهوية الرقمية الآمنة، وهي أول هوية وطنية رقمية معتمدة وموحَّدة لجميع المواطنين والمقيمين والزوار في دولة الإمارات العربية المتحدة، تتيح الوصول إلى مختلف الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة عبر الإنترنت، من خلال تسجيل الدخول للمواقع

[1] بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2] نفس المرجع، ص 101.

[3] الوليد طلحة، دراسة حول دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2019، ص 3.

والتطبيقات التابعة لها، حيث يمكن توقيع المستندات رقميا، ممّا يوفّر الكثير من الوقت والجهد دون الحاجة إلى زيارة مراكز الخدمة[1].

1. الهوية الرقمية في الإمارات العربية المتحدة

الهوية الرقمية هي حلّ موحّد للهوية الوطنية الرقمية والتوقيع الرقمي في الإمارات العربية المتحدة للدخول إلى جميع الخدمات المقدمة من أي جهة حكومية اتحادية أو محلية عبر تطبيق واحد، دون الحاجة إلى أكثر من مستخدم وكلمة سر واحدة فقط[2].

تسمح الهوية الرقمية، في الامارات العربية المتحدة، للمواطنين والمقيمين والزوار بسهولة الوصول إلى كل الخدمات الحكومية بلا استثناء بما في ذلك الخدمية المحلية والاتحادية فضلا عن مزودي الخدمات الأخرى، وتتيح الهوية الرقمية سهولة الوصول إلى كل تلك الخدمات عبر نافذة الهواتف الذكية، مع إمكانية التوقيع على المستندات إلكترونيا والتّحقّق من صحتها دون الحاجة إلى زيارة مراكز الخدمات. تجدر الإشارة إلى أن حكومة الإمارات تقدم خدماتها للمستهدفين عن طريق تطبيق "UAEpass".

2. تجربة الإمارات في رقمنة الخدمات الحكومية

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ذات تجربة رائدة في رقمنة الخدمات الحكومية منذ عام 2014، من خلال توقيع اتفاقية تفاهم بين حكومة دبي الذكية والهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، وذلك بما يتماشى مع الرؤى المستقبلية ذات التوجهات الرقمية مثل "مئوية الإمارات 2071" و"رؤية الامارات 2021" وكذلك المبادرات والاستراتيجيات الوطنية التي تتبناها السلطات المحلية، مثل استراتيجية دبي الذكية "حكومة بلا أوراق" ومبادرة تسهيل الأعمال التي تتبناها "الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات"، بالإضافة إلى استراتيجية التعاملات الرقمية، واستراتيجية دبي للمعاملات اللّاورقية، بما من شأنه أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يكمن الهدف الأساسي من المشروع في دمج خدمة الدخول الذكي "SmartPass" والذي تقدّمه الحكومة الاتحادية مع خدمة الدخول الموحّد لحكومة دبي "Dubai ID" في نظام موحّد يسمح بسهولة النفاذ إلى الخدمات الحكومية على

[1] الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ بالإمارات العربية المتحدة، الهوية الرقمية، متوفرة على الرابط: https://icp.gov.ae/uae-pass/، تاريخ الاطلاع 2021/04/05.

[2] هيئة دبي الرقمية، متوفرة على الرابط: https://www.digitaldubai.ae/ar/apps-services/details/uae-pass، تاريخ الاطلاع: 2022/04/19.

المستويين المحلى والاتحادي بمُعرّفات رقمية موحدة لكل الخدمات من أي مكان وفى أي زمان[1]، وتجدر الإشارة إلى أن أول استعمال لمصطلح الحكومة الإلكترونية كان سنة 1992، في خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون[2]، وتعني البيئة التي تتحقّق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم، وتتحقّق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها أو فيما بين الدوائر المختلفة، باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد[3].

3. إطلاق تطبيق الهوية الرقمية في الإمارات العربية المتحدة

في عام 2018، تم إطلاق تطبيق الهوية الرقمية، وخلال مرحلة توقيع اتفاقية التفاهم وحتى إطلاق المبادرة في 2018 انضمت بعض السلطات الوطنية لاحقا متمثلةً في هيئة الأنظمة والخدمات الذكية بأبوظبي، ومركز دبي للأمن الإلكتروني. الجدير بالذكر أن الهوية الرقمية الجديدة تم تفعيلها في عام 2018 على مرحلتين، المرحلة الأولى تتضمن الخدمات التي تقدمها مبادرة "مباشر" المتعلقة بإجراء المعاملات المدنية، مثل إصدار الرخص التجارية، وخدمات حكومة دبي، وخدمات وزارة الموارد البشرية، وخدمات التوطين والإقامة، أما المرحلة الثانية، فتشمل كافة الخدمات الحكومية التي تم توفير منصة رقمية خاصة بها تُدعى "تم"، وكذلك خدمات القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات، حيث يمكن لجميع المستخدمين التسجيل في هوية الامارات الرقمية عبر "UAEPass"[4].

ثانيا: دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة

تتمتّع الخدمات المالية الرقمية بمزايا عدة، لتزويد الأشخاص غير المشمولين ماليا في السابق بالقدرة على الادخار والوصول إلى الائتمان والخدمات التأمينية، بما يتيح لهم إدارة تدفقات الدخل غير المنتظمة، حيث تستفيد الدول النامية من الاستعمال الواسع للهواتف الذكية وتقنية المعلومات والاتصالات لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتخفيف حدة الفقر[5]. وتحرص الحكومات والمنظمات الدولية دائما على البحث عن الحلول الجذرية لتضمين غير المشمولين داخل مظلة الاقتصاد، أخذاً في الاعتبار عدم فاعلية وكفاءة الهوية التقليدية لحصر الأنشطة غير الرسمية.

---

[1] الوليد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] دهان عبد الرؤوف، الاقتصاد من الألف إلى الياء، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 183.

[3] هاشم الشمري ونادیا الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، بدون سنة نشر، ص 78.

[4] الوليد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[5] نفس المرجع، نفس الصفحة.

كما يمكن للشمول المالي الرقمي أن يساهم في جوانب عدة، بالأخص في برامج الحماية الاجتماعية، مثل وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه، وكذلك يساعد رجال الأعمال والتجار على القيام بعمليات السداد الرقمي وسهولة الوصول إلى الائتمان. وتجدر الإشارة إلى أن الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي الرقمي، تساهم في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "القضاء على الفقر"، علما بأن القضاء على الفقر لا يقتصر فقط على تشجيع النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية، بل يتطلب المعرفة بطريقة استخدام التقنية الرقمية من قبل غير المشمولين ماليا، ممّا يضع على عاتق الحكومات أعباء أخرى تتمثل في التكثيف من برامج التثقيف المالي وتحسين القدرات، بالإضافة إلى ضمان سرية البيانات.

المطلب الثاني: عرض تجربتي الصين الشعبية وماليزيا في الشمول المالي

من خلال اهتمامها بالمناطق الريفية والعمل على إيصال الخدمات المالية لها، وكذلك اهتمامها بالتكنولوجيا المالية، خطت دولة الصين الشعبية خطوات إيجابية نحو الشمول المالي، وكذلك الأمر بالنسبة لدولة ماليزيا، من خلال اهتمامها بالتمويل الإسلامي.

أولا: الإصلاحات المصرفية الريفية في جمهورية الصين الشعبية ودورها في تعزيز الشمول المالي

تعد جمهورية الصين الشعبية من الدول الآسيوية الرائدة في الشمول المالي، فقد حققت نجاحا ملحوظا في هذا المجال، حيث زاد معدل ملكية الحسابات في هذه الدولة –وهو مقياس أساسي للشمول المالي– بشكل كبير في العقدين الماضيين، كما زاد مقدمو الخدمات المالية التقليدية بشكل كبير من الوصول للقطاع المالي الرسمي، كما تعد الصين أيضًا رائدة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث قام مزودون جدد بالتكنولوجيا بتحويل كيفية قيام ملايين المستهلكين الصينيين بالدفع والاقتراض والادخار والاستثمار والتأمين على أنفسهم ضد المخاطر.

لعبت الإصلاحات المالية في جمهورية الصين الشعبية دورا حاسما في نجاح الشمول المالي، فقد بدأت الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في بداية سنوات الخمسينيات، بعد تنفيذ إصلاحات عميقة في النظام المصرفي، مست المناطق الريفية، حيث حققت مكاسب كبيرة في عام 2005، كما نتج عنها ابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة[1].

[1] Aladdin D. Rillo, Overview of Financial Inclusion in Asia, Financial Inclusion in Asia, Country Surveys, Pacific Finance and Development Center & Asian Development Bank Institute 2014, p2.

1. خلفية تطور الشمول المالي في جمهورية الصين الشعبية

كان تَطوُّر الشمول المالي في جمهورية الصين الشعبية يحدث في نفس وقت بناء نظامها الاقتصادي الموجه نحو السوق، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالإصلاحات التي أُطلقت لأول مرة في المناطق الريفية، وكانت ناجحة وساهمت في النمو الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية[1]، حيث مرّت بمراحل عديدة، وأصبح توسيع الوصول إلى الخدمات المالية أولوية سياسية واضحة في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، من خلال إصلاحات إنشاء تعاونيات ائتمانية ريفية " RURAL CREDIT COOPERATIVES (RCCs)"، وفي أوائل سنوات 2000، حَوّلت سلطات القطاع المالي الصيني اهتمامها إلى تحسين النظام المصرفي والجدوى التجارية والاستفادة من النظام المالي لدعم الأهداف الوطنية للوئام الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، وتماشيا مع الهدف الأخير، ركّزت أهداف سياسة الشمول المالي على ثلاثة مجالات رئيسية[2]:

- الوصول الشامل إلى الخدمات المصرفية الأساسية (أي الحسابات المصرفية وخدمات الدفع)؛
- الائتمان المنتج للأسر الريفية؛
- الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، والسعي لتحقيق هذه الأهداف على مدار الخمسة عشر عامًا.

2. مساهمة مُقدّمي الخدمات المالية التقليديين في تعزيز الشمول المالي في جمهورية الصين الشعبية

لعب مقدمو الخدمات المالية التقليديون دورًا حاسمًا في توسيع الشمول المالي في الصين، مع توجيهات من الحكومة الصينية، حيث قاموا بتوسيع نطاق الوصول المادي لشبكات خدماتهم، وتحديث البنية التحتية للمدفوعات، وابتكار منتجات جديدة، من خلال الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية، وكانت النتيجة زيادة كبيرة في المنتجات والاستيعاب والاستخدام، ولا سيما الحسابات المصرفية والبطاقات المصرفية.

مع زيادة دخل الفرد في المناطق الريفية وتحسينات في البنية التحتية المادية والمالية، إلى جانب المنافسة القوية بين مقدّمي الخدمات المالية في المناطق الحضرية، حفّزت الكثيرين من مقدّمي الخدمات المالية لكسب عملاء جدد والاستفادة من فرص الأعمال غير المستغلة في المناطق الريفية والنائية، حيث زادت البنية التحتية

[1] Runzhong Peng, Min Zhao, and Lei Wang, Financial Inclusion in the People's Republic of China: Achievements and Challenges, Financial Inclusion in Asia, Country Surveys, Pacific Finance and Development Center & Asian Development Bank Institute 2014, p8

[2] Toward Universal Financial Inclusion in China: Models, Challenges, and Global Lessons, The World Bank and the People's Bank of China, February 2018, p 25.

بسرعة في السنوات الأخيرة، مع ما يقارب 924000 جهاز صراف آلي في سنة 2016 (37 بالمائة منها في المناطق الريفية) وحوالي 24.535.000 نهائي نقطة بيع (28 بالمائة منها في المناطق الريفية) كما هو موضح في الجدول أدناه، وقد ازدادت الأعداد المطلقة لأجهزة الصراف الآلي ومحطات نقاط البيع في المناطق الريفية في السنوات الأخيرة. ونوضح ذلك في الجدول التالي رقم (01).

جدول رقم 01: الصرافات الآلية ونقاط البيع في جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة (2011-2016). الوحدة (10^3)

السنة	عدد الصرافات الآلية		عدد نهائيات نقاط البيع	
	على الصعيد الوطني	(%) في المناطق الريفية	على الصعيد الوطني	(%) في المناطق الريفية
2011	324	41	4827	60
2012	416	43	7118	56
2013	520	39	10632	42
2014	615	41	15935	33
2015	867	36	22821	28
2016	924	37	24535	28

source: Toward Universal Financial Inclusion in China: Models, Challenges, and Global Lessons, The World Bank and the People's Bank of China, February 2018, p 27).

الملاحظ من الجدول أن النّسبة في المناطق الريفية تقارب النصف، أي حوالي 50 %، خاصة في السنوات الأولى، وهذا يُبيّن مدى الاهتمام الذي توليه السلطات الصينية للمناطق الريفية، أما في السنوات الأخيرة فنلاحظ انخفاضا محسوسا للنسبة في المناطق الريفية، وهذا نتيجة الزيادات الكبيرة في الأعداد في المناطق الحضرية، ولا يعني ذلك قلة الاهتمام بالمناطق الريفية. ويستفاد من هنا خصوصا، ضرورة الاهتمام بالمناطق الريفية، لجلب المستبعدين ماليا وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول المالي.

3. مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في جمهورية الصين الشعبية

بالإضافة إلى الإصلاحات المصرفية الرّيفية التي لعبت دورا حاسما في الشمول المالي، ساهمت أيضا التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في جمهورية الصين الشعبية، فمن خلال برنامج "علي للتمويل"، المنبثق عن شركة علي بابا الصينية للتجارة الإلكترونية، ساهم في تعزيز الشمول المالي، حيث يخدم عشرات الملايين من العملاء، ويصدر تصنيفات ائتمانية، ويقرّر للوسطاء على الفور ما إذا كان يتعيّن أن يقدموا قروضا صغرى استنادا إلى البصمات الرقمية للمتقدمين للحصول عليها[1].

بالاستفادة من خبرتها الطويلة في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وبيانات الملكية ذات الصلة، تقوم شركة "Ali baba" الصينية القائمة على الإنترنت بتأمين محفظة قروضها. منذ أن بدأت في عام 1999، قدّمت مجموعة من الخدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر الإنترنت لمساعدتها على المنافسة والنمو، إحدى هذه الخدمات هي الإقراض، مما أدّى إلى محفظة قروض تزيد عن 200 مليار يوان صيني لأكثر من 800000 شركة صغيرة ومتوسطة، سمح نجاح منصة الإقراض هذه للشركة بإنشاء قاعدة بيانات كبيرة لمراقبة أداء الائتمان للمقترضين الحاليين وفحص المقترضين المحتملين بشكل أكثر فعالية. في المقابل، أدّى ذلك إلى خفض تكاليف الإنشاء ومراقبة المحفظة بشكل كبير وسمح لشركة علي بابا بتجميع هذه القروض في أوراق مالية مدعومة بالأصول وبيع شرائح كبيرة لمجموعة واسعة من المستثمرين في بورصة "شينزين" للأوراق المالية. في عام 2015، لتوسيع استخدام هذه التكنولوجيا، شاركت مجموعة علي بابا في إنشاء "MYbank"، وهو بنك عبر الإنترنت متخصّص في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة[2].

ثانيا: تجربة دولة ماليزيا في الشمول المالي

قامت ماليزيا منذ الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998، بعدة إصلاحات، لتحديث نظامها المالي، وضمان خدمته للفقراء، من خلال تقديم منتجات وخدمات مناسبة برسوم منخفضة، وتقديم بعضها بدون

[1] اتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة، الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد 458، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، متوفرة على الرابط: https://uabonline.org/ar/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7/ تاريخ الاطلاع: 2021/05/25.

[2] IMF staff team led by Nicolas Blancher, Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia, International Monetary Fund, n° 19/02, p 25.

عمولات، وكذلك اهتمامها بالنظام المالي الإسلامي، حيث أصبحت تحتل مراكز ريادية في مجال صناعة التمويل الإسلامي عالميا، مما أهّلها بأن تكون من التّجارب الرائدة في الشمول المالي.

1. أهم الإجراءات التي اتّخذتها السلطات الماليزية للتّوسّع في الشمول المالي

من بين ما قامت به نذكر الإجراءات التالية[1]:

- تقليص عدد المصارف من أجل الحصول على مؤسسات أقلّ ولكن أكبر وأقوى مجهّزة بشكل أفضل للتنافس مع مثيلاتها الإقليمية؛
- التقليل من استخدام النقد والشيكات في الاقتصاد من خلال التحديث وتوسيع نظام المدفوعات الوطني والبنية التحتية؛
- تقوية الجهاز التنظيمي والرّقابي لمعايير القطاع المصرفي بما يتماشى مع المعايير الدولية؛
- إدخال منتجات مالية جديدة والتوسع في انتشار التمويل الإسلامي؛
- الاستفادة من التكنولوجيا لتطوير أدوات جديدة وابتكار الحلول لخدمة الأسر ذات الدخل المنخفض بطريقة فعّالة من حيث التكلفة؛
- تعزيز حماية المستهلك ومحو الأمية المالية.

وقد شهد القطاع المالي الماليزي تطورا ملحوظا، بعد الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، إلى ما بعد سنة 2010، من حيث البنى التحتية، والقواعد التنظيمية والتشريعية وتحسين قنوات إيصال الخدمات والمنتجات المالية للمستهلك وهذا نلخّصه في الجدول التالي رقم (02):

جدول رقم 02: تطور القطاع المالي الماليزي خلال الفترة ما قبل الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997 إلى ما بعد سنة 2010

قبل الأزمة المالية الآسيوية (1997)	بعد تنفيذ الإصلاحات المالية (2010)
نظام مصرفي مجزأ يضم 77 مصرفا محليًا و55 شركة تأمين محلية	توحيد وترشيد الصناعة المصرفية مع 34 مصرفا محليًا و37 شركة تأمين محلية

[1] World Bank Group, Financial Inclusion in Malaysia, Distilling Lessons for Other Countries, the Malaysia development experience series, May 2017, p 23.

سوق السندات أقل تطوراً والإفراط في الاعتماد على النظام المصرفي في تمويل الشركات	قطاع مالي متنوع، سوق الأوراق المالية عميقة وذات سيولة، تحالفات استراتيجية مع مؤسسات أجنبية
قواعد تنظيمية ورقابية جامدة	رقابة قوية وتنظيمية وتعزيز حوكمة الشركات وممارسات إدارة المخاطر
بروز محدود للتمويل الإسلامي	ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي
فجوات في الوصول إلى التمويل بآليات محدودة لحماية المستهلك.	قنوات توصيل فعالة للمنتجات المالية والخدمات وحماية واسعة للمستهلك.

Source: World bank group, Financial Inclusion in Malaysia, distilling lessons for other countries, the Malaysia development experience series, May 2017, p 30.

2. صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا

تُعتبرُ تجربة ماليزيا من التجارب الرائدة في مجال صناعة التمويل الإسلامي، لما حقّقته من إنجازات من خلال اعتمادها على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يحقّق التمويل الإسلامي قيمة مضافة لقضية الشمول المالي، فَطُرُقه القائمة على المشاركة وتقاسم المخاطر تُعدّ بديلا فعّالا للتّمويل التقليدي القائم على الرّبا، فأدواته التمويلية بإمكانها تقديم التمويل الأصغر الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى احتواء النظام المالي الإسلامي على أدوات أخرى فريدة من نوعها، تساهم في إعادة توزيع الثروات على غرار الصدقة والزّكاة والوقف والقرض الحسن، التي تساهم بدورها في استهداف الفئات ذات الدخل المنخفض، للقضاء على الفقر، كما تساهم أدواته أيضا في استقطاب الفئات التي تأبى استخدام الخدمات المالية التقليدية لأسباب عقائدية.

1.2. تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا

بدأ التمويل الإسلامي في ماليزيا بمؤسسة ادخار إسلامية تعرف باسم "مجلس إدارة الحجّاج وصندوق التمويل" في عام 1969، ومع زيادة الوعي بالتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية تمّ تطبيق نهج تدريجي لتطوير الصناعة المالية الإسلامية الشّاملة، فانطلاقا من عام 1981 بدأت بوادر العمل المصرفي عندما شُكِّلت لجنة التّوجيه القومي لإنشاء المصرف الإسلامي عن طريق الحكومة الماليزية، فتمّ تأسيس أوّل مصرف إسلامي ماليزي سنة 1983، وقد ساهم إدخال النوافذ الإسلامية –التي سمحت للمؤسسات المالية التقليدية بتقديم منتجات

وخدمات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية- في إنشاء نظام ثنائي التمويل يعمل فيه التمويل الإسلامي إلى جانب النظام المالي التقليدي، وتبع ذلك تأسيس شركة التأمين التكافلي الإسلامي في عام 1984 بعد صدور قانون التمويل الإسلامي في العام نفسه، وفي عام 1994 تمّ إطلاق سوق المال الإسلامي بين المصارف للصناعة المصرفية الإسلامية، وفي وقت لاحق تمّ دمج شركات التكافل بموجب قانون التكافل لعام 1984 وتحرّرت الصناعة المالية الإسلامية تدريجيا ممّا سمح بالمزيد من المشاركة الأجنبية[1].

2.2. مكونات النظام المالي الإسلامي في ماليزيا

ساهم البنك المركزي الماليزي في إنجاح الصناعة المالية الإسلامية في البلاد، من خلال إصداره للتشريعات الضرورية لتمكين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من ممارسة أنشطتها، مما جعلها أكثر تنافسية مقارنة بالمصارف التقليدية، ويتكون النظام المالي الإسلامي من أربعة مكوّنات رئيسية[2]:

- المصارف الإسلامية؛
- شركات خدمات التكافل وخدمات إعادة التكافل؛
- سوق الأموال الإسلامية ما بين المصارف؛
- سوق رأس المال الإسلامي.

3.2. مساهمة النظام المالي الإسلامي في ماليزيا في تحقيق الشمول المالي

ساهم التّمويل الإسلامي في ماليزيا في تعزيز الشمول المالي، من خلال الابتكارات التي تمثلت في الصكوك الخضراء والصناديق الاستثمارية الإسلامية، خاصة وأن ديننا الحنيف يؤكّد على المحافظة على البيئة واتخاذ القرارات بناء على القيّم الأخلاقية وليس القيّم الاقتصادية، لأن الاقتصاد الإسلامي مبني بالدرجة الأولى على الإنسان.

1.3.2. الصكوك الخضراء: هي خطوة كبيرة إلى الأمام لسدّ الفجوات في التمويل الأخضر، وتستخدم حصيلتها في تمويل مشاريع البنية الأساسية المستدامة بيئيا، وتتمتّع بالقدرة على زيادة توسيع السوق المالي وأيضا المساعدة على سدّ الفجوة بين عالمي المال التقليدي والإسلامي[3]، وهي أداة تمويلية مبتكرة في التمويل الإسلامي.

[1] بن شوك وهيبة وعبدوس سميرة، دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية: تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة 2010- 2018، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 22.

[3] حفاظ زحل وعمر الشريف، أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمة لخضر، الوادي، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 60.

تظهر أهمية التمويل الإسلامي الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة –التي غرضها عدم المساس بقدرات الأجيال القادمة– من خلال مراعاة البعد الاجتماعي في إصدار صكوك التمويل، مما يساهم في استقطاب فئات جديدة وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول المالي.

2.3.2. الصناديق الإسلامية: تحتلّ ماليزيا مركزا قيّاديا في صناعة إدارة الثروات الإسلامية كموطن أساسي للصناديق الإسلامية على الصعيد العالمي، حيث بلغ 28.3 مليار دولار أمريكي (3.6.5 % من إجمالي الأسهم العالمية) في نهاية 2017، كما احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد الصناديق (27.9% من الحصة العالمية) بما مجموعه 394 صندوق[1].

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجارب دول آسيوية رائدة في الشمول المالي

بعد تعرضنا لهذه التجارب الآسيوية الناجحة في الشمول المالي، يجعلنا نقترح أن تؤخذ ميادين نجاحها بعين الاعتبار في حال تبنّي استراتيجيات وطنية هادفة لتعزيز الشمول المالي، على غرار الهوية الرقمية، الاهتمام بالمناطق الريفية، التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى صناعة التمويل الإسلامي.

أولا: مساهمة الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي

تسمح الهوية الرقمية بالوصول إلى كل الخدمات الحكومية، بما فيها الماليّة، عن طريق هاتف ذكيّ، مع إمكانية التوقيع على المستندات إلكترونيا، كما رأينا ذلك في تجربة الإمارات العربية المتحدة، حيث أن الشمول المالي الرّقمي يساهم في تعزيز برامج الحماية الاجتماعية، من خلال سهولة وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه، ومساعدة رجال الأعمال بالقيام بالتسديد الرّقمي وسهولة الوصول إلى الائتمان.

ثانيا: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

يُعتبر العمل على ابتكار منتجات جديدة، من خلال الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية، من العوامل التي تؤدي إلى زيادة استخدامها، خاصة فيما يخصّ تنشيط التجارة الإلكترونية، على غرار ما تناولناه في التجربة الصّينية، فيما يخصّ شركة علي بابا للتجارة الإلكترونية، وإدخال وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية في المنظومة المصرفية والعمل على نشرها في المناطق الريفية، ممّا يساهم في وصولها لكل الفئات كما لمسناه في هذه التجربة

[1]Malaysia World's Islamic Finance Marketplace in collaboration with Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, Islamic Finance in Asia: Reaching New Heights, April 2018, p 6. Available at the link: https://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=72&ac=189&bb=uploadpdf, Retrieved 19/04/2021.

أيضا، وقد سعت الجزائر لاستخدام الدفع الإلكتروني والعمل على تعميمه من خلال نشر أجهزة الصراف الآلي وتنصيب نهائيات الدفع الإلكتروني لدى مقدّمي الخدمات، والذي باشرته المصارف العاملة في البلاد ومؤسسة بريد الجزائر، وسنتطرق لهذا في الفصل اللاحق.

ثالثا: الاهتمام بالمناطق الرّيفية

يساهم الاهتمام بالمناطق الرّيفية في تضمين سكانها ماليّا، من خلال تقريب وحدات تقديم الخدمات من هذه الفئات، على غرار إنشاء تعاونيات ائتمانية ريفية، كما رأينا ذلك في التجربة الصينية، حيث تمّ التركيز على الائتمان المنتج للأسر الريّفية.

رابعا: الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر

أيضا الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، من خلال توفير تمويلات تتماشى مع قدراتها، يساهم في تضمينها ماليّا، وقد أشرنا إلى ذلك في التجربة الصينية التي ركزت على هذا المجال ضمن أهداف سياسة الشمول المالي، كما نجد في المجتمعات طبقات مختلفة، أثرياء يستفيدون من الخدمات المالية، وفئات ضعيفة الدخل، لا يمكنها الاستفادة من الخدمات المالية، لعدم قدرتها على ذلك، ممّا يتطلّب التفكير في إيجاد صيغ تتماشى وقدراتهم.

خامسا: مساهمة التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي

يُعتبر التمويل الإسلامي بأدواته المختلفة الفريدة من نوعها، على غرار الصدقة، الزكاة، الوقف والقرض الحسن، التي تستهدف الفئات ذات الدخل المنخفض للقضاء على الفقر، من العوامل التي تساهم أيضا في القضاء على الاستبعاد المالي، من خلال استقطاب هذه الفئات المحرومة وتضمينها ماليّا، كما أن فطرة النظام المالي الإسلامي القائم على المشاركة وتقاسم المخاطر، تجعله يستقطب الفئات الرافضة للتعامل بالخدمات المالية التقليدية ذات الطابع الرّبوي، وتبيّنت مساهمة التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، أثناء تناولنا للتجربة الماليزية الرائدة في هذا المجال.

وقد اتّجهت العديد من الدول نحو التمويل الإسلامي بعد أن أثبت نجاعته، حتّى غير الإسلامية منها، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. وقد تبنّت الجزائر، على غرار الدول الإسلامية الأخرى، الصيرفة الإسلامية، من خلال المصرفين الإسلاميين العاملين في الجزائر، مصرف السلام ومصرف البركة، وقد عزّزتها مؤخرا

بفتح نوافذ إسلامية في المصارف العمومية التقليدية، حيث يعتبر النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، الذي تضمنه العدد 73 من الجريدة الرسمية، الصادر في 09 ديسمبر 2018، أول نص قانوني ينظّم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال تحديد شروط الترخيص من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة بممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والتي سمّيت في النظام بالصيرفة التشاركية.

وقد عرّفها هذا النظام كما يلي: تعدّ عمليات مصرفية متعلّقة بالصيرفة التّشاركية كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلّق بالنقد والقرض المعدّل والمتمم، والمتمثلة في عمليات تلقّي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتّب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد وتخصّ هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ الاستصناع؛ السلم؛ وكذا الودائع في حسابات الاستثمار[1].

كان أوّل إطلاق للنوافذ الإسلامية بالمصارف التقليدية، في البنك الوطني الجزائري، بتاريخ 04 أوت 2020، حيث أشرف على إطلاقها الوزير الأول، الذي أكّد أن العمل بالصيرفة الإسلامية يدخل ضمن توجيهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية وتنويع منتجاتها وخدماتها، والعمل على تعميمها تدريجيا بالاعتماد على طرق علمية دقيقة في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية لكسب ثقة المواطن، كما أضاف أنه يمكن الاستفادة كذلك من تجارب البلدان الإسلامية التي سبقتنا في هذا المجال[2].

[1] المادة 02، النظام رقم 18- 02، المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، 2018، ص 21.

[2] وزارة المالية، البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، متوفرة على الرابط:
https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/414-2020-11-08-10-42-19، تاريخ الاطلاع: 2022/01/22.

المبحث الثالث: دول أوروبية رائدة في الشمول المالي

نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على بعض التجارب الأوروبية الرائدة في الشمول المالي، فقد اخترنا عرض ثلاث تجارب، ممثّلة في كل من تجربة مملكة السويد وتجربة بلجيكا وأخيرا تجربة ألمانيا. ونختتم المبحث بتقديم أهمّ الدّروس المستفادة من هذه التجارب.

المطلب الأول: تجربة مملكة السويد كمجتمع بلا نقدية ومساهمة ذلك في تعزيز الشمول المالي

تُعدّ مملكة السويد دولة رائدة في مجال الشمول المالي، وقد أكّدت الإحصائيات بأن نسبة مستخدمي الحسابات المصرفية هناك بلغت 100 %، كذلك بلغت نسبة مستخدمي الهواتف النقالة، والإنترنت 98% وأيضا تعتمد استكهولم على تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة، فقد جاءت السويد في المرتبة الأولى من خلال تقييم لجنة الابتكار التابعة للمفوضية الأوروبية خلال الربع الأخير من سنة 2019، حيث وصلت إلى مجتمع بلا نقدية[1]، وحسب قاعدة بيانات الشمول المالي لسنة 2021، بلغت نسبة البالغين الذين يملكون حسابات 100 بالمائة، وبلغت نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات 100 بالمائة، في حيت بلغت نسبة الفقراء البالغين الذين يملكون حسابات 99 بالمائة[2]، ممّا يعكس المستوى العالي في الشمول المالي الذي بلغته مملكة السويد.

أولا: مظاهر تحوّل مملكة السويد إلى مجتمع لا نقدي

تسعى مملكة السويد إلى التحوّل كلّيا إلى مجتمع لا نقدي، أي لا وجود للدفع نقدا في كل مجالات الحياة، والتركيز على الدفع الإلكتروني بأشكاله المختلفة، من بطاقات ائتمان ودفع عن طريق الهاتف المحمول وغير ذلك من وسائل الدفع الحديثة.

---

[1] بوابة الدفع الإلكتروني "vapulus"* متوفرة على الرابط التالي:
https://www.vapulus.com/ar/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A/ ، تاريخ الاطلاع : 2021/04/25.

*بوابة الدفع الإلكتروني "vapulus" أطلقتها شركة "vapulus" المتخصّصة في خدمات الدفع الإلكتروني في مصر، وتهدف إلى تحقيق الشمول المالي عبر تنفيذ التقنيات المصرفية المتطورة، والتي يمكن لأيّ شخص الوصول إليها، سواء المستهلك أو التاجر، تقدم تطبيقات تتيح إجراء العديد من معاملات الدفع الإلكتروني.

[2] The Global Findex Database 2021, Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19, p 196.

1. انخفاض مستمرّ في التعاملات النقدية

عملت السلطات النقدية في مملكة السويد، على تشجيع وتسهيل عملية التحول السريع عن نظام النقد، لأسباب تتعلق بالرقابة المالية التي يَسْهل تحقيقها في حالة وجود الأموال في أرصدة مصرفية، وأسهم ذلك في حدوث تحوّلات جذرية على بنية التحركات المالية للأفراد والمؤسسات، لدرجة أصبحت نموذجاً يحتذى به في هذا الإطار، فتقلّصت التعاملات المالية المباشرة بالنقد بشكل متسارع لصالح التعامل أكثر بالبطاقات المصرفية كخيار مفضّل.

2. الكرونة الرقمية

يتراجع استخدام الأوراق النقدية والعملات المعدنية في المجتمع السويدي، وفي الوقت نفسه تتسارع التطورات التكنولوجية فيما يتعلق بالنقود الإلكترونية وطرق الدفع، حيث تعدّ السويد من البلدان التي تزداد فيها المدفوعات الرقمية بشكل أسرع، في حين تتمثّل مهمة البنك المركزي السويدي في تعزيز نظام دفع آمن وفعّال، وهي مهمّة قد تكون أكثر صعوبة إذا لم تعُدْ غالبية الأسر والشركات تستخدم النقود كوسيلة للدفع في المستقبل، واستجابة للتهميش المتزايد للنقد، يبحث البنك المركزي السويدي فيما إذا كان من الممكن إصدار مُكمّل رقمي للنقد "الكرونة الإلكترونية"[1].

3. الدفع باستخدام الهاتف

يتمتّع السويديون بحسّ تقني عال، وتجلّى ذلك في طرح تطبيقات وبرامج على الهواتف الذكية، تساعد على تسهيل التعاملات الرقمية، وأهمها برنامج سويش "swish"، الذي يعتمد عليه نصف المجتمع السويدي وتستخدمه المصارف الكبرى لتحويل الأموال من حساب لآخر.

يقوم العديد من الأشخاص بالدّفع عن طريق الهاتف المحمول باستخدام "swish"، حيث أصبحت التجارة الإلكترونية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول أكثر شيوعا، وأصبحت تطبيقات الدفع الأخرى مثل "Apple pay" و"Google pay" أكثر شيوعا أيضا، ويمتلك حوالي 5 بالمائة من الشباب في السويد شكلا

[1]Riksbank*, E-Krona, Available at the link: https://www.riksbank.se/en-gb/payments--cash/e-krona/, view date:30/04/2021.
*The Riksbank is Sweden's central bank in Swedish.

من أشكال العملة المشفرة كالبتكوين "Bitcoin"[1]، وتشير الإحصائيات إلى أن غالبية الشباب بين عمر 18 و24 سنة يمكِنهم الوصول إلى "Swish"و"Bitcoin" وغيرها من العملات المشفّرة وتطبيقات الدفع الأخرى، وخلال فترة الوباء بدأ كبار السن في استخدام "Swish"[2].

ثانيا: مزايا تحوّل السويد إلى مجتمع لا نقدي

يؤكّد نيكلاس آرفيدسون، الأستاذ بمعهد "كيه تي إتش" الملكي للتكنولوجيا وخبير أنظمة الدفع في السويد، أن هذا التحوّل قد يعود بالنّفع، إلى حدّ كبير، على منظومة الاقتصاد في السويد، ويصبّ في مصلحة البلد بالطبع، فالتعاملات الإلكترونية تختصر الوقت والتكلفة عمومًا، فضلًا عن كونها أعلى كفاءة، ويتمتع الدفع الإلكتروني، بالعديد من المميزات التي جعلته ينتشر بهذه الصورة الواسعة، خلال فترة وجيزة، حيث يتمتع حامل بطاقة الدفع الإلكتروني بالعديد من المزايا، وإن اختلفت قليلًا وفقًا لنوع البطاقة التي يحملها، على النحو التالي[3]:

- سهولة ويسر كبير جدًا في عملية الاستخدام لا تُقارن على الإطلاق بالطرق التقليدية في الدفع وتعقّد خطواتها؛
- درجة عالية من الأمان، وتجنّب مخاطر حمل النقود التي قد تتعرّض لعمليات السرقة؛
- في حالة البطاقة المصرفية الائتمانية يحصل العميل على فترة كبيرة للائتمان، فيُمكنهُ شراء ما يُريدهُ ثم الدفع للمصرف فيما بعد؛
- انخفاض تكلفة تداول النقود، والتي تقلّ كثيرًا عن الطرق التقليدية في الدفع؛
- تكسير كافة الحدود الجغرافية والمكانية، فبإمكانه إجراء أي عملية تجارية بغض النظر عن المكان الموجود بهِ الطرف الآخر؛

[1] Riksbank, The payment market is being digitalized, available at the link : https://www.riksbank.se/en-gb/payments--cash/payments-in-sweden/payments-in-sweden-2020/1.-the-payment-market-is-being-digitalised/many-people-make-payments-by-mobile-for-example-with-swish/, view date: 22/04/2022.

[2] Ibid.

[3] بوابة الدفع الإلكتروني "vapulus"، الدفع الإلكتروني.. كيف سيطر على اقتصاد مملكة السويد؟، متوفرة على الرابط التالي:
https://www.vapulus.com/ar/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%9F/، تاريخ الاطلاع: 2021/05/02.

- توفير الوقت وخاصة عند استخدام الشيكات الإلكترونية، فلا تستغرق تلك الشيكات في كافة الإجراءات الخاصة بها أكثر من 48 ساعة، عكس الشيكات الورقية التي تستغرق الكثير من الوقت.

إضافة لهذه المزايا، يمكّن الدفع غير النقدي من تجنب العديد من التعاملات غير القانونية، على غرار تجارة المخدّرات وغسيل الأموال –لأن مصدر المال يكون معروفا– وكذلك القضاء على تلاعبات الموظفين وأيضا التقليل من التكاليف المتعلقة بالفواتير والطباعة، كما أنه يساهم في إدخال الكتلة النقدية المتداولة خارج الاقتصاد الرسمي بالنسبة للدول التي تعاني من الاقتصاد الموازي.

ثالثا: مساهمة الدفع غير النقدي في تعزيز الشمول المالي

بالإضافة إلى المزايا المذكورة للتحول إلى مجتمع لا نقدي، مما لا شك فيه، أن الاستغناء عن الدفع النقدي والتوجه نحو الدفع الإلكتروني، يتطلب امتلاك حساب لإجراء التعاملات عن طريقه، فمن غير الممكن إجراء تعاملات إلكترونية بدون امتلاك حساب تتم عن طريقه هذه المعاملات، وبالتالي يعني هذا ضرورة امتلاك الجميع لحسابات، في حالة التحوّل إلى مجتمع لا مجال للدفع النقدي فيه، ويعتبر مؤشر امتلاك الحسابات من مؤشرات الشمول المالي، وبالتالي ارتفاع هذا المؤشر يعني ذلك تعزيز الشمول المالي، حيث أنه إذا كان الكل يمتلك حسابا يتعامل به، فيعني ذلك أن الكل مشمول ماليا، وبالتالي لا مجال للاستبعاد المالي في المجتمع اللانقدي.

كما نودّ أن نُنوّه هنا إلى نقطة مهمة، تتمثل في الأمن المعلوماتي، فرغم المزايا المذكورة آنفا على غرار الأمان وتجنب مخاطر السرقة أثناء حمل النقود، إلا أن هذا التحوّل لا يخلو من المخاطر، فبإمكان حدوث طارئ يعطل المنظومة كلها، وبالتالي ضرورة الانتباه لهذا، فهذا التحّول يتطلب توفير المزيد من الحماية لمنظومة الدفع وتحصينها من أي تهديد يمكن أن يؤدي إلى تعطيلها أو التأثير على السير الحسن لها.

رابعا: بعض مؤشرات الشمول المالي في مملكة السويد

حسب قاعدة بيانات الشمول المالي لسنة 2017، نستخلص بعض المؤشرات التالية، التي تبين درجة الشمول المالي العالية في مملكة السويد، نوجزها فيما يلي[1]:

- مؤشر ملكية الحسابات لأكثر من 15 سنة 100 بالمائة؛
- مؤشر ملكية الحسابات لأكثر من 15 سنة بالنسبة للنساء 100 بالمائة؛

[1] Global Partnership for Financial Inclusion, G 20 Financial Inclusion Indicators, Sweden, Available at the link: https://datatopics.worldbank.org/g20fidata/country/sweden, View date: 19/04/2022.

- إجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها في العام الماضي لأكثر من 15 سنة 98 بالمائة؛
- رواتب مستلمة أو تحويلات حكومية إلى حساب لأكثر من 15 سنة 88 بالمائة.

المطلب الثاني: تجربتا بلجيكا وألمانيا في الشمول المالي

تعدّ كل من بلجيكا وألمانيا، من الدول الأوروبية التي بلغت فيها نسبة ملكية الحسابات المصرفية معدلات عالية، حيث قاربت نسبة المائة بالمائة، حسب ما هو متوفر لدينا من بيانات حول الشمول المالي في هذين البلدين، من خلال الابتكارات المصرفية والقروض المصغرة ونشر الفروع المصرفية ونقاط تقديم الخدمات المالية.

أولا: الابتكارات المصرفية والقروض المصغرة في بلجيكا ومساهمة ذلك في تعزيز الشمول المالي

وفقا لآخر نتائج مسوحات أُجريت سنة 2017 ونُشرت سنة 2020، صرَّح 98 بالمائة من الأسر التي شملها المسح أن لديها حسابا جاريا، ويتعلق الأمر بالأسر التي لديها إقامة بالأراضي البلجيكية، باعتبار أن الأسر غير المالكة للوثائق لم يتم تضمينها في العينة[1]، هذه النسبة التي تقترب من المائة تعكس مدى ارتفاع معدلات الشمول المالي في بلجيكا.

1. الخدمات المصرفية الأساسية

من أجل مكافحة الإقصاء المالي والسماح للجميع بالاستفادة من حساب مصرفي، يُلزم القانون جميع المصارف التي تقدّم حسابات جارية بتقديم الخدمة المصرفية الأساسية لجميع الأشخاص الذين لا يتعاملون مع المصارف، والمقيمين بشكل قانوني في بلجيكا، الذين يطلبون ذلك، ومع ذلك يجوز رفض فتح الحساب إذا خالف مقدّم الطلب القانون المتعلق بالوقاية من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[2]. في عام 2019، زاد عدد الخدمات المصرفية الأساسية الجديدة بشكل كبير لم يحدث من قبل بهذه النسبة التي قُدّرت بـ 39.4 بالمائة، حيث فتحت 10 مصارف ما مجموعه 9224 حسابا جديدا[3].

[1] Thérèse Bastin et Anne Fily, rapport sur l'inclusion financière 2020, réseau financité, Fédération Wallonie-Bruxelles, p 28.
[2] Thérèse Bastin et Anne Fily, Op. cit. p 34.
[3] Ibid. p 36.

2. الابتكارات المصرفية في بلجيكا

تسمح التكنولوجيا المصرفية بالوصول إلى جميع الحسابات المصرفية، باستخدام الهاتف المحمول، حيث يمكن إدارة كل شيء في مكان واحد، والدفع السريع عبر الإنترنت، وإزاحة كل الأعمال الورقية، في إطار التوجه نحو رقمنة الخدمات المصرفية، فهي تعمل على تقليص عدد الفروع المصرفية في البلد، في ظل عدم الحاجة إليها، في حال توفر هذه الابتكارات المصرفية، وهو ما توضحه الإحصائيات المتوفرة لدينا حول تناقص عدد فروع المصارف في بلجيكا في السنوات الأخيرة، من سنة لأخرى، والتي نوردها في الجدول التالي رقم (03) كما يلي:

جدول رقم 03: عدد فروع المصارف لكل 100 كم^2 في بلجيكا من سنة 2010 إلى سنة 2019

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	25.2	24.8	24.4	23.4	22.3	21.5	20.3	19.3	16.8	15.4

Source : Thérèse Bastin et Anne Fily, rapport sur l'inclusion financière 2020, réseau financité, Fédération Wallonie-Bruxelles, p 103.

الملاحظ من خلال هذا الجدول، هو تناقص عدد الفروع المصرفية في بلجيكا من سنة لأخرى، حيث انتقل من 25 فرعا لكل 100 كم^2، سنة 2010، إلى 15 فرعا لكل 100 كم^2، سنة 2019، وهو ما يبرّر توجه بلجيكا نحو رقمنة خدماتها المصرفية وتشجيع الابتكارات التكنولوجية المالية.

3. نحو التوجه إلى الاستغناء عن النقد في بلجيكا

ما يبرّر أيضا توجه بلجيكا نحو تعميم الدفع الإلكتروني والاستغناء عن الدفع النقدي، هو تناقص عدد أجهزة الصراف الآلي والمبالغ التي يتم سحبها منها، في السنوات الأخيرة، حسب ما لدينا من إحصائيات، والتي يبينها الجدولان التاليان رقم (04) ورقم (05) كما يلي:

جدول رقم 04: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في بلجيكا من سنة 1993 إلى سنة 2019

السنة	1993	2000	2010	2018	2019
عدد أجهزة الصراف الآلي	2786	6673	8312	7869	7460

Source : Thérèse Bastin et Anne Fily, rapport sur l'inclusion financière 2020, réseau financité, Fédération Wallonie-Bruxelles, p 104.

الملاحظ من الجدول هو أن عدد أجهزة الصراف الآلي في بلجيكا في تزايد مستمر من سنة 1993 إلى غاية سنة 2010، مما يبرّر زيادة انتشار نقاط تقديم الخدمات المالية، مما يعزّز الشمول المالي، ثم بدأ العدد في الانخفاض ابتداء من سنة 2018، وهو ما يعكس بداية التخلّي عن هذه الأجهزة لعدم الحاجة للنّقد، في ظلّ التوجه نحو الدفع الإلكتروني، وبالتالي تسوية الالتزامات عن طريق الإنترنت والهاتف المحمول، دون الحاجة لهذه الأجهزة، أما بالنسبة لعدد السحوبات عبرها فنلخصها في الجدول التالي رقم (05) كما يلي:

جدول رقم 05: تطور عدد السحوبات من أجهزة الصراف الآلي في بلجيكا من سنة 2000 إلى سنة 2019 (الوحدة مليون)

السنة	2000	2005	2010	2015	2018	2019
عدد السحوبات	201.2	252.6	287.4	290.4	264.2	239.5

Source : Thérèse Bastin et Anne Fily, rapport sur l'inclusion financière 2020, réseau financité, Fédération Wallonie-Bruxelles, p 104.

الملاحظ من الجدول هو ارتفاع عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي من سنة 2000 إلى سنة 2015، مما يعكس مدى استخدام أجهزة الصراف الآلي، والذي بدوره يعزز بُعد استخدام الخدمات المالية، ثم بدأ العدد في الانخفاض ابتداء من سنة 2018، وهو ما يعكس قلّة الحاجة للنقد، في ظلّ التوجه نحو الدفع الإلكتروني.

4. القروض المصغرة

توجد في مختلف المجتمعات طبقات أو فئات من ذوي الدخول المنخفضة، تحتاج لتمويلات تتماشى مع احتياجاتها وقدراتها، مما يتطلّب ضرورة وجود هياكل أو مؤسسات تقدم تمويلات لهذه الفئات، لتضمينها ماليّا، ونجد في المجتمع البلجيكي، هيئة تسمى "Crédal"، تقدم قروضا مصغرة، كما لها عدّة عروض مختلفة.

تعدّ "Crédal" جمعية تعاونية هدفها الاجتماعي هو بناء مجتمع أكثر عدالة وتضامنا، خاصة فيما يخص استخدام الأموال، وتتمثل عروضها فيما يلي[1]:

- الائتمان البديل، فبالإضافة إلى القروض المقدّمة إلى الجمعيات والمشاريع الجماعية والمواطنين، تُموّل الأعمال المستدامة والمؤسسات المستبعدة من النظام المصرفي والأفراد ذوي الدخل المنخفض؛

[1] CREDAL, présentation, disponible sur le lien : https://www.credal.be/presentation, consulter le : 13/02/2022.

- دعم المشاريع بتقديم استشارات في مجال الاقتصاد التضامني وتوجيه الراغبين في تأسيس مشاريعهم الخاصة؛
- في عام 2020، منحت ما لا يقل عن 879 قرض بشروط ميسرة، وبفضل التمويل المناسب لها طَوّرت 142 منظمة تعاون مشاريعها، وأنشأ 101 من أصحاب المشاريع مشاريعهم، وتمَكَّن 636 شخص من تحسين مستوى معيشتهم اليومية، كما أجرت 215 لقاء توجيهي فردي، وتابعت 350 مشارك خلال برامج تدريب ودعم مختلفة ونَفّذت 18 مهمة استشارية.

وبالنسبة للقروض المصغرة التي منحتها "Crédal" والمبالغ الإجمالية لها، خلال الفترة من 2003 إلى 2018، نلخصها في الجدول التالي رقم (06) كما يلي:

جدول رقم 06: القروض المصغرة الممنوحة من طرف "Crédal" في بلجيكا خلال الفترة من 2003 إلى سنة 2018 (بالأورو)

السنة	عدد القروض الممنوحة	المبلغ الإجمالي
2003	5	17 021
2004	59	126 232
2005	88	258 065
2006	147	436 400
2007	187	526 311
2008	265	846 210
2009	474	2 088 653
2010	469	2 422 416
2011	613	3 089 093
2012	628	3 176 055
2013	645	3 606 936
2014	536	2 659 946
2015	786	4 206 777
2016	770	3 832 493
2017	911	5 106 032
2018	815	4 519 201

Source : Adèle Bero et Anne Fily, rapport annuel sur l'inclusion financière en Belgique 2019, réseau financité, Fédération Wallonie-Bruxelles, p 99.

الملاحظ من الجدول هو ارتفاع عدد القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئة، وزيادة المبالغ المخصصة لها، ممّا يعني تضمين فئات جديدة ماليّا، كما يعكس ذلك أيضا دور مثل هذه الهيئات في تعزيز الشمول المالي، من خلال توفير تمويلات تتماشى وقدرات جميع فئات المجتمع.

ثانيا: تجربة ألمانيا في الشمول المالي

تعد ألمانيا من الدول الأوروبية الرائدة في الشمول المالي، من خلال التعامل مع المصارف واستخدام الخدمات المالية، مما جعلنا نختارها في دراستنا من بين التجارب الرائدة في هذا المجال، بغية الاستنباط منها، كباقي التجارب الناجحة، من خلال تسليط الضوء على نظامها المالي ومؤشرات الشمول المالي بها.

1. نظرة عامة حول النظام المالي الألماني

النظام المالي الألماني قائم على المصارف، يعتمد على هيكل أصلي من ثلاث ركائز للمصارف الشاملة، ويتألف من المصارف التجارية الخاصة، ومصارف الادّخار العامة، والمصارف التعاونية، حصة المصارف العامة أعلى بكثير مما هي عليه في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. ففي ديسمبر 2013، استحوذت المصارف التجارية الخاصة على 36.4٪، ومصارف الادخار العامة 29٪، والمصارف التعاونية 13.6٪ من إجمالي الأصول[1]، ويبين الجدول أدناه، أن أسواق التجزئة المصرفية، خلال ديسمبر 2013، تهيمن عليها مصارف الادّخار العامة، وهي تمثل 35٪ من إجمالي الفروع، و41٪ من ودائع المستهلكين، و31٪ من القروض الاستهلاكية، و43٪ من الحسابات الجارية، و45٪ من البطاقات المصرفية للعملاء، و42٪ من القروض للمؤسسات المحلية، و42٪ من القروض لأصحاب الأعمال الحرة، ونوضح ذلك في الجدول التالي رقم (07):

جدول رقم 07: حصص السوق للمجموعات المصرفية في ألمانيا خلال ديسمبر 2013 (بالنسبة المئوية)

البيان	الركيزة الأولى: المصارف التجارية	الركيزة الثانية: مصارف الادخار العامة	الركيزة الثالثة: مصارف تعاونية	مؤسسات الائتمان المتخصصة
الفروع	27	35	33	5
ودائع الأفراد	33	41	27	0.4

[1] Doris Neuberger, Financial Inclusion, Regulation, and Education in Germany, ADBI Working Paper Series, Asian Development Bank Institute, n° 530, June 2015, p4.

قروض للأفراد	30	31	23	15
الحسابات الجارية	29	43	28	0
على الإنترنت	38	34	28	0
البطاقات المصرفية للعملاء	28	45	27	0.2
قروض للمؤسسات المحلية	27	42	12	18
قروض لأصحاب الأعمال الحرة	19	42	31	8

Source: Doris Neuberger, Financial Inclusion, Regulation, and Education in Germany, ADBI Working Paper Series, Asian Development Bank Institute, n° 530, June 2015, p5.

2. الشمول المالي في ألمانيا

يُوفّر النظام المالي الألماني مستوى عاليا من الشمول المالي، يُقاس من خلال التعامل مع المصارف واستخدام الخدمات المالية[1]، حيث تمّ قيّاس الشمول المالي وفق ثلاثة أبعاد: الانتشار الجغرافي والاستخدام وجودة الخدمات المالية، واعتماد المؤشرات المعتادة للتواصل وهي الانتشار الجغرافي أو الديموغرافي مثل عدد الفروع لكل 1000 كيلومتر مربع أو 1000 بالغ، واستخدام النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الودائع المنتظمة أو حسابات القروض أو بوليصة التأمين، والنسبة المئوية للمؤسسات التي لديها قروض مصرفية، خلال ديسمبر 2013، كما هو مبين في الجدول رقم (08):

[1]Doris Neuberger, Op. cit. p1.

جدول رقم 08: الانتشار الجغرافي للفروع واستخدام الخدمات المصرفية في الركائز المصرفية الثلاثة في ألمانيا خلال ديسمبر 2013

البيان	الركيزة الأولى: المصارف التجارية	الركيزة الثانية: مصارف الادخار العامة	الركيزة الثالثة: مصارف تعاونية	المجموع
عدد الفروع لكل 1000 بالغ	0.15	0.20	0.19	0.54
ودائع الأفراد لكل 1000 بالغ (بالأورو)	8 159 923	10 218 734	6 628 368	25 007 025
قروض للأفراد لكل 1000 بالغ (بالأورو)	4 741 870	4 940 952	9 594 531	13 277 353
الحسابات الجارية لكل 1000 بالغ	42 031	62 314	40 064	144 408
على الإنترنت	30 338	27 421	22 081	79 840
بطاقات العملاء المصرفية لكل 1000 بالغ	42 081	67 522	39 914	149 517
قروض للمؤسسات المحلية حسب عددها (بالأورو)	65 742	101 754	29 154	196 649
قروض لأصحاب الأعمال الحرة (بالأورو)	16 926	37 047	27 116	81 088

Source: Doris Neuberger, Financial Inclusion, Regulation, and Education in Germany, ADBI Working Paper Series, Asian Development Bank Institute, n° 530, June 2015, p6.

هذه المعطيات الخاصة بألمانيا إذا ما قورنت بمتوسطات الاتحاد الأوروبي، فهي تفوقها، مما يعكس المستوى العالي للشمول المالي الذي حققته ألمانيا، مقارنة بباقي الدول الأوروبية، فمثلا بالنسبة للكثافة المصرفية، "تقدر

كثافة الشبكة المصرفية في ألمانيا فرع واحد لكل 1750 نسمة، وتقدر في سويسرا بفرع واحد لكل 2000 نسمة، وفي فرنسا فرع لكل 4000 نسمة[1].

3. بعض مؤشرات الشمول المالي في ألمانيا

حسب قاعدة بيانات الشمول المالي لسنة 2017، نستخلص بعض المؤشرات التالية، التي تبيّن درجة الشمول المالي في ألمانيا، نوجزها فيما يلي[2]:

- مؤشر ملكية الحسابات لأكثر من 15 سنة 99 بالمائة؛
- مؤشر ملكية الحسابات لأكثر من 15 سنة بالنسبة للنساء 99 بالمائة؛
- إجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها في العام الماضي لأكثر من 15 سنة 98 بالمائة؛
- رواتب مستلمة أو تحويلات حكومية إلى حساب لأكثر من 15 سنة 74 بالمائة.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجارب دول أوروبية رائدة في الشمول المالي

بعد تناولنا لهذه التجارب الأوروبية الرائدة في الشمول المالي، جعلنا نستنبط منها دروسا يمكن أخذها بعين الاعتبار في حال تبني استراتيجيات هادفة لتعزيز الشمول المالي، على غرار تعميم الدفع الإلكتروني المستلهم من تجربة مملكة السويد، الابتكارات المصرفية والقروض المصغرة المستنبطة من التجربة البلجيكية، ونشر وتوسيع نقاط تقديم الخدمات المصرفية المستلهمة من التجربة الألمانية.

أولا: مساهمة تعميم الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي

من خلال تناولنا لتجربة مملكة السويد التي رأينا بأنها وصلت إلى مجتمع بلا نقدية، ومساهمة ذلك في تعزيز الشمول المالي، حيث يتطلب ذلك ضرورة امتلاك حساب للتعامل به، في ظل عدم الحاجة للنقد، مما يعزّز مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية، ولكن ذلك يستدعي توفّر معرفة تقنية عن استخدام التطبيقات والبرامج على الهواتف الذكية، مما يتطلّب ضرورة التوعية والتثقيف المالي وتَوفُّر الحسّ التقني العالي للتّكيف مع المستجدات التكنولوجية.

[1]SAM Hocine, Analyse du niveau d'inclusion financière en Algérie, étude empirique sur les communes de la wilaya de Tizi-Ouzou : état des lieux et perspectives, THESE DE DOCTORAT en Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques, des sciences de gestion et de sciences commerciales, Université MOULOUD MAMMERI de TIZI OUZOU, 2019, p23.

[2] Global Partnership for Financial Inclusion, G 20 Financial Inclusion Indicators, Germany, Available at the link: https://datatopics.worldbank.org/g20fidata/country/germany, View date: 14/02/2022.

ثانيا: دور التعامل مع المصارف في تعزيز الشمول المالي

يُعتبر التعامل مع المصارف واستخدام الخدمات المالية التي تقدّمها، من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز الشمول المالي، وهذا ما رأيناه من خلال تناولنا للتجربة الألمانية، من حيث الإحصائيات المتحصل عليها حول التعامل مع مختلف ركائز النظام المصرفي، حيث أن العمل على نشر نقاط تقديم الخدمات المصرفية يعزز دائرة الشمول المالي.

ثالثا: مساهمة الابتكارات المصرفية في تعزيز الشمول المالي

يعتبر إدخال الهاتف المحمول في المجال المصرفي والعمل على رقمنة الخدمات المصرفية، من العوامل المساهمة في تسهيل إدارة الحسابات من مكان واحد، مما يشجّع على استخدام هذه الابتكارات نظرا لمزاياها العديدة وبالتالي جلب الكثير من مستخدميها.

كما أن للدّفع الإلكتروني دورا كبيرا في بداية التخلّي عن نقاط تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، على غرار فروع المصارف، وأجهزة الصراف الآلي التي لم تعد مؤشرا على انتشار نقاط تقديم الخدمات المصرفية، في الدول التي وصلت إلى مجتمعات لا نقدية.

رابعا: مساهمة القروض المصغرة في تعزيز الشمول المالي

تعتبر القروض المصغرة من الآليات المستحدثة لتمكين الفئات من ذوي الدخول المنخفضة من الاستفادة هي الأخرى من تمويلات، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية، ومع إشراكها في ذلك تكون قد ضُمِّنَت ماليا وبالتالي تعزيز الشمول المالي، مما يستوجب خلق هيئات تختص في مثل هذه التمويلات الصغيرة، وقد لمسنا ذلك خلال تناولنا للتجربة البلجيكية، من خلال الجمعية التعاونية "Crédal".

وعلى غرار التجربة البلجيكية، فقد اهتمت الجزائر بالفئات الهشة المهمشة من النظام المالي، من خلال توفير تمويلات تتماشى وقدراتها واحتياجاتها والعمل على تضمينها ماليا، فقد أنشأت بذلك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل[1]، حيث تتمثل المهام الأساسية لها فيما يلي[2]:

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تقديم الوكالة، متوفرة على الرابط: https://www.angem.dz/ar/article/presentation/، تاريخ الاطلاع: 2022/01/04.

[2] صالحي ناجية وبن عمارة نوال، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد 06، 2015، ص 135.

- منح قروض مصغّرة بدون فوائد موجّهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سنة 18 فما فوق، ويملكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين؛
- تقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغّر؛
- تسيير القرض المصغّر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إقامة علاقات متواصلة مع المصارف والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع أو المشاركة في تحصيل الديون غير المسدَّدة في آجالها.

كما تمنح الوكالة العديد من الامتيازات والمساعدات مجانا نذكر منها[1]:

- تضمن الدّعم والنصح والمتابعة التقنية والمرافقة؛
- منح القرض دون فوائد؛
- إمكانية الاستفادة من تكوين مجاني في تسيير المؤسسات الصغيرة؛
- إمكانية المشاركة في الصالونات التي تنظمها الوكالة بشكل دائم وفي جميع أنحاء الوطن.

كما تساهم في تقليص الفجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية، حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة من طرف الوكالة إلى غاية 30 سبتمبر 2021 لفئة النساء 63.57 بالمائة، مقابل 36.46 بالمائة لفئة الرجال، وأيضا تضمين غير المتعلمين ماليا، حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة لذوي التعليم المتوسط 49.95 بالمائة مقابل 14.31 بالمائة لذوي المستوى الثانوي و4.05 بالمائة لذوي المستوى الجامعي، هذا بالإضافة إلى إسهامها في تضمين الفئات الخاصة على غرار ذوي الإعاقة أو المحبوسين المفرَج عنهم، حيث بلغت حصيلة التمويل الذي منحته الوكالة للفئات الخاصة 4936 عملية تمويل إلى غاية 30 سبتمبر 2021 [2].

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صيغ التمويل، متوفرة على الرابط: https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/، تاريخ الاطلاع: 2022/01/04.

[2] الإحصائيات مستنبطة من موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، القروض الممنوحة، متوفرة على الرابط: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/، تاريخ الاطلاع: 2022/01/04.

خلاصة:

من خلال عرضنا لهذه التجارب الناجحة في مجال الشمول المالي، من مختلف قارات العالم، واختلاف الطرق والآليات التي تم الاعتماد عليها من طرف هذه الدول، نستخلص مدى أهمية التكنولوجيات الحديثة، التعاونيات الائتمانية والادخار، الهوية الرقمية، الإصلاحات الريفية، الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، التمويل الإسلامي والقروض المصغرة في تعزيز الشمول المالي.

بعدما تطرّقنا للتجارب الإفريقية، أدركنا مدى أهمية إقحام قطاع الاتصالات في القطاع المالي، على غرار استخدام الهاتف المحمول في تحويل الأموال عبره، كما هو الحال في كينيا وتنزانيا ورواندا، بالإضافة إلى دور التعاونيات الائتمانية والادخار، في تعزيز الشمول المالي، مثلما رأيناه في التجربة الرواندية أيضا.

ومن التجارب الآسيوية، نستقي أهمية الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة، والاهتمام بالمناطق الرّيفية المستبعدة وضرورة الاستثمار فيها والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، على غرار دولة الصين الشعبية، وكذلك التمويل الإسلامي ومساهمته في تعزيز الشمول المالي من خلال التجربة الماليزية التي تعتبر رائدة عالميا في التمويل الإسلامي.

ومن التجارب الأوروبية نستفيد أهمية تعميم الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي من خلال تجربة مملكة السويد، وأهمية نشر نقاط تقديم الخدمات المصرفية كما هو الحال في التجربة الألمانية، وكذلك أهمية الإقراض الأصغر، والاهتمام بذوي الدخول المنخفضة وإشراكهم في النظام المالي في تعزيز الشمول المالي، بتقديم خدمات مالية لهم، حسب قدراتهم ومتناولهم، وهذا ما تعكسه تجربة بلجيكا.

هذه الاختلافات في مجالات النجاح والرّيادة، هي ما جعلنا نختارها بغية التنويع في التجارب المتناولة في دراستنا، ومحاولة إثرائها بالآليات المختلفة المعتمدة من طرف هذه الدول، لإرساء الشمول المالي، كما نودّ التنويه إلى أن نجاح دولة ما في مجال معين لا يعني بالضرورة أن يكون ناجحا في أي دولة أخرى، مما يبرّر تنوع الاستراتيجيات الهادفة لتعزيز الشمول المالي وفق خصوصية كل بلد.

بعد عرضنا لهذه التجارب المختلفة في هذا الفصل، بغية الاستلهام منها، نُعرّج على حالة الجزائر في الفصل الموالي، من خلال تناولنا لدراسة تحليلية لواقع استخدام وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية ودوره في إرساء الشمول المالي بالجزائر، لمعرفة مدى مساهمة هذه الوسائط في جلب مستخدمين آخرين للخدمات المالية عبرها.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ودوره في إرساء الشمول المالي بالجزائر

تمهيد:

بعد تناولنا لعدة تجارب دولية رائدة في مجال الشمول المالي، نُعرّج في هذا الفصل على تجربة الجزائر، من خلال تطرّقنا لواقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ودوره في إرساء الشمول المالي، فالجزائر كغيرها من الدول التي أدركت مدى أهمية الشمول المالي، تبنّت استراتيجيات وطنية لتحقيقه، بدءا بالعمل على تحديث منظومتها المصرفية، باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية ومحاولة تعميمها.

أمام التطور الذي تشهده المنظومة المصرفية العالمية، وَجَب على الجزائر مسايرة ذلك، والحذو وراء المستجدات في هذا القطاع، فقد أصبح تحديث المنظومة المصرفية الجزائرية أمراً ضرورياً في العصر الراهن، في ظل التّطور الكبير الذي شهده العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكان لزاماً على المصارف والمؤسسات المالية أن تستفيد من هذه الثورة التكنولوجية، بما يُمكّنها من توفير آليات جديدة لوسائل الدفع، لرفع مستوى الخدمات والارتقاء بها، للحصول على رضا وثقة المتعاملين، وقد شرعت الجزائر في تقديم بعض وسائل الدفع الإلكترونية من خلال إصدار البطاقات المصرفية، ووضع الموزعات الآلية ونهائيات الدفع الإلكتروني، وكذا الانضمام إلى شبكات الدفع العالمية.

نتناول في هذا الفصل –من خلال هذه الدراسة التحليلية– دور استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في إرساء الشمول المالي في الجزائر، لنُبرز أهمية هذه الوسائل الحديثة في الترغيب في استخدامها كبديل للوسائل التقليدية، واستقطاب فئات جديدة بمزاياها المتعدّدة. ويتم تغطية هذا الفصل من خلال تناول المباحث التالية:

- **جهود الجزائر لعصرنة نظامها المصرفي؛**
- **وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية المستخدمة في الجزائر؛**
- **دور وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية في إرساء الشمول المالي بالجزائر.**

المبحث الأول: جهود الجزائر لعصرنة نظامها المصرفي

سعت الجزائر لعصرنة منظومتها المصرفية بما يتوافق مع المعايير والمستجدّات الدّولية، بالتعاون مع هيئات دولية، حيث قامت بإنشاء عدة شركات وهيئات، من شأنها المساهمة في عصرنة الخدمات المصرفية، وكانت أول خطوة هي تأسيس شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "SATIM" سنة 1995، وسنتناول في هذا المبحث: الهيئات المنشأة في إطار عصرنة الخدمات المصرفية؛ أنظمة الدفع الإلكتروني في الجهاز المصرفي الجزائري، وأخيرا البيئة التشريعية والقانونية للدفع الإلكتروني في الجزائر وحمايته.

المطلب الأول: الهيئات المنشأة في إطار عصرنة الخدمات المصرفية

من بين جهود الجزائر لعصرنة نظامها المصرفي تأسيس شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، والتي بدورها تشرف على شبكة النقد الآلي بين البنوك، بالإضافة إلى شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية، والتي تعتبر أول تجربة للجزائر في مجال تقديم خدمات مصرفية على الخط، وأخيرا تجمع النقد الآلي.

أولا: شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك

تأسست عام 1995- بمبادرة من المجتمع المصرفي- شركة تابعة لسبعة مصارف في الجزائر ومؤسسة "CNMA" للتأمين، وتعد المشغِّل الوحيد للدّفع الإلكتروني بين المصارف في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث المصارف، وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة[1]، ويتمثل هذا المجتمع المصرفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛ القرض الشعبي الجزائر؛ البنك الوطني الجزائري؛ البنك الخارجي الجزائري؛ بنك التنمية المحلية؛ بنك البركة؛ الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

1. **مهامها:** تتمثل فيما يلي[2]:

- العمل على تطوير واستخدام طرق الدفع الإلكتروني؛

[1] الموقع الرسمي لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، متوفرة على الرابط: https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-13-08-37.html تاريخ الاطلاع 2021/07/04.

[2] الموقع الرسمي لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، متوفرة على الرابط: https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-11-20-07.html تاريخ الاطلاع: 2021/07/04.

- إنشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر، والمشاركة في تنفيذ القواعد بين المصارف لإدارة منتجات الدفع الإلكتروني؛
- دعم المصارف في إنشاء وتطوير منتجات الدفع الإلكتروني، وتخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي، وتنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم عمل نظام الدفع الإلكتروني بمكوناته المختلفة؛
- تُوفِّر وظائف الاتصال والإدارة لأجهزة الصراف الآلي؛
- تشارك العديد من المصارف في شبكة الخدمات المصرفية الإلكترونية بين المصارف للسحب النقدي، بما في ذلك سبعة مصارف المساهمين ومؤسسات أخرى، لاسيما بريد الجزائر، " Société Générale" الجزائر، "BNP Paribas" الجزائر، "Housingbank"، " Algéria Gulf Bank"، "Natixis"، "Fransabank"، Hong Kong & Shanghai Banking Corporation ''HSBC''، ''ABC'' Arab Banking، المصرف العربي ومصرف السلام.

2- خدماتها: تتمثل في الخدمات الوطنية والدّولية التالية:

1.2. الخدمات الوطنية: تتمثل فيما يلي[1]:

- توجيه المعاملات والسّحب من أجهزة الصراف الآلي والدّفع على محطات الدفع الإلكترونية؛
- الدفع عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية)، ومراقبة النشاط النقدي، ومكافحة الغش وإدارة المنازعات؛
- تخصيص بطاقة "CIB" وطباعة الرموز السرية (رمز "PIN" وكلمة مرور الدفع الإلكتروني)؛
- تخصيص الشيكات، خدمة مقدمة منذ سنة 1996، وهو النشاط الأول لـ "SATIM" الذي يقدم لجميع المؤسسات المصرفية دفاتر شيكات موحدة وآمنة، من أنواع مختلفة مُخصَّصة لعملاء الوكالات المصرفية الخاصة والحكومية، للأفراد والشّركات في جميع أنحاء الوطن.

2.2. الخدمات الدولية: تتمثل فيما يلي[2]:

- توجيه المعاملات إلى الشبكات الدولية ومعالجة التدفق وإصدار وتخصيص بطاقات ماستر كارد؛
- السحب من أجهزة الصراف الآلي والدفع على محطات الدفع الإلكترونية؛

[1] الموقع الرسمي لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، متوفرة على الرابط: https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-13-06-15/2021-04-22-07-22-09.html تاريخ الاطلاع 2021/07/04.

[2] الموقع الرسمي لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، متوفرة على الرابط: https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-13-06-15/2021-04-22-07-55-04.html تاريخ الاطلاع: 2021/07/04.

- مكافحة الغش واسترداد التكاليف.

3- الأعضاء في شبكة النقد بين البنوك ونظام الدفع الإلكتروني: تتكون من تسعة عشر (19) عضوا، كما هو موضح في الشكل (انظر الملحق رقم 01)، أما نظام الدفع الإلكتروني فهو مُلخَّص في الشكل (انظر الملحق رقم 02).

ثانيا: شبكة النقد الآلي بين البنوك "RMI"

قامت شركة "SATIM" بإنشاء شبكة النقد الآلي بين البنوك، " RMI: Réseau Monétique Interbancaire"، وذلك لغرض تحقيق المهام والأهداف التالية[1]:

- ضمان قبول البطاقات المصرفية المخصّصة للسحب والدفع التي يتم استخدامها على مستوى الأجهزة الآلية المتواجدة لدى جميع المصارف المنضوية ضمن سلطة "SATIM"؛
- من أجل ضمان تبادل مختلف المعلومات بين المصارف من أجل السير الحسن للبطاقات ومن أجل تفادي تعرّضها لأشكال التزوير؛
- إدماج الأجهزة الآلية للمصارف ضمن الشبكة، من أجل تمكين زبائنهم من استخدام البطاقات للسحب من خلالها؛
- تحويل كل المعطيات المتعلقة باستخدام بطاقات السحب لإجراء المقاصة ما بين المصارف.

ثالثا: شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية "AEBS"

جاءت فكرة إنشاء هذه المؤسسة لمساعدة المصارف الجزائرية على تقديم خدمات الصيرفة على الخط، في ظل عدم سماح قدراتها بذلك، "نتجت عن اتّفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية "DIAGRAM EDI" الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل المعلومات والبيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي: "MAGACT MULTIMEDIA" و"SOFT ANGINERING" ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني "CERIST"، لتَنشأ مؤسسة مختلطة، سُمِّيَت الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية " : AEBS Algeria E-Banking Service"، تُقدِّم خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بُعد وتسيير وأمن تبادل البيانات

[1] فضيل فارس، التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 235.

المالية لجميع المصارف والمؤسسات المالية باختلاف أصناف زبائنها"[1]، وذلك في جانفي 2004، "الهدف الأساسي الذي أُنشئت من أجله هذه الشركة هو تلبية حاجات المؤسسات المالية، واقتراح تقديم الخدمات عن طريق برمجيات متعددة، من خلال اقتراح حلول للمصارف عن بُعد من جهة، وتبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية متعدّدة الأقسام من جهة أخرى"[2].

رابعا: تَجَمُّع النقد الآلي

يُعتبر وضع نظام دفع إلكتروني فعّال من أولويات السلطات، وهو جزء من أدوات عصرنة النظام المصرفي، وجاء إنشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014، ليدعّم هذا النهج الاستراتيجي لتحديد مهام وصلاحيات مجموع فاعلي هذا النظام، يتكوّن تجمع النقد الآلي من 19 عضوا منخرطا، منهم 18 مصرفا وبريد الجزائر، يساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع، والمعايير المطبّقة في هذا المجال، طبقا للتنظيم الساري[3]، والهدف من ذلك هو ترقية النقد الآلي عن طريق تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني.

يُشرف تجمّع النقد الآلي على قيادة نظام النقد الآلي من خلال الوظائف الأساسية التالية[4]:

- إدارة المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الآلي؛
- تعريف المنتجات النّقدية المصرفية وقواعد تطبيقها العملية؛
- تسيير الأرضية التقنية للتوجيه؛
- المصادقة؛
- تسيير الأمن.

المطلب الثاني: أنظمة الدفع الإلكتروني في النظام المصرفي الجزائري

نظرا للتّطورات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري، كان لابد أن يقابلَها تطور في أنظمة الدفع، فباعتبارها من أهم القنوات التي يتمّ عبرها تحويل الأموال وإجراء التّسويات، فقد عكف بنك الجزائر على تبنّي نظامين

[1] كموم عبد القادر، أهمية تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013 – 2014، ص 126.

[2] بوعزة هداية، النظام القانوني للدفع الإلكتروني: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2018-2019، ص 443.

[3] تجمع النقد الآلي، متوفرة على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous تاريخ الاطلاع: 2021/08/19.

[4] المرجع نفسه.

للدّفع، تمثّلا في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة ونظام المقاصة الإلكترونية، والتّخلّي عن المقاصة اليدوية، دخلا حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2006.

أولا: نظام التسوية الإجمالية الفورية: يُعتبر نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الذي وضعه بنك الجزائر، والمسمّى بنظام الجزائر للتسوية الفورية "Algeria Real Time Settlements" أرتس "ARTS" نظاما للتسوية بين المصارف لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام[1]، يرمز لهذا النظام دوليا بالرمز "RTGS" "Real Time Gross Settlments"[2].

1. شروط الانخراط في نظام أرتس "ARTS": يمكن ذكرها فيما يلي[3]:

- بالإضافة إلى بنك الجزائر الذي يشارك في النظام، يُعدّ الانخراط في نظام أرتس "ARTS" حُرّا ومفتوحا للمصارف والمؤسسات المالية، للخزينة العمومية ولبريد الجزائر، وينتمي أيضا المتعاملون المكلَّفون بأنظمة الدفع الأخرى إلى النظام؛

- يستلزم الانخراط في نظام أرتس "ARTS" تقديم طلب الانخراط وموافقة من طرف بنك الجزائر، يتحصل كل مشارك عند الانخراط على الرموز السرية التي تمكّنه من إجراء عملية الدفع؛

- يُمكِن للمنخرط في نظام أرتس "ARTS" أن يختار عند تقديم طلب الانخراط وضعية مشارك مباشر أو مشارك غير مباشر، تخضع موافقة بنك الجزائر عندما يختار المنخرط وضعية المشارك المباشر إلى التحقيقات والإجراءات المعمول بها والتي تبنّاها بنك الجزائر؛

- يُعدُّ المشارك المباشر مشاركا يحوز حساب تسوية في نظام أرتس "ARTS"، وتُربَط أرضيته المسماة بأرضية مشارك بهذا الأخير؛

- يُعتبر المشارك غير المباشر مشاركا يحوز حساب تسوية في نظام أرتس "ARTS"، غير أنه لا يمكنه الاتصال بهذا النظام إلا عن طريق أرضية مشارك خاصة بمشارك مباشر؛

---

[1] بنك الجزائر، المادة 02، النظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005، يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر في 15 جانفي 2006، ص 29.

[2] زغدار أحمد وحميدي كلتوم، تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية "ARTS" في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2015، ص 10.

[3] بنك الجزائر، المواد من 09 إلى 16، النظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005، يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، مرجع سبق ذكره، ص 30.

– يُمكِن للمشاركين أن يُغيّروا وضعياتهم، وفي هذه الحالة يوجه هؤلاء لبنك الجزائر في غضون شهر واحد قبل التاريخ الفعلي للتغيير، يجب على المشارك غير المباشر الذي يرغب في تحويل وضعيته إلى مشارك مباشر أن يخضع للتحقيقات وإجراءات الفحص العادية على مستوى أرضية "مشارك"، يجب على المشارك المباشر الذي يرغب في تغيير وضعيته ليصبح مشاركا غير مباشر أن يقترح حلاّ ليضمن استمرارية الخدمة لصالح المشاركين غير المباشرين الذين يُشكِّل بالنسبة لهم الوسيط التقني؛

– يجب على المشاركين في نظام أرتس "ARTS" أن يتقيّدوا بشروط الأمن التي يحدّدها بنك الجزائر.

2. العمليات المقبولة في نظام أرتس "ARTS": تتمثل فيما يلي[1]:

– يقبل نظام أرتس "ARTS" حصرا معالجة عمليات الدفع المتضمنة لتاريخ قيمة اليوم والتي يجب إدخالها في النظام في نفس التاريخ، فتحسّبا لعملية تحويل نحو الخارج، التي توافق تاريخ قيمتها تاريخ قيمة يوم الجمعة و/أو السبت، يتمّ حتما تحويل مقابل القيمة بالدينار داخل نظام أرتس "ARTS" يوم العمل الأخير من الأسبوع المعني؛

– تتم معالجة داخل نظام أرتس "ARTS" عمليات تحويل القيمة المقابلة بالدينار لعمليات الترحيل التي يوافق تاريخ قيمتها يوم الجمعة، حسب قيمة يوم العمل الأول للأسبوع؛

– يجب معالجة أوامر الدفع عن طريق تحويل لكل مبلغ يعادل أو يفوق المليون دينار، وهذا على مستوى نظام "ARTS"، ويقبل هذا الأخير أوامر الدفع المستعجلة التي تقلّ عن هذا الحد الأدنى والتي تصدر عن المشاركين؛

– لا يقبل نظام أرتس "ARTS" إلا العمليات المصرفية البينية للحساب الخاص ولحساب الزبائن والعمليات على النقد الورقي مع بنك الجزائر؛

– عمليات بنك الجزائر المرتبطة بالسياسة النقدية؛

– صافي أرصدة نظام مقاصة التسديدات المسمّى بنظام التسديدات للجمهور العريض أو التسديدات بالتجزئة؛

– صافي أرصدة نظام تسوية النّقد مقابل تسليم السندات، وكل عملية أخرى رخص بها بنك الجزائر.

3. كيفيات معالجة أوامر الدفع: تتم معالجة أوامر الدفع في نظام أرتس "ARTS" كما يلي:[2]

[1] بنك الجزائر، المواد من 09 إلى 16، النظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005، يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، مرجع سبق ذكره، المواد من 20 إلى 22، ص 31.

[2] نفس المرجع، المواد من 33 إلى 38، ص 32.

أ- يتم إعداد وإرسال أوامر الدفع إلى النظام وفقا لنماذج الرسالات التي يقبلها، ولهذا الغرض يجب على المشاركين أن يحترموا التعليمات الواردة في مرشد استعمال نظام أرتس "ARTS"؛

ب- يجب حتما أن تَحمل أوامر الدفع رمز الأولوية، وتستفيد بصفة آلية أوامر الدفع التي تستدعي حجزا مسبقا من رمز أولوية أعلى؛

ج- تُطابق رموز الأولوية المقبولة من طرف نظام أرتس "ARTS" المستويات التالية:

- الخصوم التي تسقط من حسابات المشاركين لصالح بنك الجزائر (أولوية رقم 01)؛
- أوامر الدفع لصالح بنك الجزائر مصحوبة بحجز (أولوية رقم 01)؛
- صافي أرصدة المقاصة لنظام الدفع للجمهور العريض (أولوية رقم 02)؛
- صافي أرصدة نظام التسوية – تسليم السندات (أولوية رقم 02)؛
- أوامر الدفع المستعجلة لصالح المشاركين الآخرين (أولوية رقم 03)؛
- أوامر الدفع الأخرى (أولوية رقم 04)؛

د- إنّ أوامر الدفع التي يرسلها المشاركون إلى نظام أرتس "ARTS" تخضع لمراقبة قصد التصديق من طرف النظام، في حالة ما يُبرز الأمر بالدفع مخالفة، فإنه يُرفَض تلقائيا ببعث رسالة للمشارك على الفور؛

هـ- في حالة المصادقة على الأمر بالدفع، يَشرع النظام في تسويته أو ترتيبه في قائمة الانتظار في حالة عدم كفاية المؤن في حساب التسوية؛

و- تُعالَج أوامر الدفع المدرجة في قائمة الانتظار حسب التسلسل التاريخي ووفقا لمبدأ فيفو "FIFO" (الوارد أوَّلا يخرج أوَّلا) "FIRST IN FIRST OUT"؛

ي- يَشرع نظام أرتس "ARTS" في تسوية أوامر الدفع المدرجة في قائمة الانتظار كلّما توفّرت الأموال عند تقديم الأوامر، غير أنه يمكن للمشارك أن يُغيِّر مستوى الأولوية الممنوح لأمر دفع مدرج في قائمة الانتظار إذا ما اعتبر أنه يجب أن ينفَّذ من باب الأولوية قصد إزالة عقبات لوضعية ما.

ثانيا: نظام المقاصة الإلكترونية: يُنجز بنك الجزائر نظام المقاصة الإلكترونية الذي يُدعى نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك أتكي "ATCI" "Algérie Télé-Compensation Inter-bancaire"، ويتعلّق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الأتوماتيكية السحب والدفع باستعمال البطاقة المصرفية، لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تَقلّ قيمتها الإسمية عن مليون دينار، يجب أن تُنفَّذ أوامر التحويل التي تفوق أو تساوي قيمتها الإسمية هذا المبلغ ضمن نظام التسوية

الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، يّفوِّض بنك الجزائر مهمة تسيير نظام أتكي "ATCI" لمركز المقاصة المسبقة المصرفية، وهي شركة أسهم وفرع تابع لبنك الجزائر[1].

1.شروط الانخراط في نظام أتكي "ATCI": نذكرها فيما يلي[2]:

– فضلا عن بنك الجزائر، إنّ الانخراط في نظام أتكي "ATCI" مفتوح لكل من المصارف والخزينة وبريد الجزائر؛

– يُفوِّض المشاركون في نظام أتكي "ATCI" لمركز المقاصة المسبقة المصرفية قبولهم بأي مشارك جديد في النظام؛

– تخضع أيّ مشاركة في نظام أتكي "ATCI" لطلب الانخراط والموافقة من مركز المقاصة المسبقة المصرفية؛

– يتحصّل كل مشارك عند انخراطه وفقا للكيفيات والأشكال الواردة في مرشد المستعمل للنظام على رموز تعريف تسمح له بإرسال أوامر الدفع عبر النظام؛

– يختار المشاركون في طلبهم بالانخراط في نظام أتكي "ATCI" وضعية مشارك مباشر أو مشارك غير مباشر؛

– عندما يختار المنخرط وضعية المشارك المباشر تخضع موافقة مركز المقاصة المسبقة المصرفية للتدقيق وإجراءات مراقبة الاستعمال المعتادة التي اعتمدها مركز المقاصة المسبقة المصرفية لهذا الغرض؛

– يمكن للمشاركين أن يغيّروا وضعيتهم، وفي هذه الحالة يقومون بتوجيه تبليغ لمركز المقاصة المسبقة المصرفية بصفته مُسيّرا للنظام، وهذا في غضون شهر واحد قبل التاريخ الفعلي للتّغيير، تُوجَّه نسخة من هذا التبليغ للمديرية العامة للشبكة وأنظمة الدفع التابعة لبنك الجزائر؛

– يجب أن يخضع المشارك غير المباشر الذي يرغب في أن يتحوّل إلى مشارك مباشر إلى التدقيق وإجراءات المراقبة المعتادة على مستوى أرضيته المسماة "مشارك"؛

– يجب على المشارك المباشر الذي يرغب في تغيير وضعيته أن يقترح حلّا يضمن استمرارية الخدمة لصالح المشاركين غير المباشرين الذي يُشكِّل بالنسبة لهم الوسيط الفني؛

– يجب على كل مشارك أن يفوّض عضوا واحدا أو عدة أعضاء من ضمن موظفيه بصفة المخاطبين الوحيدين مع نظام أتكي "ATCI"، ومع مركز المقاصة المسبقة المصرفية مُسيّر النظام؛

– يَمنح المشاركون تفويضا غير قابل للإلغاء لمركز المقاصة المسبقة المصرفية بغرض توجيه أوامر تحويل أرصدة المقاصة في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل أرتس "ARTS".

---

[1] بنك الجزائر، المادتان 02 و04، النظام رقم 05-06، المؤرخ في 15 ديسمبر 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، الصادر في 23 أفريل 2006، ص 24.

[2] المرجع نفسه، المواد من 17 إلى 23، ص ص 25- 26.

2.مسؤوليات المشاركين ومسيّر نظام أتكي "ATCI": تُحدَّد فيما يلي[1]:

– باستثناء العمليات التي يكون بموجبها بنك الجزائر مشاركا مقدما للعمليات أو المرسَل إليه، لا يُعدّ بنك الجزائر الطرف المقابل بالنسبة لالتزامات الدفع المرتبطة بالقيمة المقدَّمة من طرف المشاركين الآخرين في نظام "ATCI" ولا بالنسبة للأرصدة الناجمة عن حساب المقاصة المتعددة الأطراف، كما أنّ بنك الجزائر لا يضمن التنفيذ الحسن لأوامر الدفع التي تمّت معالجتها في النظام؛

– تنحصر مسؤولية مركز المقاصة المصرفية المسبقة في تنفيذ الإجراءات اللازمة للسّير الحسن للعمليات الفنّية التي تتحكّم في اشتغال نظام أتكي "ATCI" والواردة في مرشد المستعمل للنظام وفي هذا النظام، ينحصر فيما يتعلق بالالتزام الخاص بالنتائج في حساب صافي الأرصدة المتعددة أو الثنائية الأطراف للمقاصة ودفعها في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل أرتس "ARTS"؛

– إنّ المشاركين في النظام مسؤولون عن الأضرار التي تحدث في حالة الأخطاء المادية المرتكبة في العمليات التي تحال على النظام، إمّا مباشرة وإمّا بواسطة مشارك آخر والتأخر بسبب الرفض، ورفض الرفض، ورفض رصيد المقاصة التي أُجريت خطأ؛

– إن كل مشارك مباشر مسؤول عن إبقاء أرضيته المسماة "مشارك" في حالة اشتغال مستمر وموصولة بنظام أتكي "ATCI"، خلال أيام وساعات عمل هذا الأخير، كما يجب أن يستخدم كل الوسائل قصد إرسال حوالات المشاركين غير المباشرين، وهذا في إطار الاتفاقية التي تربطه بهؤلاء؛

– لا يُعدّ المشارك المباشر مسؤولا لا عن التدقيق في النوعية القانونية للقيّم المقدَّمة من طرف المشاركين غير المباشرين الذين يستعملون الخدمات، ولا عن الالتزامات المالية التي يمكن أن تَنجرَّ عن معالجة النظام لهذه القيّم؛

– يُعتبر المشارك المباشر بالنسبة لنظام أتكي "ATCI" مسؤولا عن المعالجة الفنّية للعمليات الخاصة بمشاركيه غير المباشرين، كما هو الحال بالنسبة للعمليات التي تخصه.

المطلب الثالث: البيئة التشريعية والتنظيمية للدّفع الإلكتروني في الجزائر وحمايته

يَتطلب الدّفع الإلكتروني توفّر الحماية التشريعية والتنظيمية، لترسيخ ثقة المتعاملين بهذه التقنيات، وذلك بتبنّي تشريعات وقوانين تحمي هذه المعاملات، حيث يستوجب الأمر إصدار تشريعات تواكب هذه التطورات الحاصلة في هذا المجال، وتُطمئن المتعامل وتحمي حقوقه، وعدم تركه يشعر بأنّه يغامر في عالم افتراضي دون أي

[1] بنك الجزائر، النظام رقم 05-06، مرجع سبق ذكره، ص 25.

رقابة أو حماية، "ولا شكّ أن الثقة والأمان لدى المتعاملين عبر شبكة الإنترنت يأتيان في مقدمة الضمانات التي يَتعيّن توافرها لازدهار التعاملات الإلكترونية"[1].

لم يُعرَف التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي في الجزائر إلا بعد صدور القانون 03 -05، الذي تَضمّن الموافقة على الأمر 03-11، المتعلّق بالنقد والقرض، حيث يُبرز هذا القانون نيّة المشرع الجزائري في الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل دفع حديثة إلكترونية[2]، كما تمّت الإشارة إلى هذه الوسائل في عدة قوانين على غرار القانون المدني والقانون التجاري، وحماية التعامل بها في قانون العقوبات.

1.قانون النقد والقرض: نصّ قانون النقد والقرض في المادة 69 على ما يلي: "تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكّن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل"[3]، يفهم من هذه المادة أنه تدخل في ذلك وسائل الدفع الإلكترونية إلى جانب الوسائل التقليدية.

2.القانون المدني: نصت المادة 323 مكرّر 1 من القانون المدني، التي أضيفت بموجب القانون 05-10، المؤرخ في 20 جوان 2005 على "يُعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكّد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون مُعدَّة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها"[4].

3.قانون مكافحة التهريب: في الأمر 05-06، المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب، استُعمِل صراحة مصطلح وسائل الدفع الإلكترونية، حيث اعتبره من التدابير الوقائية، وهذا في المادة 03، "بغرض مكافحة التهريب يُمكن اتخاذ تدابير وإجراءات وقائية وفي هذا الشأن يمكن على الخصوص..."[5]، وذكر منها تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكترونية.

4.القانون التجاري: في الأمر 05 -02، المؤرخ في 06 فيفري 2005، المعدّل والمتمّم للأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمّن القانون التجاري، أضاف للمادة 414 المتعلقة بوفاء السفتجة فقرة ثالثة فحواها:

---

[1] قرواش رضوان، هيئات التصديق الإلكتروني في ظل القانون 15-04 المتعلق بالقواعد العامة للتوقيع والتصديق الإلكترونيين (المفهوم والالتزامات)، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، العدد 24، جوان 2017، ص 411.

[2] بوعزة هداية، مرجع سبق ذكره، ص 435.

[3] المادة 69، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003، ص 11.

[4] المادة 323 مكرر 1، القانون المدني الجزائري، أضيفت بموجب المادة 44 من القانون 05-10، المؤرخ في 20 جوان 2005، يعدل ويتمم الأمر 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المؤرخة في 26 جوان 2005، ص 24.

[5] المادة 03، الأمر 05-06، المؤرخ في 23 أوت 2005، يتعلق بمكافحة التهريب، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، الصادر في 28 أوت 2005، ص 4.

"يمكن أن يتمّ هذا التقديم بأيّ وسيلة تبادل إلكترونية محدّدة في التشريع والتنظيم المعمول به"[1]، كما أضاف أيضا نفس الفقرة للمادة 502 منه.

كما أضاف هذا الأمر أيضا بابا رابعا إلى الكتاب الرابع من القانون التجاري المعنون بالسندات التجارية، حيث تَضمَّن الفصل الثالث منه بطاقات السحب والدفع، في المادة 543 مكرر 23، حيث اعترف بها المشرّع إلى جانب الأوراق التجارية الكلاسيكية المعروفة، "تعتبر بطاقة دفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل أموال، تعتبر بطاقة سحب كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها فقط بسحب أموال"[2].

5.نصوص قانونية حديثة تنظّم التّعاملات الإلكترونية: كما تمّ إصدار نصوص قانونية تنظّم المعاملات الإلكترونية، وتعترف بالدفع الإلكتروني على غرار القانون 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015، المحدّد للقواعد المتعلّقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، باعتبار التوقيع من أساليب التأمين والحماية التقنية وأيضا أداة للإثبات، "فمن الطبيعي أن تُوجَد أزمة ثقة، وهو هاجس يخص تأمين التّعاملات التي تتمّ عبر تلك الوسائل والوسائط، وطبيعي أيضا أن ينعكس هذا الواقع الجديد على نوعية وطبيعة الحقوق والالتزامات والمسؤوليات الناشئة عن ذلك"[3]، كما تم إصدار أيضا القانون رقم 18-05، المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، "حيث يُحدِّد القواعد العامة المتعلّقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات"[4].

وفي نفس السنة، أي سنة 2018، تمّ إصدار العديد من التشريعات المعلوماتية منها القانون 18-04 المحدّد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، وكذا القانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، حيث يُعدّ هذان القانونان الحديثان من أهم الضمانات القانونية التي وضعها المشرّع الجزائري، في سبيل إنجاح مشروع تحديث النظام المصرفي، والتشجيع على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية والتّعزيز من مصداقية هذه الوسائل الحديثة للوفاء"[5].

[1] المادة 414، الفقرة الثالثة، الأمر رقم 05-02، المؤرخ في 06 فيفري 2005، المعدل والمتمم للأمر 75-59، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 11، الصادرة في 09 فيفري 2005، ص 09.

[2] المادة 543 مكرر 23، الأمر رقم 05-02، المؤرخ في 06 فيفري 2005، المعدّل والمتمّم للأمر 75-59، المؤرّخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمّن القانون التجاري، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] قرواش رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 411.

[4] المادة الأولى، القانون رقم 18-05، المؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلّق بالتجارة الإلكترونية، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادر في 16 ماي 2018، ص 5.

[5] بوعزة هداية، مرجع سبق ذكره، ص 437.

6.قانون العقوبات: من جانب الحماية، فقد عدَّل المشرّع سنة 2004 أحكام قانون العقوبات، بالقانون 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، بإضافة قسم سابع مكرر عنوانه "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات"، في المادة 12 منه، ضَمَّنه المواد من 394 مكرّر إلى 394 مكرّر 7، حيث عاقب على أشكال الاعتداء على أنظمة المعالجة، في هذه المواد، كما يلي:

- "يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة مالية من 50.000 إلى 100.000 دج، كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك"[1].
- "يعاقب بالحبس من ستة (06) أشهر إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة من 500.000 إلى 2000.000 دج، كل من أدخل بطريقة الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو أزال أو عدّل بطريقة الغش المعطيات التي يتضمنها"[2]؛
- "يعاقب بالحبس من شهرين (02) إلى ثلاث سنوات (03) وبغرامة من 1000.000 دج إلى 5000.000 دج ، كل من يقوم عمدا وعن طريق الغش بما يأتي: تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في معطيات مخزّنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم وحيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم"[3]؛
- "تُضاعَف العقوبات المنصوص عليها في هذا القسم إذا استهدفت الجريمة الدفاع الوطني أو الهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون العام دون الإخلال بتطبيق عقوبات أشد"[4]؛
- "مع الاحتفاظ بحقوق الغير حسن النيّة، يُحْكَم بمصادرة الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة مع إغلاق المواقع التي تكون محلّا لجريمة من الجرائم المعاقب عليها وفقا لهذا القسم، علاوة على إغلاق المحلّ أو مكان الاستغلال، إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكها"[5].

[1] المادة 394 مكرر، الفقرة الأولى، القانون رقم 04-15، المؤرخ في 27 نوفمبر 2004، المعدل والمتمم للأمر 66-156، المؤرخ في 08 جويلية 1966 والمتضمن قانون العقوبات والمنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، الصادر في 10 نوفمبر 2004، ص 11.

[2] المادة 394 مكرر 1، نفس القانون، ص 12.

[3] المادة 394 مكرر 2، نفس القانون، نفس الصفحة.

[4] المادة 394 مكرر 3، نفس القانون، نفس الصفحة.

[5] المادة 394 مكرر 6، نفس القانون، نفس الصفحة.

كما نجد أيضا من جانب الحماية، إصدار القانون 09-04، المؤرخ في 05 أوت 2009، يتضمّن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتّصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 47، المؤرخة في 16 أوت 2009، في صفحاتها من 05 إلى 08.

المبحث الثاني: وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية المستخدمة في الجزائر

في إطار عصرنة المنظومة المصرفية ومسايرتها للأنظمة المصرفية العالمية، وتلبيةً لرغبات ومتطلبات الزبائن، في ظلّ التطورات التي تشهدها مختلف القطاعات، والتي تتطلّب المسايرة من طرف القطاع المصرفي، تَستخدم المصارف الجزائرية العديد من الوسائل وقنوات الدفع الإلكترونية، على غرار استغلال شبكة الإنترنت، وسنتناول في هذا المبحث الوسائل والقنوات الحديثة الأكثر استخداما في الجزائر، من خلال المطالب الثلاثة التالية: البطاقات المصرفية المستخدمة في الجزائر؛ أجهزة الصراف الآلي المستعملة في الجزائر وجهود تشجيع استخدامها؛ الدفع عبر الهاتف النقال والصيرفة على الخط في الجزائر.

المطلب الأول: البطاقات المصرفية المستخدمة في الجزائر

تُستخدم في الجزائر العديد من البطاقات، سواء محلية أو دولية، وقد تناولنا مختلف أنواع البطاقات بالتفصيل، في الفصل الأول، ولسنا هنا لإعادة ذلك، وإنما نسلّط الضوء على واقعها في الجزائر، وفيما يلي نحاول عرض أهم هذه البطاقات:

أولا: البطاقات المحلّية

تُستخدم في الجزائر العديد من البطاقات المحلّية، سواء كانت صادرة عن المصارف على غرار البطاقة البيبنكية، أو المؤسسات المالية على غرار البطاقة الذّهبية لبريد الجزائر، أو شركات كبرى كبطاقة التزود بالوقود "نفطال"، أما بالنسبة لبدايات استخدامها، فيعود لسنة 1989، حيث "بدأ التعامل بالبطاقات المصرفية في الجزائر منذ سنة 1989، من طرف بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، إلا أنّ أولى محاولات استعمال الموزعات الآلية للأوراق النقدية في الجزائر يعود لسنة 1975، حيث تم تنصيب موزعين اثنين، لكنهما اشتغلا لمدة قصيرة فقط، غير أنه بتأسيس شركة "SATIM" تم إنشاء بطاقة السحب الخاصة بكل مصرف، حيث تقوم بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسّحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا وطبع الإشارة السرية"[1].

1.البطاقة البيبنكية: تَصدُر عن المصارف، تُسلَّم للزبائن لإجراء معاملاتهم عبرها، في مختلف الشبابيك المصرفية، وهناك البطاقات الخاصة بكل مصرف، وتختلف من مصرف لآخر، وتحت مسميات مختلفة، كأسماء المعادن على غرار البطاقة الفضية، الذهبية...حسب مزاياها.

[1] بوعزة هداية، مرجع سبق ذكره ص 439.

هي بطاقة إلكترونية محلية للدفع والسحب ما بين المصارف، تصدرها المصارف الجزائرية المنخرطة في الشبكة المالية بين المصارف، تُستعمل لسحب الأموال من الموزعات الآلية للنقود والشبابيك الأوتوماتيكية للمصارف، كما تستخدم لدفع قيمة السلع والخدمات لدى التّجار عن طريق نهائيات الدفع الإلكتروني، وتُستخدم أيضا عن طريق الإنترنت لدى التجار المنخرطين في الشبكة[1].

ونذكر هنا أنواع البطاقات المحلّية التي تصدرها أهم المصارف العاملة في الجزائر كما يلي:

1.1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR": يصدر المصرف ويتعامل بالبطاقات التالية[2]:

1.1.1 بطاقة الدفع ما بين البنوك "CIB" الذهبية: عبارة عن بطاقة بين البنوك مع سقف سحب محدَّد، صالحة للاستخدام لمدة عامين في الجزائر، حيث تُمكِّن من إجراء عمليات الدّفع والسّحب بكل أمان على مدار 24 ساعة/24 وخلال 07 أيام/07، كما أنها تمكِّن من القيام بما يلي:

- عمليات الدّفع من خلال أجهزة الدفع الإلكتروني "TPE" لدى التّجار؛
- عمليات الدّفع عبر الإنترنت؛
- عمليات السّحب من الموزعات الآلية والشبابيك الآلية؛
- الاطّلاع على الرّصيد من خلال الموزعات الآلية والشبابيك الآلية عبر شبكة بدر بنك.

2.1.1 بطاقة الدّفع ما بين البنوك "CIB" الكلاسيكية والبطاقة البنكية القابلة للشحن "CBR": عبارة عن بطاقات بين البنوك ذات مدة صلاحية قدرها عامين، وصالحة للاستخدام في الجزائر فقط، حيث تمكِّن من إجراء عمليات الدّفع والسّحب بكلّ أمان على مدار 24 ساعة/24 وخلال 07 أيام/07، ويتم إصدارها لـ:

- الأشخاص الطبيعيين أصحاب الحسابات المصرفية بالدينار؛
- الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون مهنة معترف بها حسب الأصول مع دخل ثابت؛
- ممثلي أو وكلاء الشركات أو المؤسسات التي لديها حساب مصرفي جاري في هذه الحالة يتم إصدار البطاقة على الحساب المصرفي للشركة، وتختلف عن الأولى، كونها لا يشترط فيها حد أدنى للراتب.

---

[1] بونفلة صليح ونجاح عصام، بطاقة الدفع البينكية "CIB" والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 508.

[2] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، متوفرة على الرابط:
https://badrbanque.dz/ar/%d8%a8%d9%80%d8%b7%d9%80%d8%a7%d9%82%d9%80%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%80%d8%af%d9%81%d9%80%d8%b9-%d9%85%d9%80%d8%a7-%d8%a8%d9%80%d9%8a%d9%80%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%80%d8%a8%d9%80%d9%86%d9%80%d9%88%d9%83/ تاريخ الاطلاع: 2021/09/07.

3.1.1 بطاقة بدر "توفير": هي عبارة عن بطاقة مصرفية مرتبطة بحساب دفتر التوفير "LEB"، أو دفتر التوفير للفلاح "LEF"، بفوائد أو بدون فوائد، تُقدَّر مدة صلاحيتها بعامين وصالحة للاستخدام في الجزائر فقط، حيث تُمكِّن من إجراء العمليات التي أسلفنا ذكرها، كما تسمح بالتحويل من الحساب المصرفي الجاري إلى الحساب الادخاري، من خلال الشبابيك الآلية عبر شبكة "بدر بنك"، ويتم إصدارها للأشخاص الطبيعيين أصحاب دفتر التوفير "LEB" أو دفتر التوفير للفلاح "LEF".

2.1. البنك الوطني الجزائري "BNA": يتعامل بباقة من البطاقات البينبنكية المجانية، يمكن استعمالها على مستوى 100 فضاء آلي للمصرف عبر التراب الوطني، وكذلك على مستوى الموزعات الأوتوماتيكية لكافة المصارف ولبريد الجزائر[1]، تَتمثّل في البطاقات بصيغتيها الكلاسيكية والذهبية للأفراد؛ بطاقة التوفير للمدخّرين؛ بطاقة الأعمال الخاصة بالمهنيين؛ بطاقة الأعمال الخاصة بالمؤسسات.

يَمنح البنك الوطني الجزائري البطاقة المصرفية الإلكترونية مجّانا عند فتح حساب شيك، وبمدة تبلغ 03 سنوات، بصيغتيها الكلاسيكية إذا كان الراتب أقل من 120.000 دج، والذهبية إذا كان الراتب الشهري يساوي أو يفوق 120.000 دج[2]، أما بالنسبة للبطاقات الدّولية فلا يتعامل بها المصرف، ويمكن توضيح هذه الباقة من البطاقات في الشكل (انظر الملحق رقم 04).

3.1. بنك الجزائر الخارجي "BEA": يُوفّر بدوره، بنك الجزائر الخارجي، لزبائنه بطاقتين للدّفع والسّحب محلّيتين، تتمثلان في بطاقة "CIB" الكلاسيكية وبطاقة "CIB" الذهبية، حسب أسقف مخصّصة لكل بطاقة، والشكل يوضح هاتين البطاقتين (انظر الملحق رقم 05).

[1] البنك الوطني الجزائري، متوفرة على الرابط: https://www.bna.dz/ar/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A.html
تاريخ الاطلاع: 2021/09/09.

[2] المرجع نفسه.

4.1. القرض الشعبي الجزائري "CPA": بدوره القرض الشعبي الجزائري يوفّر العديد من البطاقات المحلية، بامتيازات مختلفة، هي بطاقة "CIB" الكلاسيكية[1]، بطاقة "CIB" الذهبية[2]، بطاقة "CIB" للشّركات "CORPORATE"[3]، بطاقة "CIB" للشركات + "CORPORATE +"[4]، (انظر الملحق رقم 09).

5.1. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك "CNEP-Banque": يوفّر المصرف بطاقة التوفير "CE" "carte épargne"، هي بطاقة مزوَّدة بشريحة متوافقة مع المعايير الدّولية، تُتيح إجراء عمليات السّحب والدّفع في أيّ مكان وفي أيّ وقت، يتمّ إصدارها لصاحب حساب التوفير، من قبل وكالته المحلّية، صالحة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد تلقائيًا عند انتهاء الصلاحية[5]، كما يُتيح أيضا بطاقتين "CIB" الكلاسيكية والذّهبية.

6.1. بنك التنمية المحلية: يضع تحت التّصرّف نوعين من بطاقات "CIB"، موجَّهة للخواص، بطاقة "CIB" الكلاسيكية وبطاقة "CIB" الذهبية، بامتيازات معيَّنة، وتختلف حسب أسقف الدّفع والسّحب[6]، وهي موضَّحة في الشكل (انظر الملحق رقم 11)، كما يُوفِّر المصرف بطاقة كوربورايت "BDL" الفضّية والذهبية موجَّهة للمهنيين والمؤسسات[7]، (انظر الملحق رقم 12).

7.1. مصرف السلام: يُوفِّر المصرف بطاقة التوفير "أُمنيَّتي"، وسيلة ادخار بسيطة وآمنة، في متناول جميع أفراد العائلة وتسمح باستثمار الأموال مع ضمان توفرّها في أيّ وقت[8]، كما يُوفِّر بطاقة الدفع "آمنة"، تمكِّن من دفع قيمة المشتريات من كافة نقاط البيع المزوَّدة بماكنة الدّفع الآلي حاملة لشارة "CIB"، وسحب نقدي عبر الوطن من أيّ صراف آلي حامل لشارة "CIB"[9].

[1] CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-nationales/carte-cib-classic, consulté le 14/09/2021.
[2] CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-nationales/carte-cib-gold, consulté le 14/09/2021.
[3] CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-nationales/carte-corporate-classic1, consulté le 14/09/2021.
[4] CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-nationales/carte-corporate-plus1, consulté le 14/09/2021.
[5] Caisse nationale d'Epargne et de prévoyance – Banque, sur le site : https://www.cnepbanque.dz/page.php?id=particulier, consulté le 14/09/2021.
[6] بنك التنمية المحلية، متوفرة على الرابط: https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/Carte-CIB.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/14.
[7] بنك التنمية المحلية، متوفرة على الرابط: https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/corporate.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/14.
[8] مصرف السلام، متوفرة على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-159-30.html تاريخ الاطلاع: 2021/09/20.
[9] مصرف السلام، متوفرة على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-240-11.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/20.

8.1. بنك البركة: يوفِّر البطاقة الإلكترونية البركة "CIB" للأفراد والمهنيين، وهي موضَّحة في الشكل (انظر الملحق رقم 14).

2.البطاقة الذّهبية لبريد الجزائر: هي بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر، ومطابقة لمعيار الأمان الدولي "EMV" (يوروباد–ماستركارد–فيزا)، تحمل الرسم البياني لبريد الجزائر، ويُمكِن لحامل هذه البطاقة أن يجري مختلف العمليات بواسطتها، كعملية سحب الأموال، العمليات الخاصة بالخدمات المصرفية الذاتية، وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الإلكتروني[1]، وهي موضحة في الشكل (انظر الملحق رقم 15).

تسمح بطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" بإجراء المعاملات التالية، في كل أرجاء القطر الجزائري[2]:

- سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛ الاطّلاع على رصيد الحساب؛
- طلب إعداد كشف مصغّر، عن العمليات العشر الأخيرة التي تمّ إجراؤها بواسطة البطاقة؛
- طلب دفتر الصكوك؛ تحويل ودفع الأموال؛ تسديد الفواتير وتعبئة رصيد مكالمات الهاتف النقال؛
- دفع وتسديد قيمة المشتريات و / أو الخدمات.

ثانيا: البطاقات الدولية

تتمثل أنواع البطاقات الدّولية التي تتعامل بها أهم المصارف العاملة في الجزائر فيما يلي:

1.بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR": يتعامل المصرف بنوعين من البطاقات الدّولية التالية[3]:

- البطاقة المصرفية ماستر كارد تيتانيوم؛
- البطاقة المصرفية ماستر كارد الكلاسيكية.

تُستعمل هاتان البطاقتان في عمليات السّحب من الموزعات والشبابيك الآلية في الخارج التي تحمل شعار ماستر كارد؛ عمليات تسديد المشتريات على أجهزة الدفع الإلكتروني "TPE" التي تحمل شعار ماستر كارد؛ عمليات الدفع عبر الإنترنت في المواقع الإلكترونية المؤمَّنة التي تحمل شعار ماستر كارد وتمتاز بقبول عالمي، ويمكن توضيح هاتين البطاقتين في الشكل (انظر الملحق رقم 03).

---

[1] الدفع الإلكتروني، الشروط العامة لبطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية"، متوفرة على الرابط: https://edcarte.poste.dz/ar/terms.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.

[2] الدفع الإلكتروني، الشروط العامة لبطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية"، المرجع نفسه.

[3] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، متوفرة على الرابط:
https://badrbanque.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%80%d8%a8%d9%80%d8%b7%d9%80%d8%a7%d9%82%d9%80%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%80%d8%af%d9%88%d9%84%d9%80%d9%8a%d9%80%d8%a9/
تاريخ الاطلاع: 2021/09/07.

2.بنك الجزائر الخارجي "BEA": يوفّر المصرف باقة من البطاقات الدولية، تتمثل في:

– **بطاقات ماستر كارد:** وهي البطاقة الكلاسيكية وبطاقة الدفع المسبق والبطاقة البلاتينية، بأسقف مختلفة، وتمكّن من الدفع عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم، وهي موضّحة في الشكل (انظر الملحق رقم 06)؛

– **بطاقات الأعمال العالمية:** تتمثّل في بطاقات الأعمال وبطاقات النخبة العالمية، حصريا لبنك الجزائر الخارجي، بأسقف محددة وامتيازات مختلفة، وهي موضّحة في الشكل (انظر الملحق رقم 07)؛

– **بطاقات أمريكان إكسبراس "AMERICAN EXPRESS"**: حصريا لبنك الجزائر الخارجي، تَتمثّل في البطاقات الخضراء، البطاقات الذّهبية، البطاقات البلاتينية، خدمة العملاء متوفرة 07 أيام/ 24 ساعة، بامتيازات معينة منها التأمين ضد حوادث السفر، موضحة في الشكل (انظر الملحق رقم 08).

3. القرض الشعبي الجزائري "CPA": يُوفِّر نوعين من البطاقات الدّولية، تتمثل في بطاقة "VISA" الكلاسيكية[1] وبطاقة "VISA" الذهبية[2]، حيث يُمكن استخدامهما في أي مكان في العالم بأسقف محدّدة وامتيازات مختلفة، وهي موضّحة في الشكل (انظر الملحق رقم 10)، بالإضافة إلى وظيفة "بدون تلامس SANS CONTACT"، لأن الأبسط هو الأفضل، القرض الشعبي الجزائري هو أول مصرف في السوق يُدمِج وظيفة "لا تلامس" في بطاقات "CPA VISA" الدولية، حيث تسمح هذه الطريقة بدفع مبالغ صغيرة من المشتريات دون إدخال البطاقة أو الرقم السّري، فقط بإحضار البطاقة وجعلها قريبة بدرجة كافية من أجهزة الصراف الآلي[3].

4. بنك التنمية المحلية "BDL": يَضَع المصرف تحت التّصرف نوعين من بطاقات "VISA"، بطاقة "VISA" الكلاسيكية وبطاقة "VISA" الذهبية[4]، كما هو موضّح في الشكل (انظر الملحق رقم 13)، كما يوفّر أيضا نوعين من بطاقات ماستر كارد الدولية، ماستر كارد بلاتينيوم وماستر كارد تيتانيوم[5].

5. مصرف السلام: يوفّر المصرف بطاقة السلام فيزا الذهبية، تَمنَح لكبار عملاء المصرف سقفا أسبوعيا استثنائيا يُمكِّنهم من تسديد ثمن مشترياتهم من كافة المحلات عبر العالم باستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني الحاملة لشارة "VISA"، والتسوّق عبر المواقع التجارية الإلكترونية المعتمدة من طرف "VISA" والسحب النقدي من جميع

[1] CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-internationales/carte-visa-classic, consulté le 14/09/2021.
[2] CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-internationales/carte-v, consulté le 14/09/2021.
[3] CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-internationales/fonctionnalite-sans-contact, consulté le 14/09/2021.
[4] بنك التنمية المحلية، متوفرة على الرابط: https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/Carte-VISA.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/14.
[5] بنك التنمية المحلية، متوفرة على الرابط: https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/Mastercard.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/14.

أجهزة الصراف الآلي الحاملة لشارة "VISA"[1]، كما يَمنح بطاقة السلام فيزا بلاتنيوم، وهي بطاقة سحب ودفع دولية[2]، وأيضا بطاقة السلام فيزا مسبقة الدّفع، تتمّ تعبئتها عن طريق تحويل مبلغ نقدي من الحساب الجاري إلى حساب البطاقة بالعملة الصعبة اليورو وحسب الرصيد المطلوب الأدنى[3].

المطلب الثاني: أجهزة الصراف الآلي المستعملة في الجزائر وجهود تشجيع استخدامها

تُستخدم في الجزائر ثلاثة أنواع من الصرّافات الآلية، تتمثّل في الموزّع الآلي للأوراق النقدية؛ الشباك الآلي للبنك؛ نهائي الدفع الإلكتروني.

أولا: الموزعات الآلية للأوراق النقدية

هذه الأجهزة، حسب ما سبق وأشرنا إليها في الفصل الأول، هي عبارة عن أجهزة مُثبَّتة على واجهات المصارف أو مكاتب البريد، أو على مستوى محلّات التسوّق الكبرى مثلا أرديس "ARDIS" بالمحمدية بالعاصمة، تُستخدم لسحب الأموال، عن طريق البطاقات البيبنكبة أو البريدية، منتشرة عبر مختلف ربوع الوطن.

ثانيا: الشباك الآلي للبنك

هذه الأجهزة شبيهة بالأولى، إلّا أنها تختلف عنها في كونها لا تُستخدم لسحب الأموال فقط، وإنّما للسّحب والدّفع والتّحويل وغيرها من العمليات المختلفة، عن طريق البطاقة المصرفية الخاصة بالمصرف، ويبلغ عدد هذه الصرّافات بنوعيها الأول والثاني في الجزائر 3052 جهاز، إلى غاية شهر أوت 2021[4].

ثالثا: نهائي الدفع الإلكتروني

هذه الأجهزة مُثبّتة لدى التّجار في المحلات، تُشرف على تركيبها المصارف والمؤسسات المالية، تُستخدم لتسديد ثمن المقتنيات، يبلغ عددها في الجزائر حاليا 104 39 جهاز، إلى غاية شهر أوت 2021[5]، في انتظار

[1] مصرف السلام، متوفرة على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-241-5.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/20.

[2] مصرف السلام، متوفرة على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-244-28.htm، تاريخ الاطلاع: 2021/09/20.

[3] مصرف السلام، متوفرة على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-243-29.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/20.

[4] تجمع النقد الآلي، نشاط السحب على جهاز الصراف الآلي، متوفرة على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/، تاريخ الاطلاع: 2021/10/02.

[5] تجمع النقد الآلي، نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني، متوفرة على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/، تاريخ الاطلاع: 2021/10/02.

المزيد منها، لتعميم الدفع الإلكتروني، من خلال الجهود المبذولة من طرف الهيئات الفاعلة على غرار وزارة المالية، وزارة التجارة، المصارف والمؤسسات المالية، ونذكر من هذه الجهود ما يلي:

1. **بريد الجزائر يُزوّد التجار والمتعاملين الاقتصاديين بأجهزة الدفع الإلكتروني مجّانا:** أعلنت مؤسسة بريد الجزائر، في إطار التدابير الوقائية لمكافحة فيروس "كوفيد 19"، عن منح أجهزة الدفع الإلكترونية للتّجار والمتعاملين الاقتصاديين، مع ضمان خدماتها بصفة مجانية لمدة شهرين، بعد استيفاء الإجراءات القانونية[1].

حيث يفهم من هذا المسعى، أنه بالإضافة إلى الظروف الصحية الاستثنائية السائدة التي تفرض التعامل بهذه الوسائل الحديثة، فإن مؤسسة بريد الجزائر، تهدف من خلاله إلى تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية أيضا، من خلال تبسيط إجراءات الحصول عليها، من حيث مجّانيتها ومجّانية خدماتها لمدة شهرين، على غرار خدمات الاشتراك في الشبكة وتثبيت الجهاز وتشغيله والتكوين على كيفية استعماله وصيانته، إضافة إلى تزويد التّجار بأوراق الطّبع، وهذا تشجيع على اقتناء هذه الأجهزة واستخدامها.

2. **إعلان وزارة التجارة عن تحديد الأنشطة التجارية التي ستزوَّد قريبا بأجهزة الدفع الإلكتروني:** في 20 جويلية 2020 بالجزائر، تمّ الاتفاق على تحديد مجموعة من الأنشطة التجارية التي سيتم تزويدها قريبا بأجهزة الدفع الإلكتروني، مع إنشاء لجنة تقنية مشتركة بين القطاعات المعنية قصد تشجيع استعماله، حسب موقع وزارة التجارة، وجاء هذا الاتفاق عقب اجتماع وزير التجارة بوزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والوزير المنتدب المكلَّف بالتجارة الخارجية، والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلَّف بالمؤسسات الصغيرة والناشئة، كما تَقرَّر في هذا الاجتماع –الذي يندرج في إطار تجسيد برنامج الحكومة فيما يخص عصرنة ورقمنة مختلف القطاعات– تشجيع استعمال تقنية الدفع الإلكتروني، من خلال تحفيزات لمستعملي السّجلّ التجاري، كما تَقرَّر إشراك المؤسسات الناشئة والمصغرة في تعميم وسائل الدفع الإلكتروني في مختلف مجالات نشاطها، فضلا عن تفعيل وإثراء وتحديث البوابة الإلكترونية الخاصة بإنشاء المؤسسات على الخط، وقد تمّ الاتفاق أيضا خلال هذا الاجتماع على تكوين لجنة تقنية مُمثَّلة عن القطاعات الوزارية الثلاثة الحاضرة إضافة إلى إشراك كل من وزارة المالية، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة الصناعة والغرفة الوطنية

[1] بوعزيز فريد، التجارة الإلكترونية بين ضرورتها وانتعاشها في ظل انتشار فيروس كورونا كوفيد – 19 والتدابير المتخذة لمكافحة انتشاره في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة بسكرة، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص 1554.

للموثقين الجزائريين، حيث تجتمع هذه اللجنة مستقبلا لدعم العمل على البوابة الإلكترونية لاسيما استعمال التصديق والتوقيع الإلكترونيّين[1].

3. **التوجه نحو إجبارية استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في التعاملات التجارية:** أعلن وزير التجارة يوم 27 مارس 2021، عن توجّه القطاع نحو فرض إجبارية استعمال وسائل الدفع الالكترونية في التعاملات التجارية والخدماتية، وأوضح خلال إشرافه على افتتاح فعاليات الأيام التحسيسية حول التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، المنظَّمة من طرف اللجنة الوطنية للرّقمنة والأمن المعلوماتي للاتحاد العام للتجار والحرفيين برياض الفتح بالعاصمة، أن القطاع يشجع المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين على التوجه نحو الخدمات الإلكترونية المقدّمة من طرف مؤسسات الدولة، وتعميم وسائل الدفع الإلكترونية بالمساحات التجارية والخدماتية، وذكّر أن القطاع أصدر مؤخرا قرارا وزاريا لتخفيض كلفة العمليات التي تتمّ مع المركز الوطني للسجل التجاري، بنسبة 20 بالمائة، إذا تمّت عن طريق الدفع الإلكتروني[2].

كما أوضح أن القطاع يبذل حاليا مجهوداته مع المؤسسات المالية والمصارف، من أجل تخفيض قيمة التعريفات المطبقة على التجار عند استعمال الدفع الإلكتروني، وأضاف أن هناك استعمال كبير لهذه التقنية وزيادة مستمرة في استخدام نهائيات الدّفع الإلكتروني[3].

4. **التوقيع على بروتوكول اتفاق بين البنك الوطني الجزائري والاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين لتطوير الدفع الالكتروني:** وقّع البنك الوطني الجزائري ، يوم 04 أوت 2021، بروتوكول اتفاق يجمع بينه وبين الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين بشأن تطوير الدفع الإلكتروني، وجرت مراسم التوقيع بين كل من المدير العام للبنك الوطني الجزائري والأمين العام للاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، يهدف إلى تنفيذ برنامج لتطوير وسائل الدفع الإلكترونية وخدمات المصرف عن بعد لفائدة الأعضاء المنخرطين في الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين على المستوى الوطني، يَعرض البنك الوطني الجزائري من خلاله باقة

[1] وزارة التجارة، وزارة التجارة تعلن عن تحديد الأنشطة التجارية التي ستتزود قريبا بأجهزة الدفع الالكتروني، متوفرة على الرابط: https://www.commerce.gov.dz/ar/activites-ministre/le-ministere-du-commerce-procede-a-l-identification-des-activites-commerciales-qui-seront-dotes-prochainement-de-terminaux-de-paiement-electronique، تاريخ الاطلاع: 2021/09/24.

[2] الإذاعة الجزائرية، وزير التجارة: التوجه نحو إجبارية استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في التعاملات التجارية، متوفرة على الرابط: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210327/209187.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/25.

[3] المرجع نفسه.

متنوعة وحديثة من المنتجات والخدمات لصالح أعضاء الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، والمتمثلة فيما يلي[1]:

- مجموعة البطاقات (أفراد، عمال مهنيون، ...الخ)؛
- أجهزة الدفع الإلكترونية "TPE"؛
- استخدام تطبيق الدفع بواسطة الهاتف النقال (الدفع والتحصيل) "WIMPAY"؛
- دمج أجهزة الدفع المقتناة من طرف أعضاء الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين على مستوى شبكة الدفع ما بين البنوك؛
- المرافقة من أجل الحصول على المصادقة التي تسمح بقبول الدفع عبر الإنترنت.

كما سيسمح استخدام وسائل الدفع الإلكترونية هذه بأتمتة وتبسيط الدفع وتحصيل الخدمات التجارية مع المساهمة في نفس الوقت في مكافحة انتشار جائحة "covid-19" من خلال الحد من الاتصال المباشر واستخدام النقد (السيولة)[2].

المطلب الثالث: الدفع عبر الهاتف النقال والصيرفة على الخط في الجزائر

بالنسبة للدفع عبر الهاتف النقال والدفع عبر الإنترنت، لا يزالان في بداياتهما في الجزائر، خاصة بالنسبة للدفع عبر الهاتف النقال، الذي نلمسه لدى بعض المصارف فقط، بالإضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر.

أولا: الدفع عبر الهاتف النقال

أطلقت العديد من المصارف تطبيقات الدفع عبر الهاتف النقال في الجزائر، بالإضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر، على غرار ناتكسيس، البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري.

1. **بنكسي "Banxy" أول بنك نقال في الجزائر**: أطلق ناتكسيس الجزائر "NATIXIS"[3]، أول مصرف نقال في الجزائر يوم 23 أفريل 2018، حساب مؤمَّن يمكن الولوج إليه عن طريق هاتف ذكي في أي وقت

[1] البنك الوطني الجزائري، توقيع بروتوكول اتفاق بين البنك الوطني الجزائري والاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين بشأن تطوير الدفع الالكتروني، متوفرة على الرابط: https://www.bna.dz/ar/25-Updates/556-Signing-a-protocol-agreement-between-the- ، تاريخ الاطلاع: 2022/11/22.

[2] المرجع نفسه.

[3] ناتيكسيس الجزائر هو بنك خاضع للقانون الجزائري، معتمد ومراقب من طرف هيئة الضبط لبنك الجزائر، التي يتواجد مقرها بالجزائر العاصمة، بدأ ناتيكسيس الجزائر النشاط في عام 1999، وهو متواجد حاليا عبر شبكته المتكونة من 28 وكالة بنكية، موزعة على عدة ولايات البلاد، فرع ينتمي لمجموعة "BPCE" وهو أول بنك أوروبي تم تأسيسه في الجزائر، انظر الموقع الإلكتروني للبنك: https://www.banxybank.com/ar/page/termes-et-conditions-p6.

وفي أي مكان، خدمة مصرفية عن بُعد وفي متناول الجميع بدون الحاجة إلى التنقل، ويمكن لأي شخص بلغ سن الرشد ملء استمارة التسجيل من التطبيق، ثم إدخال رقم هاتفه وعنوان بريده الإلكتروني المستعمل، يقوم المصرف بالتحقق من الوثائق اللازمة لفتح الحساب، من خلال عقد مقابلة فيديو آمن، يديره أحد المكلفين بالزبائن بالمصرف[1].

2. البنك الوطني الجزائري: أطلق البنك الوطني الجزائري تطبيقا للدفع عبر الهواتف الذكية، أطلق عليه اسم "WIMPAY-BNA"، يمكّن من تسديد المشتريات والفواتير ببساطة وبسرعة، تعتمد هذه الخدمة على تصوير رمز الاستجابة السريعة "QR CODE"، موجهة للأفراد، المهنيين والتجار، والمؤسسات، ويمكن تحميلها مجانا من "Play store" و"App store"، وتوفر المزايا التالية[2]:

2.1. بالنسبة للأفراد، المهنيين والتجار:

- إجراء عمليات الدفع عن طريق رموز الاستجابة السريعة "QR-code"؛
- إجراء عمليات التحويل لمستخدمي "WIMPAY-BNA"؛
- طلب الأموال من مستخدم آخر لخدمة "WIMPAY-BNA"؛ مشاركة فواتير الاستهلاك؛
- الاطّلاع على الرصيد، وكشف العمليات المنجزة، وكشف طلبات تحويل الأموال (المستلمة/المرسلة).

2.1. بالنسبة للمؤسسات:

- قبول عمليات الدفع المنجزة عن طريق رموز الاستجابة السريعة "QR-code" مقابل الخدمات المقدّمة،
- الاطّلاع على الرصيد؛
- الاطّلاع على نشاط البائعين ونقاط البيع والاطّلاع على كشف العمليات المنجزة.

كما أطلق خدمة الشباك المصرفي عن طريق الهاتف النقال، التي يوفرها المصرف لزبائنه، والذين هم أيضا زبائن لشركة "موبيليس"، المتعامل الوطني للهاتف النقال، تسمح بالاطّلاع على رصيد الحساب المصرفي وتحويل الأموال، دفع الفواتير الهاتفية "موبيليس" من الهاتف من أيّ مكان وفي أيّ وقت، وهي خدمة متوفرة 24سا/24 و7 أيام/7 في جميع أرجاء الوطن من خلال التغطية التي توفّرها شبكة "موبيليس".

[1] بنكسي أول مصرف نقال في الجزائر، متوفرة على الرابط: https://www.banxybank.com/ar/banxy-au-quotidien/%D8%A8%D9%86%D9%83%D8%B3%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D9%86%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-art11، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.

[2] البنك الوطني الجزائري، متوفرة على الرابط: https://www.bna.dz/ar/2016-05-19-13-18-23/wimpay-bna.html تاريخ الاطلاع: 2021/08/20.

تُمكّن هذه الخدمة بالقيام بما يلي[1]:

- تعبئة الخط مسبق الدفع الخاص بموبيليس ودفع الفواتير الهاتفية موبيليس؛
- الاطّلاع على رصيد الحساب المصرفي وتحويل الأموال ما بين وكالات المصرف دون التنقل إلى الوكالة.

2. **بنك الجزائر الخارجي**: بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي، فقد أشرف وزير المالية يوم 29 مارس 2021، بالجزائر العاصمة، على مراسم افتتاح فضاء رقمي جديد للمصرف، وهو فضاء مجهز بثلاثة شبابيك آلية متعددة الوظائف من أحدث جيل، بالإضافة إلى ذلك أعلن وزير المالية عن إطلاق تطبيق "BEA_MOBILE"، وهو تطبيق مجاني للهاتف المحمول لعملاء المصرف الذين لديهم اشتراك في الخدمات المصرفية الإلكترونية، وهو متاح للتنزيل في المتاجر الرسمية[2].

يوفّر هذا التطبيق للمستخدمين مزيدا من الراحة والمرونة في الاستعمال، وهو مؤمَّن بفضل البروتوكولات الصارمة التي وُضعت خصيصا لذلك، لذا أصبح من الممكن لعملاء المصرف أن يقوموا بتنفيذ العمليات المصرفية عن طريق الهاتف النقال والاستفادة من جملة من الخدمات أهمها[3]:

- إجراء التحويلات ومعرفة الرصيد المصرفي والاطّلاع على تواريخ المعاملات؛
- طلب وإدارة البطاقات المصرفية عن طريق الهاتف المحمول؛
- الاطّلاع على أسعار الصرف المعمول بها عالميا، والحصول على جميع عناوين وكالات بنك الجزائر الخارجي، إضافة إلى العديد من الخدمات...

[1] البنك الوطني الجزائري، متوفرة على الرابط:
https://www.bna.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF/%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%A7%D9%84.html تاريخ الاطلاع: 2021/08/20.

[2] وزارة المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان يشرف على فضاء رقمي جديد وإطلاق تطبيق "BEA_MOBILE" لبنك الجزائر الخارجي، متوفرة على الرابط: https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/687-bea-mobile، تاريخ الاطلاع: 2021/08/10.

[3] نفس المرجع.

3. **القرض الشعبي الجزائري**: بفضل تطبيق "Mobile CPA"، يمكن تَفحّص الحساب وإدارته من الهاتف الذكي أو اللوح الإلكتروني عبر الإنترنت بأمان، 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع، ومن أيّ مكان، وتتيح هذه الخدمة[1]:

- تفحّص رصيد الحساب (دينار، عملة صعبة، مدخّرات) وتاريخ إجراء المعاملات؛
- إجراء تحويلات محلية (أقل من مليون دينار) عن بعد، بأمان تام لصالح واحد أو أكثر من المستفيدين دون الذهاب إلى وكالة التوطين؛
- طلب دفتر الشيكات عن بعد؛
- استلام كشف الهوية المصرفية "RIB" عن طريق الرسائل القصيرة أو البريد الإلكتروني؛
- الاتصال بالوكالة بأمان عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف.

كما يمُكِّن أيضا استخدام تطبيق "Mobile CPA"، من[2]:

- تحديد موقع جميع وكالات "CPA" وتحديد مسار الرحلة بدقّة للوكالة المحلية؛
- مراقبة منحنى الرصيد وتحويل العملات.

4. **بنك البركة**: يوفّر المصرف باقة "البركة سمارت"، المتكونة من أهم الخدمات المصرفية، وبأسعار تفضيلية، البركة سمارت خدمة 3 في 1: المصرف عبر النت؛ المصرف عبر الهاتف الذكي وخدمة الرسائل القصيرة، فبمجرّد زيارة موقع المصرف عن بعد، عبر الموقع: https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/، يمكن القيام والاستفادة من العمليات المصرفية التالية[3]:

- متابعة الرصيد وتاريخ العمليات وطلب وسائل الدفع؛
- القيام بتحويلات مصرفية (داخل المصرف، ما بين المصارف في الجزائر، تسديد الضرائب المستحقّة...).

أما بالنسبة للبركة "App.dz"، فبالإمكان إدارة الحساب عبر الهاتف الذكي واللّوحة الرقمية، بمجرّد الاشتراك في خدمة البركة نت، بتحميل التطبيق عن طريق "Google Play" و"App store"[4].

[1] CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/banque-a-distance/mobile-cpa, consulté le 14/09/2021.

[2] CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/banque-a-distance/mobile-cpa, consulté le 14/09/2021.

[3] بنك البركة، متوفرة على الرابط: https://www.albaraka-bank.com/banque-digitale/#Smart، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.

[4] نفس المرجع.

5. **مؤسسة بريد الجزائر:** أطلقت مؤسسة بريد الجزائر خدمة "BARIDIPAY"، عبارة عن وسيلة دفع جديدة، عن طريق الهاتف النقال، من ميزاتها أنها سهلة الاستعمال، وغاية في الأمان، هذه الخدمة مَبنيّة على تكنولوجية تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الأبعاد، وهي التقنية المعروفة باسم "QR CODE" بمعنى رمز الإجابة السريع[1]، ويتمّ هذا النوع من الدّفع دون بطاقة ذهبية أو سيولة، بحيث يتم إجراء عملية مسح ضوئي، انطلاقا من تطبيق "BARIDI MOB" ليتمّ بعدها، منح رمز الإجابة السريع للتاجر، أو يتولد بموجب إجراء المعاملة المالية، وهو الرمز الذي يسمح للزّبون، بالقيام بعملية تحويل الأموال، من حسابه إلى حساب التاجر، بكل أمان وفي وقت فوري[2].

ثانيا: الدفع عبر الإنترنت

تُقدّم معظم المصارف الجزائرية خدمات عبر الإنترنت، من خلال مواقعها الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية، فالبنك الوطني الجزائري يقدم خدمة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت "E-PAIEMENT"[3]، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك من خلال "E-Banking"[4]، وبنك التنمية المحلية من خلال المصرف الإلكتروني "e-BDL"[5]، والقرض الشعبي الجزائري من خلال " E-BANKING

[1] خدمة الدفع عن طريق الهاتف النقال "BARIDI PAY"، متوفرة على الرابط:
https://www.poste.dz/services/professional/Baridi_pay_pro، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.

[2] نفس المرجع.

[3] البنك الوطني الجزائري، خدمة الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت "E-PAIEMENT"، متوفرة على الرابط:
https://www.bna.dz/ar/2016-05-19-13-18-23/%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D9%8A%D8%AA.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.

[4] الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك، متوفرة على الرابط: https://www.cnepbanque.dz/، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.

[5] بنك التنمية المحلية، المصرف الإلكتروني "e-BDL" حساباتكم عبر الأنترنت، متوفرة على الرابط:
https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/e-banking.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.

CPA"[1]، وبنك الجزائر الخارجي من خلال "E-BANKING BEA"[2]، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال "BADRnet"[3]، ومصرف السلام بدوره يقدّم العديد من الخدمات عبر الإنترنت تتمثل في[4]:

- خدمات ما قبل التوطين "E-PREDOM"؛ الاعتماد المستندي "E-CREDOC"؛
- السلام مباشر للشركات؛ السلام مباشر للأفراد؛ السلام سمارت "Banking" للشركات؛
- السلام سمارت "Banking" للأفراد.

بدوره، يقدّم مصرف البركة، خدمات عن بعد، من خلال بوابة "البركة نات"، حيث توفّر ربحا للوقت والجهد والراحة[5]، كما تقدّم مؤسسة بريد الجزائر خدمات عبر الإنترنت عن طريق البطاقة الذهبية، تتمثل في دفع وتسديد ثمن المشتريات و/أو الخدمات وتسديد الفواتير، كما أسلفنا في المعاملات التي تسمح بإجرائها البطاقة الذهبية في أرجاء الوطن، في المطلب الأول من هذا المبحث.

كما تتيح خدمة "ناتيكسيس الجزائر" – التي يقدمها مصرف ناتيكسيس الجزائر "NATIXIS"– عبر الإنترنت المتوفرة من خلال تطبيق آمن، إمكانية الاستفادة بشكل أفضل من الخدمات المصرفية عن بُعد، مما يسمح بتبسيط الإجراءات الإدارية لفتح وعمل الحساب المصرفي عن طريق تسهيل وتخفيف معالجتها، بحيث يتم التحقّق من الهوية والتأكّد من صحّة وثائق التعريف عبر الإنترنت من خلال محادثة فيديو آمنة[6].

[1] CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://ebanking.cpa-bank.dz/customer/, consulter le : 21/09/2021.

[2] بنك الجزائر الخارجي، متوفرة على الرابط: https://ebanking.bea.dz/customer/، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.

[3] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، متوفرة على الرابط: https://badronline.badr.dz/index/public/badr-bank.html?module=login، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.

[4] مصرف السلام، الخدمات عبر الأنترنت، متوفرة على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-30-0.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.

[5] مصرف البركة، البركة نات، متوفرة على الرابط: https://www.albaraka-bank.com/%d8%b3%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%81%d8%b1%d8%a7%d8%af/#net، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.

[6] الموقع الإلكتروني للمصرف، متوفر على الرابط: https://www.banxybank.com/ar/page/termes-et-conditions-p6، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.

المبحث الثالث: دور وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية في إرساء الشمول المالي بالجزائر

سبق وأن تطرقنا في الفصل الأول، في المبحث الثالث منه، إلى العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي، وتوصلنا إلى أن وسائل الدفع الإلكترونية تساهم في وصول الخدمات المصرفية إلى مختلف فئات لمجتمع وطبقاته، من حيث سهولة استخدامها، وإلغائها لعائق البُعد عن نقاط تقديم الخدمات المصرفية، وسنحاول إسقاط ذلك على الجزائر من خلال البيانات المتوفرة لدينا حول وسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة. نتناول في هذا المبحث دور أجهزة الصراف الآلي في إرساء الشمول المالي في الجزائر؛ مساهمة الدفع عبر الإنترنت في إرساء الشمول المالي في الجزائر؛ مساهمة نهائيات الدفع الإلكتروني في إرساء الشمول المالي في الجزائر.

وقبل ذلك نودّ الإشارة إلى بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، والتي أشرنا إليها في الدول الرائدة في الشمول المالي التي تناولناها في الفصل الثاني، على غرار مملكة السويد، حسب قاعدة بيانات الشمول المالي لسنة 2017، نوجزها في الآتي[1]:

- مؤشر ملكية الحسابات لأكثر من 15 سنة 43 بالمائة؛
- مؤشر ملكية الحسابات لأكثر من 15 سنة بالنسبة للنساء 29 بالمائة؛
- إجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها في العام الماضي لأكثر من 15 سنة 26 بالمائة؛
- رواتب مستلمة أو تحويلات حكومية إلى حساب لأكثر من 15 سنة 14 بالمائة.

المطلب الأول: دور أجهزة الصراف الآلي في إرساء الشمول المالي بالجزائر

تعد سهولة استخدام أجهزة الصراف الآلي، وإتاحتها خلال كل أيام الأسبوع، بما فيها الأعياد والمناسبات، 7/7 أيام و24/24 ساعة، عاملا مهما وجذابا لاستخدامها، في ظل الطوابير التي تشهدها مراكز تقديم الخدمات، خاصة المراكز البريدية، حيث نجد أن عددها في تزايد مستمر، كما أن العمليات التي تتم عبرها أيضا في تزايد مستمر، بالإضافة إلى ارتفاع المبالغ الإجمالية لعمليات السحب من سنة لأخرى، وقد صارت تستخدم بالبطاقة أو بدونها، في ظل إدخال تقنية إمكانية السحب بدون بطاقة.

[1] Global Partnership for Financial Inclusion, G 20 Financial Inclusion Indicators, Algeria, Available at the link: https://datatopics.worldbank.org/g20fidata/country/algeria, View date: 19/04/2022.

أولا: تزايد عدد أجهزة الصراف الآلي البيبنكية والبريدية في الجزائر

عرف عدد أجهزة الصراف الآلي في السنوات الأخيرة، وبالأخص منذ سنة 2016 إلى غاية شهر جوان لسنة 2021، تزايدا مستمرا من سنة لأخرى، ممّا تساهم هذه الزيادة في تسهيل وصول فئات عديدة للخدمات المصرفية من خلال هذه الأجهزة المنتشرة، وهذا التزايد نلخّصه في الجدول التالي رقم (09):

جدول رقم 09: عدد أجهزة الصراف الآلي البيبنكية العاملة في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021

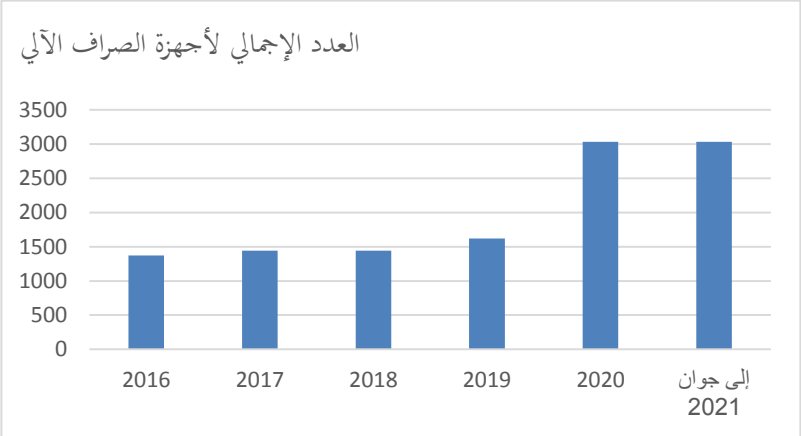
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	إلى جوان 2021
العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي	1370	1443	1441	1621	3030	3030
نسبة الزيادة (%)	/	5.32	-0.13	12.49	86.92	لم تتغير

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تجمع النقد الآلي، نشاط السحب على جهاز الصراف الآلي، متوفرة على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/ تاريخ الاطلاع: 2021/08/20.

من خلال هذا الجدول، نلاحظ التزايد المستمر لعدد أجهزة الصراف الآلي من سنة لأخرى، وتدلّ هذه الزيادة على زيادة النقاط التي تقدم الخدمات المصرفية، والتي هي من مؤشرات الشمول المالي، وكما نلاحظ تقريبا تضاعف العدد من سنة 2019 إلى سنة 2020، حيث بلغت نسبة الزيادة 86.92 بالمائة، وهذا بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي، وبالتالي أخذت في الحسبان الأجهزة الخاصة به، أما بخصوص عدم تغيّر الإحصائيات، من سنة 2020 إلى غاية جوان 2021، فهذا يعني أنه لم تكن هناك إضافة لأي جهاز آخر، من طرف المصارف أو مؤسسة بريد الجزائر في هذه الفترة.

ويمكن توضيح هذا التزايد في الشكل التالي رقم (02):

شكل رقم 02: عدد أجهزة الصراف الآلي البيبنكية العاملة في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (09).

نلاحظ من الشكل هذا التزايد المستمر لعدد أجهزة الصراف الآلي من سنة لأخرى، مما يعني زيادة نقاط تقديم الخدمات المالية، ماعدا الانخفاض الطفيف سنة 2018 والذي قد يعود للتّعرض للتخريب، وبالتالي يصبح الجهاز غير صالح للاستعمال.

ثانيا: تزايد العدد الإجمالي لمعاملات السحب بواسطة أجهزة الصراف الآلي

عرف العدد الإجمالي لمعاملات السحب بواسطة أجهزة الصراف الآلي ارتفاعا مستمرا، منذ سنة 2016، والجدول التالي رقم (10)، يبيّن هذا الارتفاع في المعاملات من سنة لأخرى:

جدول رقم 10: العدد الإجمالي لمعاملات السحب بواسطة أجهزة الصراف الآلي في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021

السنة		العدد الإجمالي لمعاملات السحب	نسبة الزيادة (%)
2016		6 868 031	/
2017		8 310 170	20.99
2018		8 833 913	6.30
2019		9 929 652	12.4
2020		58 428 933	488.42
2021	جانفي	5 746 786	/
	فيفري	5 279 202	-8.13

	مارس	6 199 220	17.42
	أفريل	6 788 903	9.51
	ماي	6 855 190	0.97
	جوان	7 412 216	8.12

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تجمع النقد الآلي، نشاط السحب على جهاز الصراف الآلي، متوفرة على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/ تاريخ الاطلاع: 2021/08/20.

نلاحظ من خلال الجدول، الارتفاع المستمر لمعاملات السحب بواسطة أجهزة الصراف الآلي، مما يدلّ على زيادة استخدامها في عمليات السحب، نظرا لإتاحتها خارج أوقات عمل المصارف وحتى في المناسبات، مما يعزّز مساهمتها في إرساء الشمول المالي عن طريق استقطاب مستخدمين لها، كما نلاحظ الارتفاع الهائل للعدد من سنة 2019 إلى سنة 2020، من 652 929 9 إلى 933 428 58 معاملة، بنسبة 488.42 بالمائة، أي تضاعف تقريبا خمس مرات، وهذا لأنه ابتداء من 05 جانفي 2020، أُخذت في الحسبان معاملات أجهزة الصراف الآلي الخاصة ببريد الجزائر، بعد انضمامه لتجمع النقد الآلي، كما يبرّر أيضا العدد الكبير للمعاملات التي تتم عبر الأجهزة الخاصة ببريد الجزائر مقارنة ببقية المصارف.

ثالثا: تزايد المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب بواسطة أجهزة الصراف الآلي

عرف المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب بواسطة أجهزة الصراف الآلي هو الآخر ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016، من سنة لأخرى، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (11):

جدول رقم 11: المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب بواسطة أجهزة الصراف الآلي في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021 (الوحدة دج)

السنة		المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب	نسبة الزيادة (%)
2016		98 822 524 500.00	/
2017		126 398 291 000.00	27.9
2018		136 233 452 000.00	7.78
2019		164 116 233 000.00	20.46
2020		1073 004 953 000.00	553.8
2021	جانفي	114 855 470 500.00	/
	فيفري	105 904 121 000.00	-7.79

	مارس	128 932 610 500.00	21.74
	أفريل	141 839 155 000.00	10.01
	ماي	134 588 111 500.00	-5.11
	جوان	141 697 913 500.00	5.28

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تجمع النقد الآلي، نشاط السحب على جهاز الصراف الآلي، متوفرة على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/ تاريخ الاطلاع: 2021/08/20.

نلاحظ من خلال الجدول، الارتفاع المستمر للمبلغ الإجمالي لمعاملات السحب بواسطة أجهزة الصراف الآلي، والذي توضحه نسب الزيادة، مما يدلّ على زيادة استخدامها في عمليات السحب، خاصة في ظل هذه الظروف الصحية الاستثنائية التي تعيشها البلاد، والتي تتطلب بروتوكولا صحيا يستدعي التباعد الجسدي، ممّا يعزّز استخدام هذه الأجهزة للقضاء على الطوابير أمام الشبابيك، كما نلمس انخفاضا محسوسا في المبلغ، خلال شهري فيفري وماي 2021، وهذا ما توضحه النسبتان السالبتان -7.79% و-5.11 %، وهذا ربّما راجع لنقص السيولة في تلك الفترة، مما يجعل الجهة المسؤولة عن جهاز الصراف تبرمجه على سقف محدّد لا يمكن تجاوزه.

المطلب الثاني: مساهمة الدفع عبر الإنترنت في إرساء الشمول المالي بالجزائر

يعدّ الدفع عبر الإنترنت، سواء من المنازل أو المكاتب أو من أيّ مكان آخر، أثناء أوقات العمل أو خارجها، أمرا في غاية الأهمية، كونه يسهل أداء الالتزامات، دون عناء التنقل أو الارتباط بموعد أو زمن معين، فهو متاح في كل وقت، مما يؤهله لجذب مستخدمين ومتعاملين جدد، وبالتالي المساهمة في إرساء الشمول المالي.

ومنذ شهر أكتوبر 2016، أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البيبنكية عمليّا في الجزائر، وقد تم فتح هذه الخدمات في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة، من شركات توزيع المياه والطاقة والهاتف الثابت والنقال وشركات التأمين والنقل الجوي وبعض الإدارات[1].

أولا: التزايد المستمر للعدد الإجمالي للمعاملات عبر الإنترنت

عرف العدد الإجمالي للمعاملات عبر الإنترنت هو الآخر تزايدا مستمرا منذ سنة 2016، كما يوضحه الجدول التالي رقم (12):

[1] تجمع النقد الآلي، متوفرة على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet تاريخ الاطلاع: 2021/08/21.

جدول رقم 12: العدد الإجمالي للمعاملات عبر الإنترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021

السنة		العدد الإجمالي للمعاملات عبر الإنترنت	نسبة الزيادة (%)
2016		7 366	/
2017		107 844	1364.07
2018		176 982	64.1
2019		202 480	14.4
2020		4 593 960	2168.84
2021	جانفي	638 924	/
	فيفري	516 243	- 19.2
	مارس	627 046	21.46
	أفريل	565 568	- 9.8
	ماي	644 548	13.96
	جوان	582 132	- 9.68

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تجمع النقد الآلي، نشاط الدفع على الإنترنت، متوفرة على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet تاريخ الاطلاع: 2021/08/21.

نلاحظ من خلال الجدول، الارتفاع المتزايد للعدد الإجمالي للمعاملات عبر الإنترنت، مما يدلّ على الإقبال المتزايد على هذا النوع من الدّفع، وما عزّز ذلك أيضا هو الظرف الصحي الاستثنائي الذي تعيشه البلاد، خاصة في الآونة الأخيرة منذ سنة 2020، "بالإضافة إلى تعليمات بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية لتشجيع زبائنها على استخدام هذا النوع من الدفع، من خلال مذكّرة إعلامية تخصّ الإجراءات المتخذة للوقاية من فيروس كورونا covid-19"[1].

وبالنسبة للعدد الإجمالي للمعاملات عبر الإنترنت من سنة 2016 إلى 2017، فنلاحظ أن العدد تضاعف تقريبا 14 مرة، وهذا ما تعكسه نسبة الزيادة المقدرة بـ 1364.07%، وهذا راجع للانطلاق الرسمي للدفع

[1] بنك الجزائر، مذكرة إعلامية للمصارف والمؤسسات المالية، الإجراءات المتخذة في إطار الوقاية من فيروس "COVID-19" متوفرة على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/notecovid19_auxbef25032020ar.pdf تاريخ الاطلاع: 2021/08/21.

الإلكتروني في الجزائر، حيث "أعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الإلكتروني بالجزائر العاصمة يوم 04 أكتوبر 2016، مع 11 مصرفا و9 مؤسسات، بحضور وزير المالية آنذاك والوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي وتطوير الأنظمة المالية، ومحافظ بنك الجزائر، وعديد المدراء العامين للمصارف ومسؤولي المؤسسات، على غرار المدير العام للخطوط الجوية الجزائرية والمدير العام لشركة الطيران طاسيلي"[1].

كما نلاحظ بعض الانخفاض المحسوس، خلال أشهر فيفري، أفريل وجوان من سنة 2021، وهذا ما تعكسه النسب السالبة -19.2% و-9.8% و-9.68%، ولا يرجع هذا لنقص السيولة، لأنّ هذا النوع من الدفع لا يتطلب توفّر سيولة، وإنما قد يرجع ذلك لتحسن الظرف الصحي نوعا ما، في ظل رفع الحجر الصحي الجزئي أو تقليصه، مما يجعل المتعاملين يتنقلون إلى مقرات الهيئات المعنية لتسوية التزاماتهم، أو قد يكون بسبب الأعطال التي تصيب الشبكة من حين لآخر.

ثانيا: التزايد المستمر للمبلغ الإجمالي للمعاملات عبر الإنترنت

عرف بدوره المبلغ الإجمالي للمعاملات عبر الإنترنت تزايدا ملحوظا، منذ سنة 2016، وهذا ما يبيّنه الجدول التالي رقم (13):

جدول رقم 13: المبلغ الإجمالي للمعاملات عبر الإنترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021 (الوحدة دج)

السنة		المبلغ الإجمالي للمعاملات عبر الإنترنت	نسبة الزيادة (%)
2016		15 009 842.02	/
2017		267 993 423.40	1685.45
2018		332 592 583.28	24.1
2019		503 870 361.61	51.49
2020		5 423 727 074.80	976.41
2021	جانفي	761 702 708.69	/
	فيفري	621 436 698.10	-18.41
	مارس	821 696 674.63	32.22

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الإلكتروني، متوفرة على الرابط:
https://www.commerce.gov.dz/ar/actualites/lancement-officiel-du-e-paiement-en-algerie، تاريخ الاطلاع: 2021/11/15.

	أفريل	693 865 058.21	-15.55
	ماي	786 690 922.33	13.37
	جوان	710 226 662.51	-9.71

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على تجمع النقد الآلي، نشاط الدفع على الإنترنت، متوفرة على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet تاريخ الاطلاع: 2021/08/21.

الملاحظ من خلال الجدول، هو أن المبلغ في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى، وهذا راجع إلى زيادة الثقة في الدفع عبر الإنترنت، هذه الثقة تساهم في جلب العديد من المتعاملين بها، مما يساهم في إرساء الشمول المالي، وبالنسبة للارتفاع الهائل الملحوظ خلال سنة 2020، فهذا راجع كما سبق وأشرنا إلى انضمام بريد الجزائر لهيئة تجمّع النقد الآلي، وبالتالي أُخذت إحصائيات المؤسسة في الحسبان، كما يبرّر أيضا العدد الهائل لزبائن بريد الجزائر مقارنة بباقي المصارف، خاصة في ظل استخدام البطاقة الذهبية، كما يرجع أيضا للظروف الصحية الاستثنائية التي أَجبرت على التعامل عن بُعد في كل المجالات، وبالتالي ساهمت في هذه الزيادة، أما بالنسبة لتضاعف المبلغ حوالي 17 مرة، من سنة 2016 إلى سنة 2017، وهو ما تعكسه نسبة الزيادة 1685.45%، فإن ذلك يرجع كما أسلفنا إلى الانطلاق الرسمي للدفع الإلكتروني في الجزائر في 04 أكتوبر 2016.

المطلب الثالث: مساهمة نهائيات الدفع الإلكتروني في إرساء الشمول المالي بالجزائر

يعدّ الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني عاملا مهما في تسديد المقتنيات، دون شرط وجود السيولة، أو دون تكلّف عناء التنقل لمراكز البريد أو الوكالات المصرفية لسحب الأموال، فمجرّد حمل البطاقة فقط، سواء البريدية أو البيبنكية، يمكن من خلالها تسديد ثمن المقتنيات في ظل وجود هذه الأجهزة لدى البائع أو مقدم الخدمة، هذه الميزة تجعلها أهلا لاستقطاب المزيد من مستخدميها، خاصة في ظل تعميمها على التجار، حيث يساعد انتشارها على المساهمة في إرساء الشمول المالي باعتبارها نقاط تقديم خدمات التسديد دون الحاجة لوجود وكالة أو فرع مصرفي.

أولا: تزايد عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر

عرف عدد نهائيات الدفع الإلكتروني منذ سنة 2016 تزايدا مستمرا، حيث تضاعف عدة مرات ليصل في جوان 2021 إلى ما يزيد عن 38 000 جهاز، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (14):

جدول رقم 14: العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021

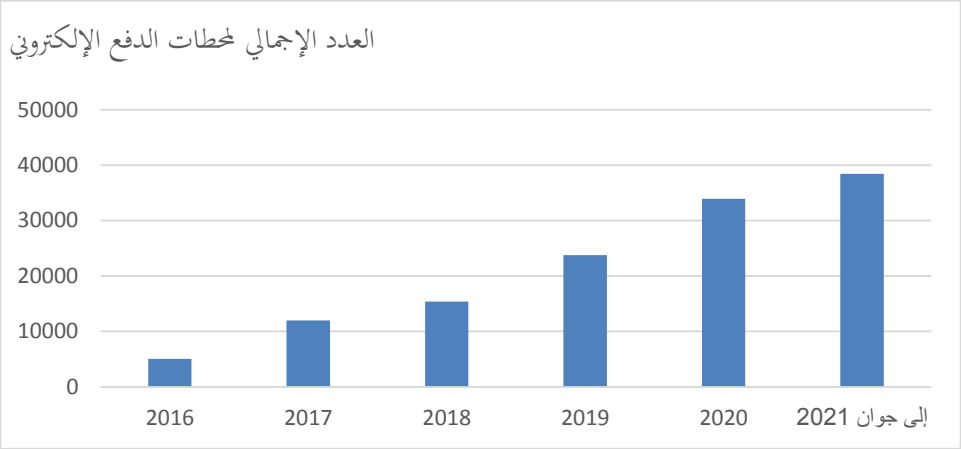
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	إلى جوان 2021
العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني	5049	11985	15397	23762	33945	38422
نسبة الزيادة (%)	/	137.37	28.46	54.32	42.85	13.18

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تجمع النقد الآلي، نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني، متوفرة على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/ تاريخ الاطلاع: 2021/08/21.

نلاحظ من الجدول ارتفاع عدد هذه المحطات من سنة لأخرى، وهذا ما تعكسه نسب الزيادة الموجبة من سنة لأخرى، وهذا يؤدي إلى زيادة امتلاك الحسابات سواء المصرفية أو البريدية، والتي هي من مؤشرات الشمول المالي، وبالتالي بزيادتها يزيد الشمول المالي، مما يعزّز مساهمة هذه المحطات في إرساء الشمول المالي، لأنه من غير المعقول أن يمتلك التاجر هذا الجهاز وليس لديه حساب مصرفي أو بريدي للتعامل به، فهذه الأجهزة تتطلّب امتلاك حساب لدى الهيئة التي أشرفت على تنصيبها، سواء مصرف أو مركز بريد، هذا بالنسبة للتاجر، أما بالنسبة للزبون أيضا فهي تساهم في تعزيز الشمول المالي، لأن استخدام هذا الجهاز يتطلّب وجود بطاقة مصرفية أو بريدية، التي بدورها تتبع حسابه سواء كان مصرفيا أو بريديا.

ويمكن توضيح هذا التزايد لهذه المحطات في الشكل التالي رقم (03):

شكل رقم 03: العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (14).

ثانيا: تزايد العدد الإجمالي لمعاملات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر

نتج عن زيادة عدد نهائيات الدفع الإلكتروني، التي أشرنا إليها سابقا، زيادة في عدد المعاملات التي تمّت عبرها، من سنة لأخرى، كما يوضح الجدول التالي رقم (15):

جدول رقم 15: العدد الإجمالي لمعاملات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021

السنة		العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	نسبة الزيادة (%)
2016		65 501	/
2017		122 694	87.31
2018		190 898	55.58
2019		274 624	43.85
2020		711 777	159.18
2021	جانفي	139 364	/
	فيفري	144 985	4.03
	مارس	199 452	37.56
	أفريل	193 538	-2.96
	ماي	195 440	0.98

	جوان	174 393	-10.76

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تجمع النقد الآلي، نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني، متوفرة على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/ تاريخ الاطّلاع: 2021/08/21.

نلاحظ من خلال الجدول، الارتفاع المستمر لعدد المعاملات التي تتم عبر هذه الأجهزة، مما يعني أن زيادة عددها يلقى تجاوبا من طرف مستخدميها، وهذا يشجّع على المزيد من تعميمها، وبالتالي جلب المزيد من المستخدمين لها، مما يساهم في إرساء الشمول المالي، لأن هذا التزايد يدلّ على استخدامها من طرف أشخاص آخرين جدد.

أما بالنسبة للتذبذب الذي نلاحظه في عدد المعاملات، من شهر أفريل إلى شهر جوان من سنة 2021، والتي تعكسه نسب الزيادة السالبة، فلا نفسّره بنقص السيولة، لأن هذا النوع من المعاملات لا يتطلب وجود سيولة، وإنما قد يُفسَّر بتحسن الوضع الصحي نوعا ما، خلال هذه الأشهر، التي سبقت الموجة الثالثة من فيروس كورونا، التي ضربت البلاد أواخر شهر جويلية من نفس السنة، وبلغت ذروتها قبيل منتصف شهر أوت، حيث هذا التحسن قلَّل من استخدام هذه الأجهزة وأدّى إلى اللجوء للدفع النقدي.

ثالثا: تزايد المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر

بالنسبة للمبلغ الإجمالي للمعاملات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني هو الآخر عرف ارتفاعا مستمرا، من سنة لأخرى، كما يُبيّنه الجدول التالي رقم (16):

جدول رقم 16: المبلغ الإجمالي للمعاملات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر جوان 2021 (الوحدة دج)

السنة		المبلغ الإجمالي للمعاملات	نسبة الزيادة (%)
2016		444 508 902.40	/
2017		861 775 368.90	93.87
2018		1 335 334 130.76	54.95
2019		1 916 994 721.11	43.55
2020		4 733 820 043.01	146.93
2021	جانفي	892 240 174.23	/
	فيفري	941 100 117.62	5.47

	مارس	1 332 511 279.19	41.59
	أفريل	1 284 353 509.54	-3.61
	ماي	1 297 796 668.03	1.04
	جوان	1 249 689 143.16	-3.7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تجمع النقد الآلي، نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني، متوفرة على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/ تاريخ الاطلاع: 2021/08/21.

الملاحظ من خلال الجدول، هو أن المبلغ في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وهذا ناتج منطقيا عن تزايد عدد الأجهزة وعدد العمليات التي تتم عبرها، الذي سبق وأشرنا إليه في الجدولين السابقين رقم 14 ورقم 15، كما يمكن إرجاع هذه الزيادة في المبالغ أيضا إلى الثقة التي تعزّزت تجاه هذه الأجهزة، وبالتالي توسّعت دائرة استخدامها، فمثلا من كان يستخدمها في تسديد الفواتير فقط، أصبح يستخدمها في محطات الوقود والمتاجر وغيرها، وبتوسّع دائرة استخدامها وتعزيز الثقة بها سيشجّع الآخرين على استخدامها وجلب المزيد من المتعاملين بها ممّا يسهم في إرساء الشمول المالي.

أما بالنسبة للتذبذب الملاحظ في المبلغ خلال الثلاثي الثاني من سنة 2021، الذي تعكسه نسب الزيادة المتدنية والسالبة، فيمكن إرجاعه لتذبذب عدد العمليات الذي سبق وأشرنا إليه في تحليلنا من قبل، في الجدول السابق رقم 15.

خلاصة:

من خلال إنجازنا لهذا الفصل، نرى بأن الجزائر حاولت مسايرة التطورات التي تشهدها المنظومات المصرفية العالمية، وذلك من خلال الجهود المبذولة لعصرنة منظومتها المصرفية، فقد أنشأت هيئات وشركات ساهمت في عصرنة الخدمات المصرفية، على غرار شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، شبكة النقد الآلي بين البنوك، شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية، وتجمع النقد الآلي.

هذه الإنجازات، كان لابد أن يقابلها تطور في أنظمة الدفع، لمسايرة هذه المستجدات، فقد تَبنّت الجزائر نظامين للدفع، تمثلا في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة ونظام المقاصة الإلكترونية، والتخلّي عن المقاصة اليدوية، بدورها الأنظمة والوسائل الحديثة هذه تتطلب تَوفّر بيئة تشريعية وقانونية لحمايتها وتنظيم التعامل بها، من أجل طمأنة وتشجيع مستخدميها، فلم تُهمل الجزائر هذا الجانب، بل أصدرت تشريعات وقوانين وعَدَّلت أخرى بإضافة مواد تعترف بهذه التعاملات الحديثة وتُنظِّمها، إلا أننا نرى ذلك غير كاف نوعا ما، بل الأمر يَتطلّب حماية أكثر من أجل تعزيز ثقة المتعاملين وطمأنتهم في ظل حداثة ذلك.

أما بالنسبة للوسائل والقنوات الخاصة بالدفع الإلكتروني المستعملة في الجزائر، فنجد أكثرها انتشارا البطاقات المصرفية، وعن دور هذه الوسائل والقنوات في إرساء الشمول المالي في الجزائر، فمن خلال دراستنا التحليلية للمعطيات المتوفرة لدينا، التي تُبيّن تزايد أعداد هذه الوسائل والمعاملات والمبالغ التي تتم عبرها باستمرار، يتضح لنا بأنها رغم محدوديتها فإنها تساهم في إرساء الشمول المالي نظرا لمزاياها المتعددة، وخصائصها المتمثلة في إتاحتها خارج أوقات العمل وفي مختلف المناسبات.

ولمعرفة أبعاد الشمول المالي في الجزائر، من حيث الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، نجري في الفصل اللاحق دراسة تطبيقية بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، خلال الفترة (2016- 2021)، باعتبار المصارف العمومية المهيمنة على الجهاز المصرفي الجزائري، ومؤسسة بريد الجزائر تُعد مكاتبها الأكثر انتشارا مقارنة بالمصارف، وهو ما سَنثْبته في هذه الدراسة التطبيقية.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر خلال الفترة (2016 –2021)

تمهيد:

بعد تناولنا لدراسة تحليلية لواقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ودوره في إرساء الشمول المالي بالجزائر، على المستوى الكلي، نُركّز في هذا الفصل، من خلال هذه الدراسة التطبيقية، على المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، بتعرّضنا لدور مؤشرات الدفع الإلكتروني بها في إرساء الشمول المالي، فقد ارتأينا التركيز على المصارف العمومية الستة، لأن الجهاز المصرفي الجزائري تسيطر عليه المصارف العمومية، بالإضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر– التي تعد مكاتبها الأكثر انتشارا مقارنة بالمصارف– فالقطاع المصرفي الجزائري ظلّ محتكَراً من طرف الدولة إلى زمن غير بعيد، وبقي كذلك إلى غاية صدور قانون النقد والقرض 90- 10، الذي فسح المجال أمام الخواص والأجانب للاستثمار فيه، حيث لا تزال المصارف العمومية تسيطر على السوق المصرفية الجزائرية.

أضحى استخدام وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية في الجزائر في تزايد مستمر، من خلال ما تناولناه على المستوى الكلي، من حيث الدفع عبر الإنترنت والصرافات الآلية ونهائيات الدفع الإلكتروني، التي تعتبر من مؤشرات الدفع الإلكتروني، وسنحاول إسقاط ذلك على أهم المصارف المدروسة بالتفصيل، لتوضيح هذا التزايد في استخدام هذه الوسائل في كل مصرف وأيضا مؤسسة بريد الجزائر، وذلك خلال الفترة (2016 – 2021)، وقد تم اختيارنا للبدء من سنة 2016 لأنها سنة الانطلاق الرّسمي للدّفع الإلكتروني في الجزائر، الذي كان في الرابع من شهر أكتوبر 2016، كما أسلفنا في الفصل السابق.

وسنتناول في هذا الفصل –من خلال هذه الدراسة التطبيقية– مؤشرات الدفع الإلكتروني بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر خلال الفترة (2016 – 2021)، ومقارنة ذلك مع المستوى الكلي، حيث تم التركيز على بعدي الوصول والاستخدام للخدمات المالية، أما بالنسبة للبعد الثالث، المتعلق بجودة المنتجات والخدمات المقدمة، فلا يمكننا معرفته أو قياس مؤشراته والحكم عليها، إلا من خلال معرفة آراء الزبائن، عن طريق وضع استبيان، لذا ارتأينا أن نترك ذلك لدراسات وأبحاث أخرى. وتتم تغطية هذا الفصل بالمباحث التالية:

- **واقع الوصول للخدمات المالية في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر؛**
- **واقع استخدام الخدمات المالية في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر؛**
- **تحليل مؤشرات الشمول المالي في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر ومقارنتها مع المستوى الكلي.**

المبحث الأول: واقع الوصول للخدمات المالية في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر

تَستخدِم المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر العديد من وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية، لتقديم خدماتها لزبائنها عبر هذه الوسائط، من تحويل للأموال وتسديد ثمن المشتريات وسحب الرواتب، وسنتناول في هذا المبحث أهم هذه المؤشرات والمتمثلة في: تقديم الخدمات عبر الإنترنت والهاتف النقال؛ انتشار أجهزة الصراف الآلي؛ وأخيرا انتشار نهائيات الدفع الإلكتروني، أما بالنسبة للبطاقات المصرفية فلم نأخذها بعين الاعتبار، لأنه من الممكن أن يكون عددها كبيرا من حيث الإصدار ولكن لا تُستخدم من طرف أصحابها، صحيح أنه إذا كان عدد البطاقات كثيرا فإن ذلك يدلّ على عدد الحسابات الكثير، لأن البطاقة تتبع الحساب، ولكن من حيث الاستخدام، إذا كان عدد كبير منها لا يُستخدم فهذا لا يعني أن الحساب مجمّد، فقد يُستخدم في السحب التقليدي عن طريق الشيك، أو الدفع التقليدي عن طريق الحوالات مثلا، وقد تم التركيز على هذه المؤشرات ذات العلاقة بوسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الأول: واقع تقديم الخدمات عبر الإنترنت والهاتف النقال في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر

من بين المؤشرات التي سيتم تناولها من خلال بُعد الوصول للخدمات المالية، تقديم الخدمات عبر الإنترنت، فيعتبر هذا الأخير من أهم مؤشرات الدفع الإلكتروني، حيث يتم استخدامه من أيّ مكان، من المنزل أو من مكان العمل، أو أيّ مكان آخر لتسوية مختلف الالتزامات دون عناء التنقل، وسَنُسقط ذلك على المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، لنتعرّف على مدى استخدامه، كما أن هذا المؤشر لا يمكن قياسه إحصائيا، من خلال هذا البُعد، لأنه لا يمكن اعتبار انتشاره كنقاط تقديم للخدمات، بل يمكن استخدامه في مكان تتوفر فيه شبكة الإنترنت، أما ما يمكن قياسه هو بُعد الاستخدام، من حيث العمليات التي تتم عبره.

أما بالنسبة للهاتف المحمول، فرغم الانتشار الواسع لهذا الأخير، إلا أن استخدامه لايزال في بداياته، وهذا ما أشرنا له في الفصل السابق، حيث أنه بالنسبة لمؤسسة بريد الجزائر كان ذلك في أواخر سنة 2020، وبالنسبة للمصارف العمومية، فهي حديثة الإطلاق لهذا النوع من الدفع، الذي كان في سنة 2021، وقد كان إطلاق أول بنك نقال في الجزائر في 23 أفريل 2018، من طرف البنك الخاص "NATIXIS"، وكنا أشرنا لهذا في الفصل السابق، مما جعلنا نركز فقط على الدفع عبر الإنترنت.

أولا: المصارف العمومية

تستخدم المصارف العمومية الجزائرية الستة الإنترنت لتقديم خدماتها لزبائنها، من خلال مواقعها الإلكترونية، مسايرة للتطورات التي أضحت تعرفها الأجهزة المصرفية العالمية، وتعزيزا لبعد الوصول للخدمات المالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الموقع الإلكتروني لكل مصرف كما يلي:

1. **البنك الوطني الجزائري:** يوفر البنك الوطني الجزائري لزبائنه العديد من الخدمات عبر الإنترنت، من خلال بند "بنك عن بعد"[1]، حيث تُقدَّم من خلاله العديد من الخدمات والمتمثلة فيما يلي:

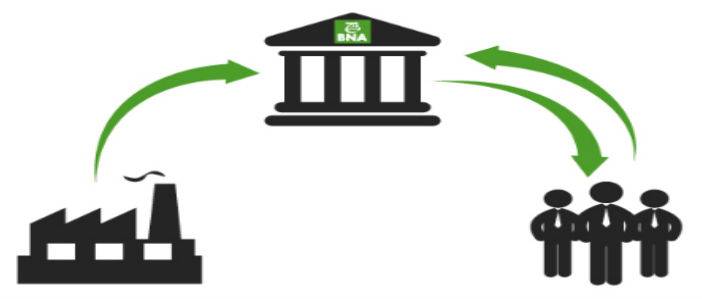
1.1. **المصرف الإلكتروني:** تُمكِّن هذه الخدمة من الاطّلاع على الحساب، في أي وقت، والولوج إلى المصرف، من خلال الهاتف الذكي، والقيام بعمليات مصرفية دون عناء التنقل إلى الوكالة، فمع خدمة "BNA.net" يمكن الولوج إلى الحسابات المصرفية، من خلال الرابط "ebanking.bna.dz"، أو عن طريق تحميل تطبيق الهاتف النقال "BN@TIC". تتمثل الخدمات المستفاد منها بفضل خدمة "BNA.net" –والتي تتنوع حسب الباقة المختارة– فيما يلي:

- الاطّلاع على الحساب وتاريخ مفصّل عن الرصيد لفترة 23 شهرا؛
- إصدار تحويلات إلى الغير؛
- طلب دفتر الشيكات والبطاقة البيبنكية؛
- التسديد الجبائي عبر الإنترنت؛
- خدمة الرسائل الإلكترونية قصد التواصل مع المصرف.

2.1. **تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية:** يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف أصحاب المؤسسات الذين يتوجّب عليهم تحويل أجور موظفيهم شهريا وليس لديهم الوقت الكافي لتسيير كافة العمليات بأنفسهم، ويريدون تسهيل المعاملات، خدمة تبادل المعطيات الآلية "EDI" بمعنى "Electronic data interchange"، أي تبادل البيانات الرقمية، والذي يعني تبادل البيانات فيما بين الشركات بشكل إلكتروني بدلا من البيانات أو الوثائق الورقية، حيث تسمح هذه الخدمة بتحويل الأجور بصفة آلية باستعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة، والشكل الموالي رقم (04) يلخص هذه التقنية:

[1] انظر الرابط: https://www.bna.dz/ar/#.

شكل رقم 04: خدمة تبادل المعطيات الآلية "EDI"



المصدر: متوفرة على الرابط: https://www.bna.dz/ar/2016-05-19-13-18-23/%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9.html، تاريخ الاطلاع: 2021/11/03.

3.1. خدمة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت "E-PAIEMENT": يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه هذه الخدمة، التي تتيح فرصة تسوية الفواتير والخدمات عبر مواقع الإنترنت.

4.1. الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الإنترنت: يوفر البنك الوطني الجزائري هذه الخدمة الجديدة المجانية من خلال تسجيل الدخول إلى موقع الخدمات المصرفية الإلكترونية "ebanking.bna.dz" أو بتحميل تطبيق "BN@TIC" أو عبر الرابط: https://ouverture-de-compte.bna.dz/accountsignup.

والقيام بما يلي:

- ملء استمارة المعلومات؛
- تحميل وثائق الثبوتية؛
- اختيار الوكالة وتاريخ وتوقيت الموعد لإنهاء عملية الفتح وتفعيلها؛

ومع الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الإنترنت، يمكن فتح الحسابات التالية:

- حساب ودائع تحت الطلب؛
- حساب إسلامي للودائع تحت الطلب؛
- حساب توفير إسلامي بربح أو بدون ربح؛
- حساب الاستثمار الإسلامي.

5.1. تطبيق "WIMPAY-BNA": تطبيق للدفع عبر الهاتف الذكي، وقد تم التطرق له بالتفصيل في الفصل السابق.

2. بنك الجزائر الخارجي: يقدّم بنك الجزائر الخارجي لزبائنه خدمات عبر الإنترنت، عن طريق التواصل مع المصرف، من خلال "E-BANKING BEA"، وتسجيل الدخول[1].

3. بنك التنمية المحلية: يُقدم بنك التنمية المحلية هو الآخر لزبائنه خدمات عبر الإنترنت، من خلال المصرف الإلكتروني "e-BDL"، الذي هو اشتراك يسمح بالاطّلاع على الحساب المصرفي في أيّ وقت والقيام بعمليات مصرفية دون عناء التنقل، عن طريق الإنترنت أو بواسطة الهاتف النقال[2].

4. بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يقدّم أيضا بنك الفلاحة والتنمية الريفية لزبائنه خدمات عبر الإنترنت، من خلال "BADRnet"، حيث يتم التسجيل والاستفادة من الخدمات المقدمة[3].

5. القرض الشعبي الجزائري: يقدّم القرض الشعبي الجزائري لزبائنه خدمات عبر الإنترنت، من خلال بند "منتجاتنا (البنك عن بعد)"[4]، وتتمثل هذه الخدمات في:

1.5. **الصيرفة الإلكترونية "e-Banking"**: يضع المصرف تحت تصرف زبائنه تطبيق الخدمات الإلكترونية، الذي يتيح لهم الاطّلاع على حساباتهم بطريقة آمنة ومتابعة العمليات المصرفية فور إجرائها، وتشمل أوامر التحويل، من خلال قناة توزيع الخدمات الإلكترونية "e-Banking"، ومن خلال تطبيق " MOBILE CPA"، ويشترط في الولوج إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية إدخال اسم المستخدم الشخصي وكلمة السّر المقدَّمة من طرف المصرف عند الاشتراك في الخدمات المصرفية الإلكترونية؛

2.5. خدمة "MOBILE CPA": بفضل تطبيق "MOBILE CPA"، يُمكِن الاطّلاع على الحساب وتسييره من الهاتف الذكي عبر الإنترنت، بكل أمان، ويمكن الاستفادة من هذه الخدمة من خلال الاشتراك في الخدمات الإلكترونية "e-Banking" لدى الوكالة التي يتواجد فيها الحساب، والانخراط في خدمة "MOBILE CPA"، من خلال توقيع العقد الخاص به.

[1] انظر: https://ebanking.bea.dz/customer/.

[2] انظر: https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/e-banking.html.

[3] انظر: https://badronline.badr.dz/index/public/badr-bank.html?module=login.

[4] انظر: https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/2021-10-07-12-22-12/2021-10-12-08-55-11.

3.5. خدمة تبادل المعطيات المعلوماتية "EDI" عن بعد: وقد تم شرح هذه الخدمة عند تطرقنا للبنك الوطني الجزائري.

6. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك: يقدم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– بنك، من خلال "E-Banking"، خدمات عبر الإنترنت، بعد تسجيل الدخول، بإدخال اسم المستخدم الشخصي وكلمة السّر المقدمة من طرف المصرف عند الاشتراك[1].

من خلال اطّلاعنا على المواقع الإلكترونية لهذه المصارف، يتّضح لنا بأنها تقدّم العديد من الخدمات عبر الإنترنت، رغم أن هذه الخدمة لا تزال في بداياتها، حيث أنها حديثة العهد في الجزائر، كما أشرنا سابقا، إلا أن هناك تعامل بها، من خلال الإحصائيات المتوفرة لدينا حول استخدام هذه الوسيلة، وهذا ما سنراه في المطلب الأول من المبحث الثاني.

ثانيا: مؤسسة بريد الجزائر

بدورها مؤسسة بريد الجزائر، تستخدم الإنترنت لتقديم خدماتها لزبائنها، من خلال موقعها الإلكتروني[2]، على غرار مختلف المصارف العمومية، وتعزيزا لبعد الوصول للخدمات المالية، وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

- خدمة بريدي ويب "BARIDIWEB" وهي موجهة لزبائن بريد الجزائر الحاملين للبطاقة الذهبية، حيث تضع تحت تصرفهم بوابة إلكترونية مُؤمَّنة وسهلة الاستخدام "https://baridiweb.poste.dz"، تسمح بالاستفادة من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية البريدية عبر الإنترنت بسهولة وسرعة فائقة في تنفيذ العمليات؛
- تطبيق بريدي موب "BARIDIMOB" الذي هو عبارة عن تطبيق على الهاتف المحمول، يساعد على التسيير الأحسن للحساب الجاري والمعاملات المالية؛
- تسديد الفواتير؛
- طلب البطاقة الذهبية؛
- شراء الطوابع على الخط؛
- فتح و/أو تفحص الحساب الجاري؛
- تحميل المطبوعات المستخدمة في المكاتب البريدية؛

[1] انظر: https://ebanking.cnepbanque.dz/customer/login.xhtml.

[2] انظر: https://baridinet.poste.dz/.

- شراء تذاكر الطائرة أو التأمين؛
- تعبئة رصيد الهاتف النقال.

من خلال اطّلاعنا على الموقع الإلكتروني لمؤسسة بريد الجزائر، يتبيّن لنا بأنها تقدّم العديد من الخدمات عبر الإنترنت، وبالنسبة لمدى استخدام هذه الأداة، فسنرى ذلك من خلال الإحصائيات المتوفّرة لدينا حول عدد المعاملات عبر الإنترنت في مؤسسة بريد الجزائر، وذلك في المبحث الثاني في المطلب الأول منه.

المطلب الثاني: واقع انتشار أجهزة الصراف الآلي في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر

من بين مؤشرات بُعْد الوصول للخدمات المالية التي سيتم تناولها أيضا مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي، حيث تُعتبر هذه الأخيرة نقاطا لتقديم الخدمات المصرفية، وبالتالي تزايد أعدادها يدلّ على تزايد انتشار نقاط تقديم الخدمات، ونُبرز في هذا المطلب أعداد أجهزة الصراف الآلي الخاصة بكل مصرف ومؤسسة بريد الجزائر، من سنة 2016 إلى سنة 2021، مع احتساب نسب الزيادة في أعدادها.

أولا: المصارف العمومية

توفّر المصارف العمومية أجهزة الصراف الآلي في العديد من فروعها ووكالاتها، لتُقدِّم عبرها خدماتها، وذلك لتخفيف الضغط على مقراتها، وتخفيف الإجراءات الإدارية، مع سرعة تلبية حاجيات عملائها، وتقريبها منهم، وما يفسّر ذلك هي الجهود المبذولة من أجل زيادة انتشارها، ووضعها في كبرى المراكز التجارية والفنادق الفخمة وغيرها من الأماكن العمومية، عبر مختلف ربوع الوطن، بنوعيها الموزع الآلي للأوراق النقدية "DAB" والشباك الأوتوماتيكي للبنك "GAB"، كما توضحه الإحصائيات في الجدول التالي رقم (17):

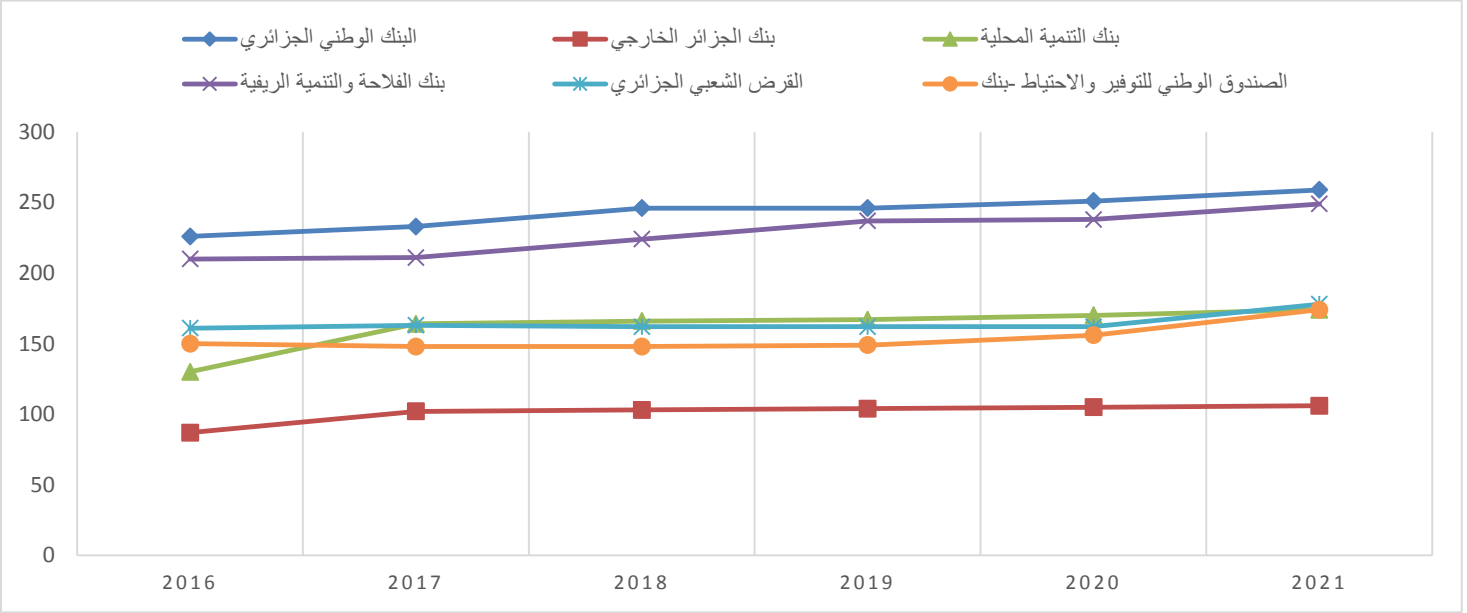
جدول رقم 17: عدد أجهزة الصراف الآلي للمصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021

البيان		2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنك الوطني الجزائري	عدد الأجهزة	226	233	246	246	251	259
	نسبة الزيادة (%)	/	3.09	5.57	00	2.03	3.18
بنك الجزائر الخارجي	عدد الأجهزة	87	103	103	104	105	106
	نسبة الزيادة (%)	/	18.39	00	0.97	0.96	0.95
بنك التنمية المحلية	عدد الأجهزة	130	164	166	167	170	174
	نسبة الزيادة (%)	/	26.15	1.21	0.6	1.79	2.35
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	عدد الأجهزة	210	211	224	237	238	249
	نسبة الزيادة (%)	/	0.47	6.16	5.8	0.42	4.62
القرض الشعبي الجزائري	عدد الأجهزة	161	163	162	162	162	178
	نسبة الزيادة (%)	/	1.24	-0.61	00	00	9.87
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك	عدد الأجهزة	150	148	148	149	156	174
	نسبة الزيادة (%)	/	-1.33	00	0.67	4.69	11.53

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديريات النقد لمختلف المصارف العمومية المذكورة.

الملاحظ من الجدول هو زيادة العدد من سنة لأخرى، وهو ما تعكسه نسب الزيادة من سنة لأخرى، وهذا يدل على الجهود المبذولة من طرف المصارف العمومية لزيادة نشر هذه الأجهزة وتقريبها من مستعمليها، أما بالنسبة للانخفاض الطفيف في العدد الذي نلمسه أحيانا، وهو ما تعكسه النسب السالبة، فيعود لتعرض هذه الأجهزة للتخريب أو نتيجة غلق الوكالة المرافق لها الجهاز، ويمكن توضيح في الشكل البياني التالي رقم (05)، هذه الزيادة في هذه الأجهزة، في مختلف المصارف العمومية من سنة لأخرى، كما يلي:

شكل رقم 05: عدد أجهزة الصراف الآلي للمصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (17).

الملاحظ من هذه المنحنيات هو الاتجاه التصاعدي لها، مما يبرّر الزيادة في عدد أجهزة الصراف الآلي من سنة لأخرى، مما يعزّز انتشار نقاط تقديم الخدمات المصرفية.

ثانيا: مؤسسة بريد الجزائر

على غرار المصارف العمومية، تسعى مؤسسة بريد الجزائر للعمل على زيادة نشر أجهزة الصراف الآلي، لتخفيف الضغط على مكاتبها، خاصة وأنها تشهد اكتظاظا أكثر مقارنة بالمصارف، ممّا يتطلّب زيادة عدد الوحدات التي تقدّم الخدمات على غرار هذه الأجهزة، كما أن عددها يُعتبر الأكبر مقارنة بالمصارف، والجدول التالي رقم (18) يوضح هذه الأعداد:

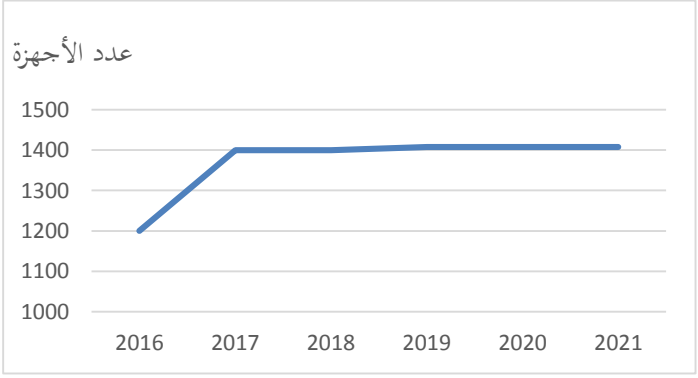
جدول رقم 18: عدد أجهزة الصراف الآلي لمؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	عدد الأجهزة	نسبة الزيادة (%)
2016	1200	/
2017	1400	16.66
2018	1400	00
2019	1408	0.57
2020	1408	00
2021	1408	00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية قسم النقدية والخدمات المالية البريدية بمؤسسة بريد الجزائر.

من خلال الجدول، يتبين لنا تزايد أعداد أجهزة الصراف الآلي، ولو بنسب قليلة مع ثبات العدد في السنوات الثلاث الأخيرة، لأن هذا يتطلب طبعا مصاريف كبيرة، إلا أن ذلك يعكس جهود مؤسسة بريد الجزائر لتوسيع انتشار نقاط تقديم الخدمات المالية وتقريبها من المواطن، لتمكينه من الاستفادة منها وتلبية حاجياته المختلفة، ونوضح هذا التزايد في عدد هذه الأجهزة في الشكل التالي رقم (06) كما يلي:

شكل رقم 06: عدد أجهزة الصراف الآلي لمؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (18).

نلاحظ من خلال الشكل الاتجاه التصاعدي للمنحنى في البداية، مما يعكس الزيادة في انتشار أجهزة الصراف الآلي التي تقوم مؤسسة بريد الجزائر بتنصيبها، مما يعزّز انتشار نقاط تقديم الخدمات المالية، كما نلاحظ ثبات المنحنى بدءا من سنة 2019 إلى سنة 2021، مما يبين أن المؤسسة لم تضف أجهزة أخرى خلال هذه الفترة، لأن ذلك يتطلّب دراسات حول مدى الاحتياج لها، حسب المناطق التي تفتقر لنقاط تقديم الخدمات المالية، كما أن ذلك أيضا يتطلّب مصاريف كبيرة تقع على عاتق المؤسسة، بالإضافة إلى تكاليف صيانتها أيضا.

المطلب الثالث: واقع انتشار نهائيات الدفع الإلكتروني في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر

من بين المؤشرات التي سيتم تناولها من حيث الوصول للخدمات المالية، انتشار نهائيات الدفع الإلكتروني، حيث تعتبر هي الأخرى نقاطا لتقديم الخدمات المالية، لأنه بالإمكان الحصول على المشتريات وتسديد ثمنها، من خلال هذه الأجهزة المنتشرة لدى البائعين ومقدّمي الخدمات، دون الحاجة للّجوء إلى وكالة مصرفية أو مركز بريد، وبالتالي تزايد أعدادها يدلّ على تزايد انتشار نقاط تقديم الخدمات المالية، وسنورد في هذا المطلب أعداد نهائيات الدفع الإلكتروني الخاصة بكلّ مصرف ومؤسسة بريد الجزائر، من سنة 2016 إلى سنة 2021، مع احتساب نسب الزيادة في أعدادها من سنة لأخرى.

أولا: المصارف العمومية

تسعى المصارف العمومية، من خلال الاستراتيجية الرامية لتعميم الدفع الإلكتروني، لتنصيب أجهزة نهائيات الدفع الإلكتروني، والعمل على توسيع انتشارها لدى التجار ومُقدّمي الخدمات، لتمكين المواطنين من استخدامها، لتخفيف الضغط على مقرات المصارف، وتخفيف إجراءات التنقل للحصول على الأموال لتسديد ثمن الخدمات والمشتريات، وبالتالي فهي تعتبر اختصارا لهذا المسار، وتسهيلا له، وما يبرّر ذلك، هي الزيادات في أعداد هذه الأجهزة، من سنة لأخرى، كما يوضح ذلك الجدول التالي رقم (19):

جدول رقم 19: عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021

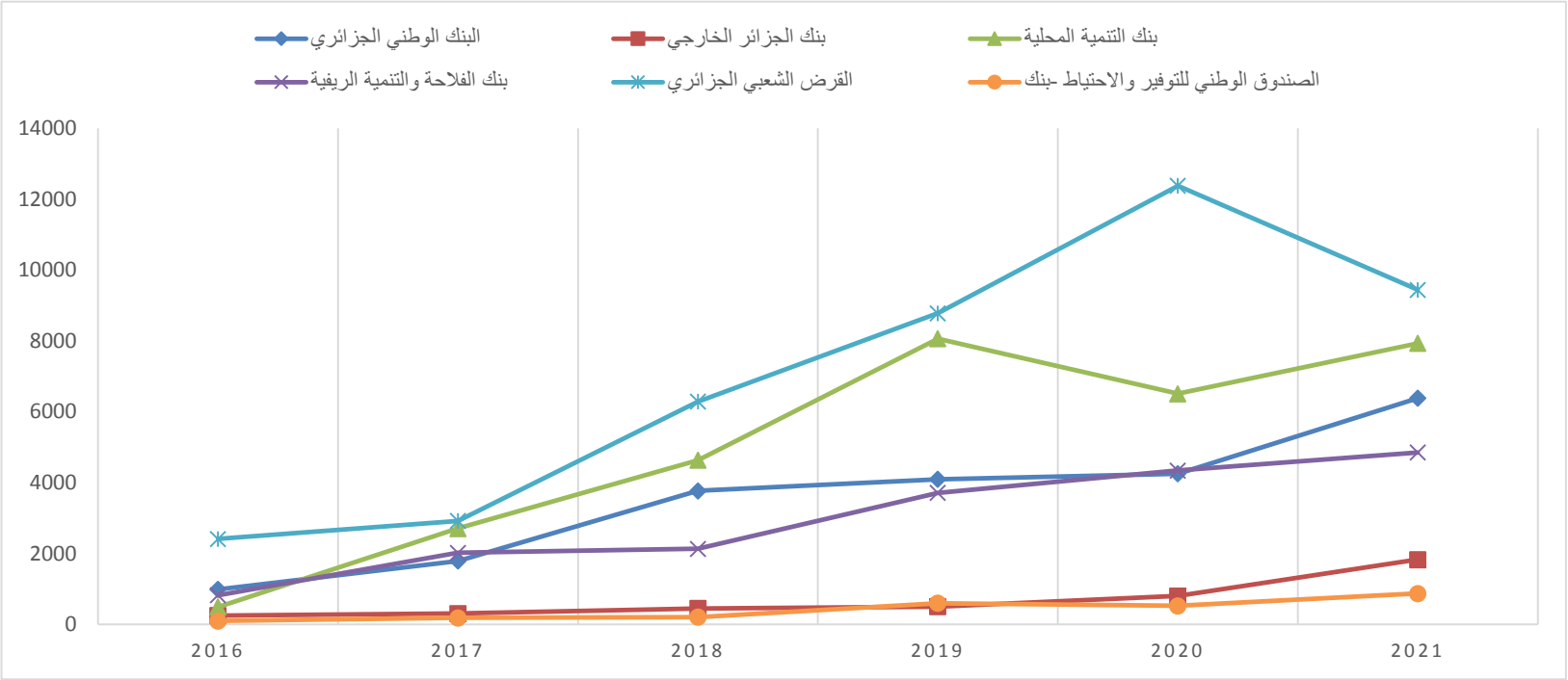
البيان		2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنك الوطني الجزائري	عدد الأجهزة	990	1789	3771	4096	4254	6385
	نسبة الزيادة (%)	/	80.7	110.78	8.61	3.85	50.09
بنك الجزائر الخارجي	عدد الأجهزة	250	307	449	501	801	1830
	نسبة الزيادة (%)	/	22.8	46.25	11.58	59.88	128.46
بنك التنمية المحلية	عدد الأجهزة	495	2706	4637	8061	6508	7933
	نسبة الزيادة (%)	/	446.66	71.35	73.84	-19.26	21.89
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	عدد الأجهزة	824	2022	2132	3712	4343	4853
	نسبة الزيادة (%)	/	145.38	5.44	74.1	17	11.74
القرض الشعبي الجزائري	عدد الأجهزة	2413	2919	6286	8782	12 379	9442
	نسبة الزيادة (%)	/	20.96	115.34	39.7	40.95	-23.72
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك	عدد الأجهزة	97	187	205	597	525	874
	نسبة الزيادة (%)	/	92.78	9.62	191.21	-12.06	66.47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديريات النقد لمختلف المصارف العمومية المذكورة.

الملاحظ من الجدول هو زيادة العدد من سنة لأخرى، وهو ما تعكسه نسب الزيادة من سنة لأخرى، وهذا يدلّ على الجهود المبذولة من طرف المصارف العمومية لتعميم الدفع الإلكتروني، حيث تعمل على تنصيب هذه الأجهزة لدى التجار، أما بالنسبة للانخفاض الذي نراه أحيانا، وهو ما تعكسه النسب السالبة، فهو يرجع لفسخ العقود من

طرف التجار لعدم استخدام هذه الأجهزة، في ظل عدم إلزامية الدفع الإلكتروني، وتخوّفهم من المحاسبة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي رقم (07)، الذي يبيّن هذه الزيادة في هذه الأجهزة، من سنة لأخرى.

شكل رقم 07: عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (19).

الملاحظ من هذه المنحنيات أنها ذات اتجاه تصاعدي، مما يبرّر جهود المصارف المعنية لزياد نشر هذه الأجهزة كنقاط لتقديم الخدمات، ماعدا بعض الانعطافات في البعض منها، التي تعود لفسخ العقود مع التجار، نظرا لتخليهم عن استخدامها في ظل عدم التطبيق الإلزامي للدّفع الإلكتروني.

ثانيا: مؤسسة بريد الجزائر

على غرار المصارف العمومية، تسعى مؤسسة بريد الجزائر للعمل على تشجيع الدفع الإلكتروني، منذ إطلاقها لبطاقة الدفع "الذهبية"، من خلال العمل على تنصيب نهائيات الدفع الإلكتروني مجانا، وأيضا مجانية العمليات التي تتم عبرها، أي بدون رسوم، وما عزّز ذلك هي الظروف الصحية الاستثنائية، التي شهدتها الجزائر، على غرار بلدان العالم، والمتمثلة في انتشار فيروس كورونا "COVID-19"، وهذا لتخفيف الضغط على مكاتبها، خاصة وأنها تشهد اكتظاظا أكثر مقارنة بالوكالات المصرفية، ويوضح الجدول التالي رقم (20) عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها مؤسسة بريد الجزائر:

جدول رقم 20: عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

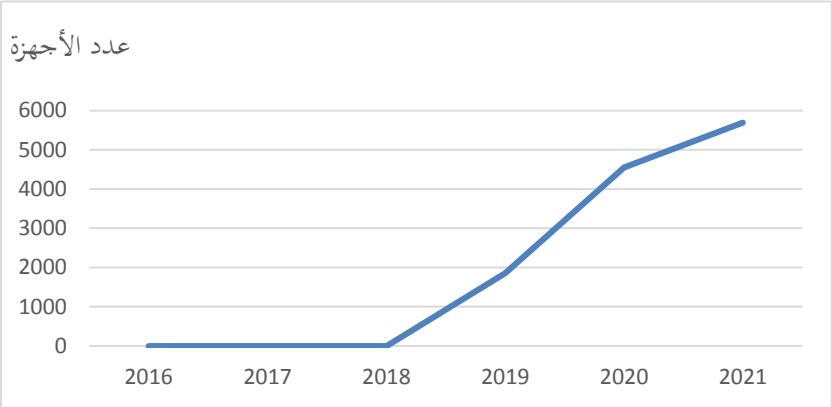
السنة	عدد الأجهزة	نسبة الزيادة (%)
2016	/	/
2017	/	/
2018	/	/
2019	1853	/
2020	4546	145.33
2021	5696	25.29

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية قسم النقدية والخدمات المالية البريدية بمؤسسة بريد الجزائر.

الملاحظ من الجدول هو توفّر الإحصائيات منذ سنة 2019 فقط، لأن قبلها كان التعامل بالنظامين، النظام الخاص بالبطاقة المغناطيسية الخاصة بسحب الأموال والنظام الخاص بالبطاقة الذهبية متعددة الخدمات، هذه الأخيرة تم إصدارها سنة 2017 وكانت تستخدم جنبا إلى جنب مع البطاقة المغناطيسية، وبالتالي الإحصائيات المتاحة هي فقط منذ توقيف النظام الخاص بالبطاقة المغناطيسية وبداية استخدام البطاقة الذهبية لوحدها، حيث مُدِّدت آجال استخدام البطاقة المغناطيسية إلى سنة 2019، إلى غاية استصدار البطاقة الذهبية لكل شخص له حساب بريدي جاري، حسب ما استقيناه من قسم النقدية والخدمات المالية البريدية بمؤسسة بريد الجزائر.

كما نلاحظ أيضا زيادة نهائيات الدفع الإلكتروني من سنة لأخرى، والذي تعكسه نسب الزيادة الموجبة، وهو ما يبرر الجهود التي تبذلها مؤسسة بريد الجزائر، من أجل زيادة نشر هذه النقاط والعمل على تعميم استخدام الدفع الإلكتروني، باعتبار هذه الأجهزة نقاط تقديم الخدمات المالية دون الحاجة إلى اللجوء لمكتب البريد من أجل سحب الأموال، ويبين الشكل التالي رقم (08) هذه الزيادات كما يلي:

شكل رقم 08: عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (20).

نلاحظ من خلال هذا الرسم البياني الزيادة المتواصلة في عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي تشرف على تنصيبها مؤسسة بريد الجزائر، من سنة لأخرى، وهذا ما يوضّحه الاتجاه التصاعدي للمنحنى البياني، مما يعكس جهود مؤسسة بريد الجزائر من أجل توسيع انتشار الخدمات المالية.

المبحث الثاني: واقع استخدام الخدمات المالية في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر

بعد تناولنا في المبحث السابق لبُعد الوصول للخدمات المالية، من خلال إتاحة المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر لنقاط تقديم الخدمات المالية بهذه الوسائط وتقريبها من المواطن، من حيث إتاحتها الإنترنت والصرافات الآلية ونهائيات الدفع الإلكتروني. سنتناول في هذا المبحث بُعد استخدام الخدمات المالية، من خلال استخدام هذه الوسائط، حيث يمكن قياس ذلك إحصائيا، من حيث العمليات التي تتم عبرها، وسيتم تغطية هذا المبحث بالمطالب التالية: واقع استخدام الإنترنت في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر؛ واقع استخدام الصرافات الآلية في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر؛ واقع استخدام نهائيات الدفع الإلكتروني في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر.

المطلب الأول: واقع استخدام الإنترنت في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر

من بين هذه المؤشرات التي سنتناولها من حيث بُعد استخدام الخدمات المالية، مؤشر استخدام الإنترنت، من خلال العمليات التي تتم عبرها، في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، وكما أسلفنا أن مؤشر إتاحة الإنترنت لا يمكن قياسه إحصائيا، إلا أن الاستخدام يمكن قياسه، من حيث عدد العمليات التي تتم عبرها.

أولا: المصارف العمومية

من خلال عدد العمليات التي تتم عبر الإنترنت في المصارف العمومية، يتضح لنا مدى استخدام الإنترنت بها، نظرا لما توفّره من جهد ووقت، وتوضّح ذلك الإحصائيات المتوفرة لدينا عن كلّ مصرف، خلال الفترة (2016 – 2021)، والتي نبرزها في الجدول التالي رقم (21)، كما يلي:

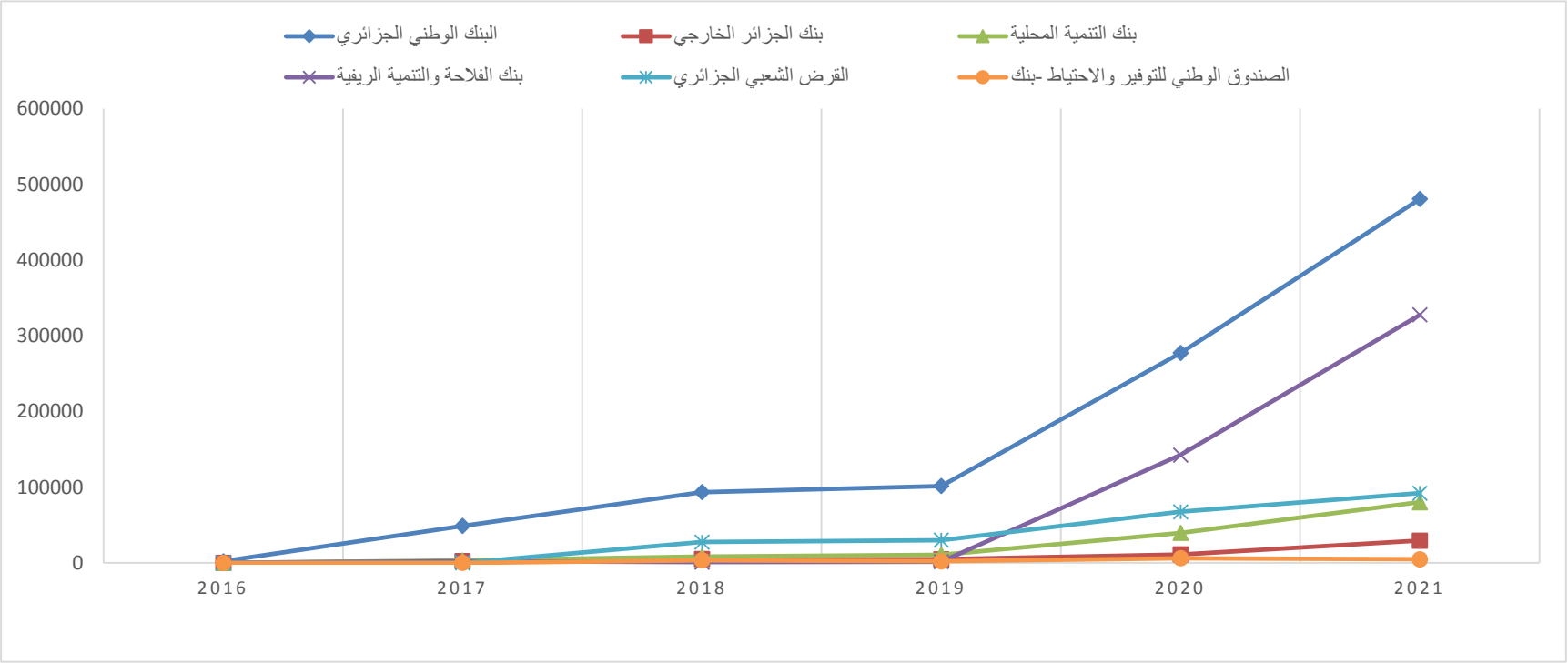
جدول رقم 21: عدد المعاملات عبر الإنترنت في المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021

البيان		2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنك الوطني الجزائري	عدد المعاملات	3148	48 969	93 530	101 562	277 287	480 726
	نسبة الزيادة (%)	/	1455.55	91	8.58	173.2	73.36
بنك الجزائر الخارجي	عدد المعاملات	133	2363	5061	4895	11 140	29 394
	نسبة الزيادة (%)	/	1676.69	114.17	-3.27	127.57	163.85
بنك التنمية المحلية	عدد المعاملات	/	3305	8257	10 815	39 724	80 184
	نسبة الزيادة (%)	/	/	149.83	30.97	267.3	101.85
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	عدد المعاملات	209	2088	1023	1624	142 573	327 679
	نسبة الزيادة (%)	/	899.04	-51	58.74	8679.12	129.83
القرض الشعبي الجزائري	عدد المعاملات	00	00	27 638	30 025	67 502	92 102
	نسبة الزيادة (%)	/	/	/	8.63	124.81	36.44
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك	عدد المعاملات	/	/	3603	2102	6131	4789
	نسبة الزيادة (%)	/	/	/	-41.65	191.67	-21.88

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديريات النقد لمختلف المصارف العمومية المذكورة.

من خلال هذا الجدول نلاحظ تزايد استخدام الإنترنت في المصارف العمومية، من سنة لأخرى، وهو ما تعكسه نسب الزيادة الموجبة والمتزايدة، في عدد العمليات، ويدلّ هذا على الإقبال على هذا النوع من الدّفع الإلكتروني، أما بالنسبة للانخفاض الذي نسجله أحيانا، فيعود للانقطاعات التي تصيب الشبكة والتي تؤثر على استخدام الإنترنت، وعزوف البعض عن استخدام هذا النوع من المعاملات، نتيجة عدم الثقة فيها، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي رقم (09) كما يلي:

شكل رقم 09: عدد المعاملات عبر الإنترنت في المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (21).

نلاحظ من الشكل أن المنحنيات في اتجاه تصاعدي، مما يبرّر الإقبال على المعاملات عبر الإنترنت، أما بالنسبة للانعطافات في بعضها فتعود للأسباب التي أشرنا إليها في تحليلنا للجدول، والتي منها الذهنيات التي لا تزال تطبع المجتمع الجزائري.

ثانيا: مؤسسة بريد الجزائر

من خلال العديد من الخدمات التي تتيحها مؤسسة بريد الجزائر عبر الإنترنت لزبائنها، والتي أشرنا إليها سابقا، تستقطب العديد من المستخدمين، الذي يعكسه العدد المتزايد للعمليات التي تتم عبر الإنترنت، والجدول التالي رقم (22) يبيّن عدد هذه المعاملات خلال الفترة (2016 – 2021).

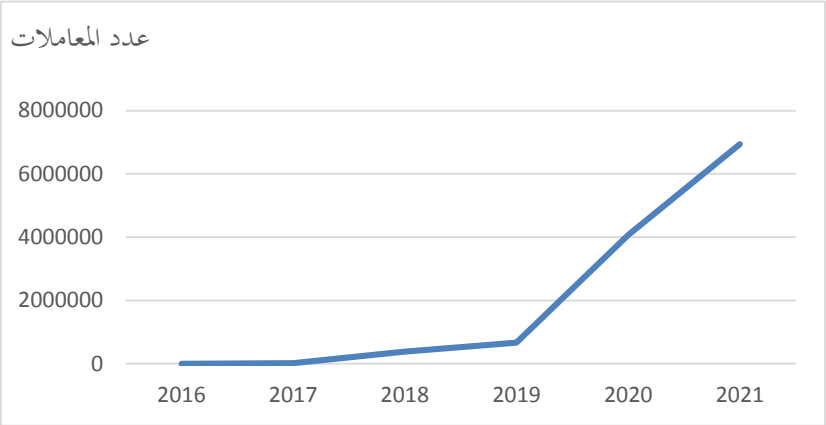
جدول رقم 22: عدد المعاملات عبر الإنترنت في مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	عدد المعاملات	نسبة الزيادة (%)
2016	/	/
2017	20 469	/
2018	386 714	1789.26
2019	668 261	72.80
2020	4 070 057	509.05
2021	6 936 531	70.42

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية قسم النقدية والخدمات المالية البريدية بمؤسسة بريد الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول مدى تزايد عدد العمليات عبر الإنترنت من سنة لأخرى في مؤسسة بريد الجزائر، مما يعكس الإقبال المتزايد على هذا النوع من الدفع الإلكتروني، مما يساهم في جلب العديد من المستخدمين له، والذي يوضحه الشكل التالي رقم (10) كما يلي:

شكل رقم 10: عدد المعاملات عبر الإنترنت في مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (22).

من خلال الاتجاه التصاعدي للمنحنى البياني، الذي يعكس تزايد عدد المعاملات عبر الإنترنت، يتّضح لنا مدى الإقبال الواسع على استخدام الإنترنت في مؤسسة بريد الجزائر، والذي يعود إلى ما توفّره من مزايا، تجعلها تستقطب العديد من مستخدميها على غرار توفير الجهد والوقت.

المطلب الثاني: واقع استخدام الصرافات الآلية في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر

من بين المؤشرات التي سنتناولها من حيث بُعد استخدام الخدمات المالية، استخدام الصرافات الآلية، من خلال عدد العمليات التي تتم عبرها، في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الفصل بين زبائن كل مصرف في ظل وجود البطاقة البينكية، المقبولة في جميع الصرافات، وكذلك البطاقة البريدية، التي يمكن استخدامها في الصرافات الخاصة بالمصارف.

أولا: المصارف العمومية

من خلال عدد العمليات التي تتم عبر أجهزة الصراف الآلي التي توفّرها المصارف العمومية، يتّضح لنا مدى استخدامها، نظرا لإتاحتها في كل الأوقات، وتُوضّح ذلك الإحصائيات المتوفّرة لدينا عن كل مصرف، خلال الفترة (2016 – 2021)، التي نوضّحها في الجدول التالي رقم (23):

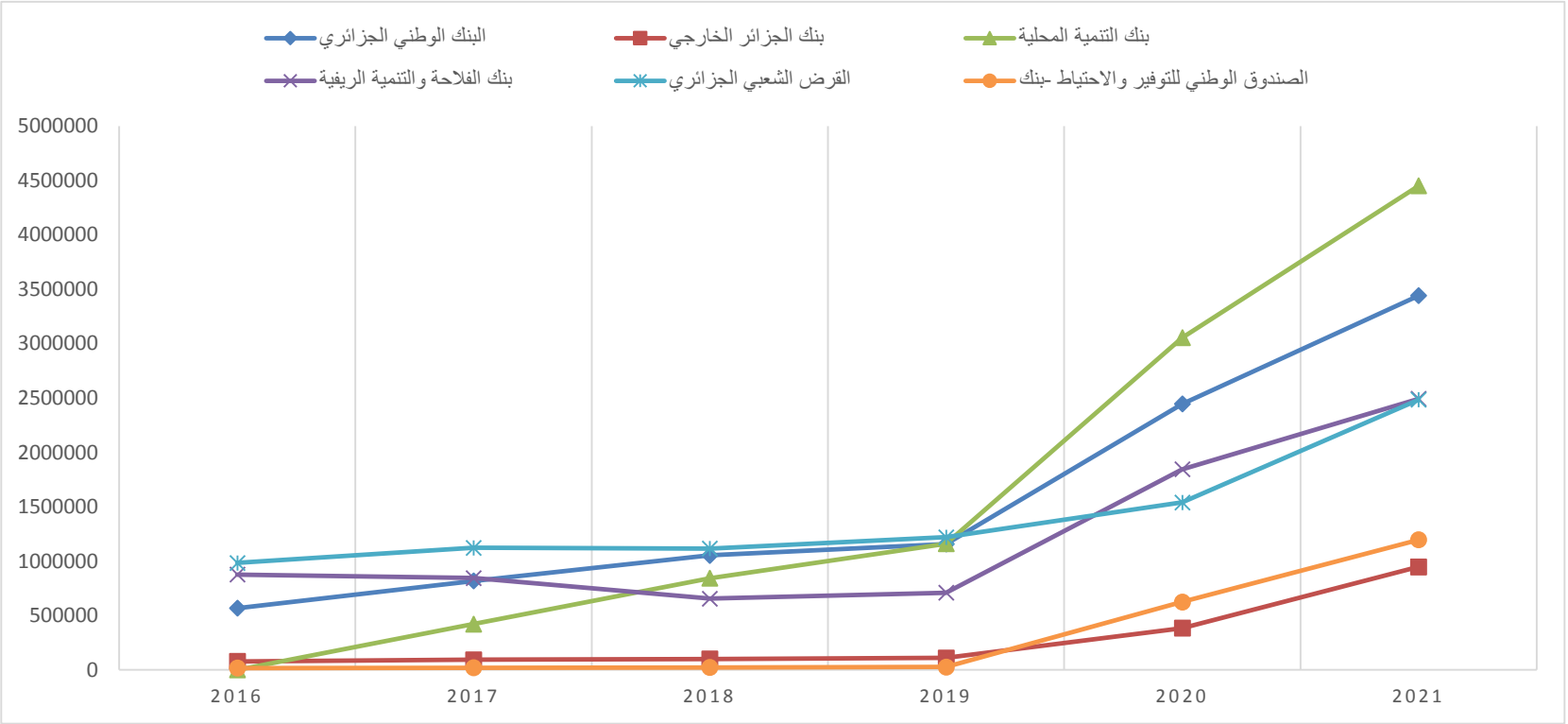
جدول رقم 23: عدد العمليات عبر الصرافات الآلية في المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021

البيان		2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنك الوطني الجزائري	عدد العمليات	567 999	817 333	1 053 018	1 156 994	2 445 526	3 440 808
	نسبة الزيادة (%)	/	43.89	28.83	9.87	111.36	40.69
بنك الجزائر الخارجي	عدد العمليات	77 363	93 451	99 928	109 509	383 382	947 416
	نسبة الزيادة (%)	/	20.79	6.93	9.58	250.09	147.12
بنك التنمية المحلية	عدد العمليات	/	421 414	843 078	1 160 008	3 054 267	4 449 832
	نسبة الزيادة (%)	/	/	100.05	37.59	163.29	45.69
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	عدد العمليات	876 190	844 420	655 644	709 985	1 844 795	2 491 928
	نسبة الزيادة (%)	/	-3.62	-22.35	8.28	159.83	35.07
القرض الشعبي الجزائري	عدد العمليات	982 686	1 122 588	1 144 898	1 219 253	1 539 217	2 484 610
	نسبة الزيادة (%)	/	14.23	1.98	6.49	26.24	61.42
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك	عدد العمليات	16 982	20 055	22 608	26 699	624 036	1 196 124
	نسبة الزيادة (%)	/	18.09	12.72	18.09	2237.3	91.67

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديريات النقد لمختلف المصارف العمومية المذكورة.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد عدد العمليات عبر أجهزة الصراف الآلي في المصارف العمومية، من سنة لأخرى، وهو ما تعكسه النسب الموجبة والمتزايدة، وهذا يدلّ على الإقبال الكبير على استخدام هذه الأجهزة، مما توفّره من وقت وجهد، والشكل التالي رقم (11) يوضّح هذا التزايد في هذه العمليات، من خلال ما يبرزه الاتجاه التصاعدي للمنحنيات البيانية.

شكل رقم 11: عدد العمليات عبر الصرافات الآلية في المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (23).

حيث نلاحظ من الشكل الاتجاه التصاعدي للمنحنيات البيانية، مما يوضّح تزايد عدد العمليات عبر أجهزة الصراف الآلي في المصارف العمومية، من سنة لأخرى، وهذا يدل على الإقبال الكبير على استخدام هذه الأجهزة، نظرا لما توفّره من مزايا عديدة تُرغِّب في استخدامها وتجلب المزيد من مستخدميها، كما يعكس أيضا التجاوب مع الجهود التي تبذلها المصارف العمومية في زيادة نشر هذه الأجهزة كنقاط لتقديم الخدمات المالية.

ثانيا: مؤسسة بريد الجزائر

من مؤشرات استخدام أجهزة الصراف الآلي التي تتيحها مؤسسة بريد الجزائر لزبائنها، العدد الهائل للعمليات التي تتم عبرها، وذلك نظرا للعدد الهائل لزبائن المؤسسة مقارنة بالمصارف، وأيضا للعدد الكبير لهذه الأجهزة، نظرا للانتشار الواسع للمكاتب البريدية التي ترافقها في الغالب هذه الأجهزة، حيث نجد أحيانا في بعض المكاتب البريدية أكثر من جهاز واحد، والجدول التالي رقم (24) يبين عدد المعاملات عبر أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة (2016 – 2021) في مؤسسة بريد الجزائر:

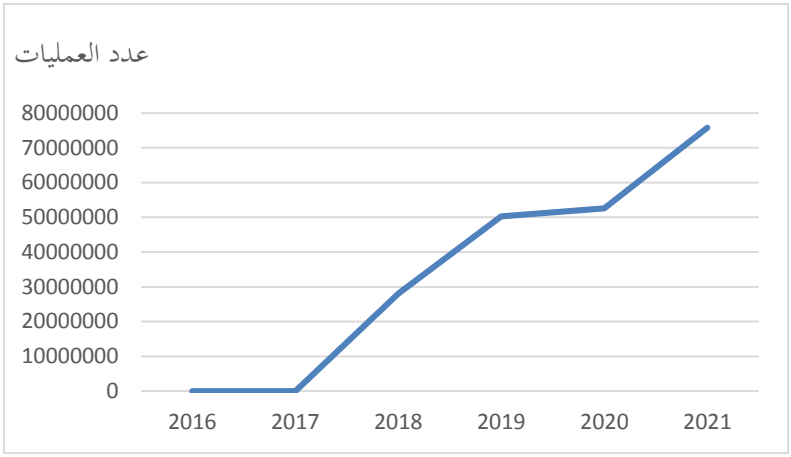
جدول رقم 24: عدد العمليات عبر الصرافات الآلية في مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	عدد العمليات	نسبة الزيادة (%)
2016	/	/
2017	/	/
2018	28 055 487	/
2019	50 247 485	79.10
2020	52 605 796	4.69
2021	75 802 643	44.09

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية قسم النقدية والخدمات المالية البريدية بمؤسسة بريد الجزائر.

الملاحظ من الجدول هو تزايد العمليات التي تتم عبر أجهزة الصراف الآلي في مؤسسة بريد الجزائر، وهو ما تعكسه النسب الموجبة والمتزايدة، وهذا ما يبيّن الإقبال الواسع على استخدام هذه الأجهزة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي رقم (12) كما يلي:

شكل رقم 12: عدد العمليات عبر الصرافات الآلية في مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (24).

نلاحظ من الشكل عدد العمليات المتزايد عبر أجهزة الصراف الآلي، وهو ما يعكسه الاتجاه المتصاعد للمنحنى البياني، ممّا يبرّر مدى الإقبال على هذه الأجهزة، نظرا لإتاحتها في كل الأوقات، وسهولة استخدامها، مما يجعلها تساهم في جلب العديد من مستخدميها.

المطلب الثالث: واقع استخدام نهائيات الدفع الإلكتروني في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر

من بين المؤشرات التي سنتناولها من حيث بُعد استخدام الخدمات المالية، استخدام نهائيات الدفع الإلكتروني، والتي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، لدى مختلف مقدّمي الخدمات، من خلال عدد العمليات التي تتم عبرها.

أولا: المصارف العمومية

من خلال عدد العمليات التي تتم عبر أجهزة نهائيات الدفع الإلكتروني، التي توفّرها المصارف العمومية، يتضح لنا مدى استخدامها، وتوضّح ذلك الإحصائيات المتوفرة لدينا، عن الأجهزة التي أشرف على تنصيبها كل مصرف، التي نبرزها في الجدول التالي رقم (25):

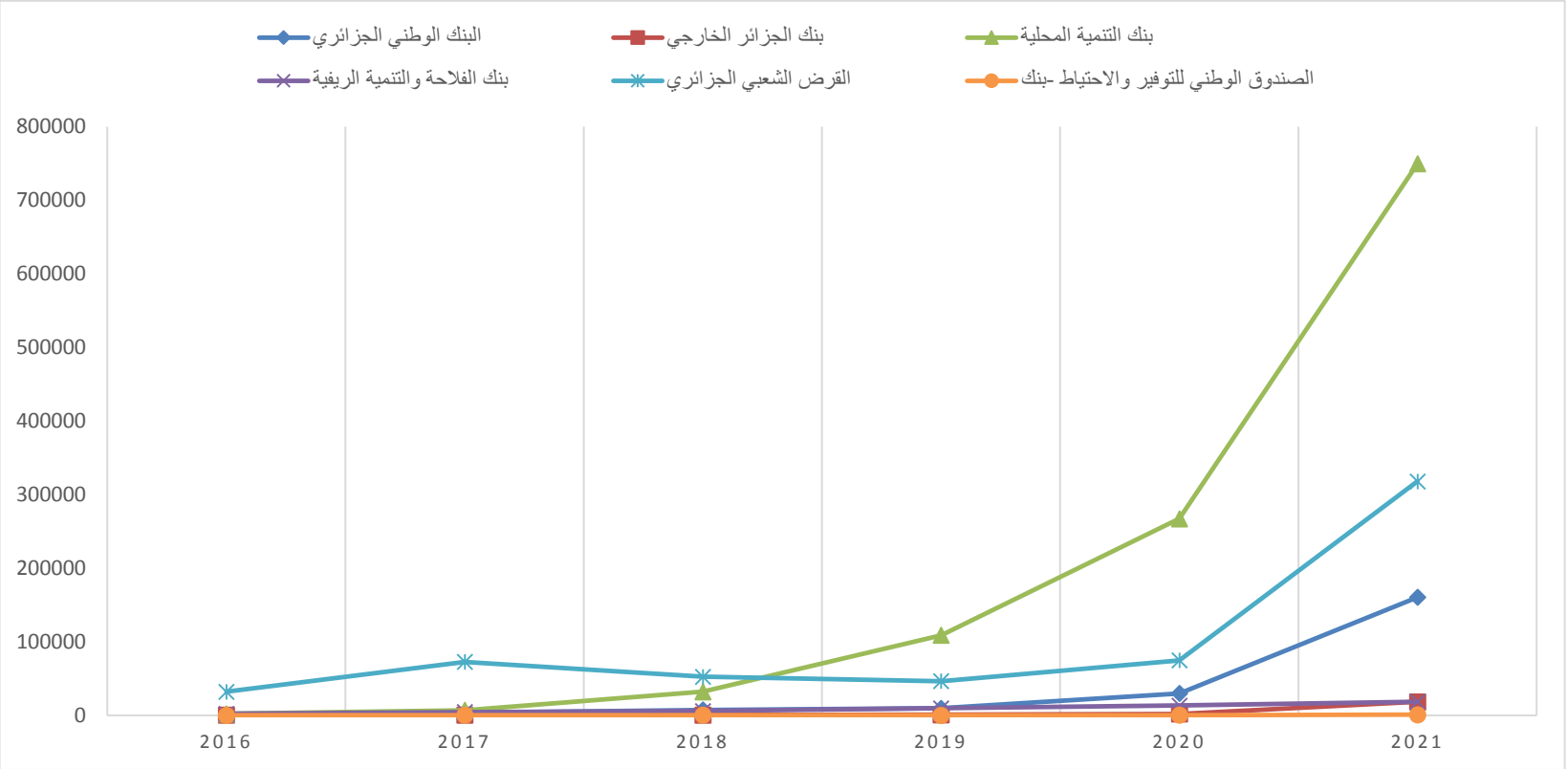
جدول رقم 25: عدد العمليات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021

البيان		2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنك الوطني الجزائري	عدد العمليات	714	3548	7220	9513	29 687	160 361
	نسبة الزيادة (%)	/	396.91	103.49	31.75	212.06	440.17
بنك الجزائر الخارجي	عدد العمليات	131	293	382	745	1801	18 289
	نسبة الزيادة (%)	/	123.66	30.37	95.02	141.74	915.49
بنك التنمية المحلية	عدد العمليات	2153	6924	32 084	108 763	266 996	749 383
	نسبة الزيادة (%)	/	221.59	363.37	238.99	145.48	180.67
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	عدد العمليات	2085	4402	5728	9624	13408	18491
	نسبة الزيادة (%)	/	111.12	30.12	68.01	39.31	37.91
القرض الشعبي الجزائري	عدد العمليات	31 979	72 505	52 493	46 282	74 654	317 797
	نسبة الزيادة (%)	/	126.72	-27.6	-11.83	61.3	325.69
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك	عدد العمليات	97	284	205	90	270	731
	نسبة الزيادة (%)	/	192.78	-27.81	-56.09	200	170.74

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديريات النقد لمختلف المصارف العمومية المذكورة.

نلاحظ من الجدول، العدد المتزايد للعمليات التي تتم عبر نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية، وهو ما يعكس الإقبال الواسع على استخدام هذه الأجهزة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي رقم (13):

شكل رقم 13: عدد العمليات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية من سنة 2016 إلى سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (25).

يوضّح الشكل، من خلال الاتجاه التصاعدي للمنحنيات البيانية، تزايد عدد العمليات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية، أما بالنسبة لانعطاف بعض المنحنيات إلى الأسفل فيعود للعزوف أحيانا عن استخدامها في ظل عدم تطبيق إلزامية الدفع الإلكتروني، أما بالنسبة للسنتين الأخيرتين، فسجلت كل المصارف أعلى نسبها خلالها، نتيجة تشجيع بنك الجزائر على الدفع الإلكتروني ضمن البروتوكول الصحي، أثناء الظروف الاستثنائية، التي ميزت هذه الفترة.

ثانيا: مؤسسة بريد الجزائر

من مؤشرات استخدام نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها مؤسسة بريد الجزائر، عدد العمليات التي تتم عبرها، على غرار الأجهزة التي أشرفت على تنصيبها المصارف، وذلك خلال الفترة (2016 – 2021)، والتي يوضّحها الجدول التالي رقم (26):

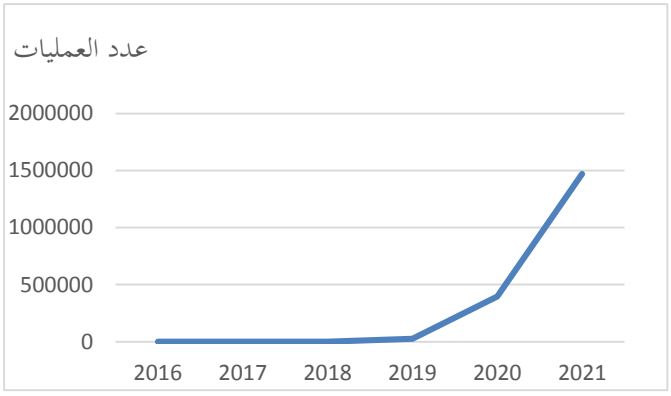
جدول رقم 26: عدد العمليات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	عدد العمليات	نسبة الزيادة (%)
2016	/	/
2017	/	/
2018	/	/
2019	25 086	/
2020	394 709	1473.42
2021	1 470 985	272.67

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية قسم النقدية والخدمات المالية البريدية بمؤسسة بريد الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول العدد المتزايد للعمليات التي تتم عبر نهائيات الدفع الإلكتروني، التي أشرفت على تنصيبها مؤسسة بريد الجزائر، وهو ما يعكس مدى الإقبال على استخدام هذه الأجهزة في دفع ثمن الخدمات المتحصّل عليها، خاصة في عامي 2020 و2021، في ظل تشجيع مؤسسة البريد للدفع الإلكتروني، من خلال تنصيبها لنهائيات الدفع الإلكتروني مجّانا، وتخفيضها للرسوم على المعاملات عبرها، وهذا تزامنا مع الظرف الصحي الاستثنائي الذي ميّز هاتين السنتين، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي رقم (14) كما يلي:

شكل رقم 14: عدد العمليات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها مؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (26).

نلاحظ من خلال هذا الرسم البياني الارتفاع المستمر في عدد العمليات التي تتم عبر نهائيات الدفع الإلكتروني، التي تنعكس في الاتجاه التصاعدي للمنحنى، من سنة لأخرى، ممّا يبرّر تجاوب الزبائن مع جهود مؤسسة بريد الجزائر، المتمثلة في تنصيب هذه الأجهزة لدى مقدّمي الخدمات، وهذا من خلال إقبالهم على الدفع عن طريقها، لأن هذه الأجهزة تختصر المسار، أي دون اللجوء للمكاتب البريدية أو الموزعات الآلية للأوراق النقدية للحصول على السيولة ثم استخدامها لتسديد ثمن المستلزمات، خاصة في السنتين الأخيرتين 2020 و2021، أين كانت هناك تعليمة لبنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية تحثّ على استخدام الدفع الإلكتروني، في ظل الظروف الصحية السائدة، التي تتطلّب التباعد الجسدي، كما تساعد هذه الأجهزة أيضا مقدّم الخدمة، من خلال تنظيم محاسبته وإغنائه عن عدّ النقود.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الشمول المالي في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر ومقارنتها مع مؤشرات المستوى الكلي

بعد تعرضنا لمؤشرات الدفع الإلكتروني، من خلال بُعدي الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، نحاول في هذا المبحث تحليل المؤشرات المتحصّل عليها، من حيث ملاءمتها للمستوى المطلوب، ومقارنتها مع المستوى الكلي، فقد تمّ التركيز على وسائل الدفع الإلكترونية فقط، حيث نجد أنه من أهم مؤشرات الشمول المالي امتلاك حساب مصرفي، فهو يعتبر البوابة للوصول إلى مختلف الخدمات المالية والاستفادة منها، من حيث تلقي الراتب أو الأجر، وأيضا مختلف التحويلات المالية، والاستفادة من الائتمان والتمكّن من الادخار، بالإضافة إلى تسديد مختلف الالتزامات، ولكن في دراستنا هذه، نحاول التركيز فقط على المؤشرات التي لها علاقة بالدفع الإلكتروني على غرار مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد نهائيات الدفع الإلكتروني والمعاملات عبر الإنترنت.

كما لا يمكن الحكم على مصرف معيّن على أنه يحقّق الشمول المالي، بناء على مؤشر جزئي واحد، فقد نجد أن مصرفا معيّنا له وكالات متعدّدة منتشرة عبر مختلف ربوع الوطن، لكن نسبة الحسابات فيه ضئيلة، ممّا يتطلب الاعتماد على عدة مؤشرات، أو حساب مؤشر مركب يشمل مختلف المؤشرات الجزئية.

وبما أننا في دراستنا هذه لسنا بصدد مقارنة بين الدول، وإنما تقتصر على الجزائر فقط، فيكفي أن نتناول المؤشرات الجزئية لوحدها لمعرفة مدى تأثرها باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وبالتالي لسنا بحاجة لاحتساب مؤشر مركب للشمول المالي. نتناول في هذا المبحث المطالب التالية: مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي؛ مؤشر عدد نهائيات الدفع الإلكتروني؛ مؤشر عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.

المطلب الأول: مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي

نتناول في هذا المطلب مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2، كمؤشر من مؤشرات الشمول المالي –حسب ما تناولناه سابقا من مؤشرات في الفصل الأول–في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر محلّ الدراسة، ومقارنته مع المستوى الكلي للجزائر كما يلي:

أولا: في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر

نقوم بحساب المؤشر، بالاعتماد على البيانات المتوفرة لدينا حول عدد أجهزة الصراف الآلي، التي وضعتها المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، ومدى تغطيتها أو تلاؤمها مع المستوى المطلوب، من خلال استنتاج العدد الإجمالي لها، من الجدولين رقم 17 ورقم 18، ونقوم بحساب المؤشر لكل سنة، بقسمة عدد الصرافات

الخاصة بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر الموافق لكل سنة على مساحة الجزائر مضروب في 1000، نعرِف من خلاله مدى التغطية بالصرافات الآلية الخاصة بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر.

1.استنتاج عدد الصرافات الآلية: نستنتج عدد الصرافات الآلية الخاصة بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، بجمع إحصائيات الجدولين رقم 17 ورقم 18، ونلخص ذلك في الجدول التالي رقم (27) كما يلي:

جدول رقم 27: عدد أجهزة الصراف الآلي التي وضعتها المصارف العمومية مجتمعة ومؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	العدد	نسبة الزيادة (%)
2016	2164	/
2017	2422	11.92
2018	2449	1.11
2019	2473	0.97
2020	2490	0.68
2021	2548	2.32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم 17 ورقم 18.

2.حساب المؤشر: نقوم بحساب المؤشر بقسمة الأعداد المتحصل عليها لكل سنة في الجدول رقم 27، على مساحة الجزائر (2.381.741 كم^2) مضروب في 1000، ونلخّص ذلك في الجدول التالي رقم (28) كما يلي:

جدول رقم 28: مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي بالنسبة للمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر	0.9	1.01	1.02	1.03	1.04	1.06

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

ونوضّح كيفية الحصول على هذه القيّم كما يلي:

بالنسبة لسنة 2016، يقابلها العدد 2164، نقوم بقسمته على 2.381.741، ثم نقوم بضرب الحاصل في العدد 1000، نحصل على العدد 0.9، ونفس الطريقة بالنسبة لباقي السنوات.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤشر في حدود 1، معناه أن المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر لها مجتمعة حوالي صراف واحد في مساحة 1000 كم^2، لكن لا يمكن القول بأن النسبة مقبولة أم لا إذا لم تقارن

مع نظيرتها في بلد آخر، وهنا لا يمكن مقارنتها مع بلد آخر لأنها لا تمثل المعدل الكلي، والذي سنراه فيما بعد، ثم نقوم بمقارنته مع هذه النسبة ومع المعدل في بلد آخر.

ثانيا: على المستوى الكلي

نقوم بحساب المؤشر بالاعتماد على البيانات المتوفرة لدينا حول عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر، في الجدول رقم 09، خلال كل سنة كما يلي:

نحصل على المؤشر لكل سنة من خلال قسمة عدد الصرافات الآلية الموافق لتلك السنة على مساحة الجزائر مضروب في 1000، نجد عدد الصرافات في الجزائر، لكل 1000 كم^2.

بالنسبة لسنة 2016، يوافقها العدد 1370 في الجدول، نقوم بحساب المؤشر لسنة 2016 بقسمة 1370 على مساحة الجزائر (2.381.741 كم^2) مضروب في 1000 فنحصل على:

$$\frac{1370}{2381741}\text{X}1000 = 0.57$$

ثم نكمل بنفس الطريقة ونتحصل على التوالي على هذه القيم 0.60، 0.60، 0.68، 1.27 و1.28 وهي المقابلة للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 و2021.

من خلال هذه المؤشرات التي تم التوصل إليها، من سنة 2016 إلى سنة 2019، نلاحظ أنها تقلّ عن الواحد، معناه أقل من صراف آلي واحد في مساحة 1000 كم^2، وهذا قليل طبعا، لكن هذا لا يتناقض مع ما تم التوصلّ إليه بخصوص المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، لأنه ينبغي أن نشير هنا إلى أن الإحصائيات على المستوى الكلي قبل سنة 2020 لا تضم بيانات مؤسسة بريد الجزائر، أما ابتداء من سنة 2020 فنرى بأن المؤشر يفوق الواحد، ولكنه يقلّ عن 2، وهذا يعني أنه على المستوى الكلي – بما فيها صرافات المصارف الخاصة ومؤسسة بريد الجزائر– أقلّ من صرافين اثنين في مساحة 1000 كم^2، وهذا أيضا قليل وسنوضح ذلك.

لكن هذا المؤشر الذي يُعتبر المعدَّل على المستوى الكلّي لا يعني أنه في كل 1000 كم^2 نجد صراف واحد أو صرافين اثنين، فقد نجد في مدينة صغيرة بمساحة 20 كم^2 عشرات الصرافات الآلية، في حين لا نجد في مساحات تفوق 1000 كم^2 ولا صراف واحد، وهذا في المساحات الخالية، كالأرياف والجبال والغابات وغيرها، وكذلك من حيث تمركز السكان، فنجد أن أغلب سكان الجزائر يعيشون في الشمال، ونسبة قليلة جدّا في الجنوب، وبالتالي الوحدات المصرفية بمختلف أنواعها تنتشر حيث يوجد السكان، وهناك تباين كبير بين الشمال والجنوب.

وبالنسبة لحصة المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من هذه المؤشرات، فإنها تشكل النسبة الأكبر، مقارنة بحصة المصارف الخاصة، التي يمكن أن نعرفها من خلال الفارق، وهذا يبرّره الانتشار القليل للمصارف الخاصة مقارنة بالعمومية، فرغم أن عددها كبير، إلا أن فروعها ووكالاتها قليلة، مقارنة بفروع ووكالات المصارف العمومية، وهذا راجع لتركيبة الجهاز المصرفي الجزائري وحداثة نشأة المصارف الخاصة.

ويمكن الحصول على النسبة التي تشكلها المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من هذا المؤشر، إذا أردنا ذلك، وهذا في سنة 2020، لأن قبل هذه السنة لم تكن إحصائيات مؤسسة بريد الجزائر مدرجة كما أشرنا إلى ذلك، وهذا كما يلي:

بالنسبة لسنة 2020:

$$\frac{1.04}{1.27}\text{X}100 = 81.88\%$$

الملاحظ من خلال النسبة، هو أن حصة المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من أجهزة الصراف الآلي في الجزائر تفوق 80 بالمائة، وهو ما يؤكد ما أشرنا إليه سابقا بأنها تشكل النسبة الأكبر مقارنة بالمصارف الخاصة.

أيضا هناك استراتيجيات تنتهجها المصارف، حيث لا تضع هذه الأجهزة في الأماكن ذات الكثافة السكانية القليلة، كما نودّ الإشارة إلى أن هناك اختلاف بين المصارف العمومية والخاصة، فعلى الرغم من أنها تسعى جميعها إلى تحقيق الصالح العام، من خلال توسيع استراتيجية الشمول المالي، إلا أن المصارف الخاصة تهدف بالدرجة الأولى لتعظيم ربحيتها، وبالتالي فهي لا تقوم بصرف أموال على وضع أجهزة صراف آلي في أماكن لا تُستعمل فيها، أو صرف أموال للحفاظ عليها وصيانتها، أو حتى حراستها إذا كانت في أماكن معزولة.

ومن جهة أخرى، إذا أردنا معرفة حصة مؤسسة بريد الجزائر لوحدها مقارنة بالمصارف العمومية، للتأكيد بأن مكاتبها تعد الأكثر انتشارا مقارنة بفروع ووكالات المصارف العمومية، حيث غالبا يكون هناك صراف آلي في كل مكتب، بالاعتماد على إحصائيات الجدولين 18 و27، وذلك كما يلي:

بالنسبة لسنة 2020:

$$\frac{1408}{2490}\text{X}100 = 56.54\%$$

الملاحظ أن المؤشر يفوق 50 بالمئة، وهذا يؤكّد بأن حصة مؤسسة بريد الجزائر من أجهزة الصراف الآلي تعدّ الأكبر، مقارنة بالمصارف العمومية، حيث تفوق حصتها حصة المصارف العمومية مجتمعة.

وإذا ما أردنا مقارنة المؤشر الخاص بالجزائر مع دولة رائدة في مجال الشمول المالي، فنرى بأنه بعيد جدا، فمثلا في سنة 2017، يبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر 1443 حسب ما أشرنا إليه في الجدول رقم 05، رغم أن مساحتها تقدر بـ2.381.741 كم^2، في حين في مملكة السويد يبلغ عددها 2655 صراف آلي[1]، رغم أن مساحتها 450.295 كم^2 فقط، أي في حدود خمس مساحة الجزائر، وبالتالي المؤشر يكون 5.86، أي ما يقارب 6 أجهزة في مساحة 1000 كم^2، كما يلي:

$$\frac{2655}{450295}\text{X}1000 = 5.86$$

وكحوصلة لتحلينا لما توصلنا إليه من نسب، يمكن القول بأن المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر هي الأكثر تحقيقا للشمول المالي مقارنة بالمصارف الخاصة، من حيث أجهزة الصراف الآلي الخاصة بها، حيث تشكل نسبة 81 بالمائة، كما أن مؤسسة بريد الجزائر هي الأكثر تحقيقا للشمول المالي مقارنة بالمصارف العمومية من خلال عدد أجهزة الصراف الآلي التي وضعتها والذي تعكسه نسبة 56 بالمائة، أما على المستوى الكلي فيمكن تقييمنا لواقع الجزائر فيما يخص أجهزة الصراف الآلي، أنها لا تزال بعيدة ولا تحقق الشمول المالي، لأنها في حدود أقل من صرافين اثنين، في مساحة 1000 كم^2، في حين تصل إلى حوالي 6 أجهزة في مساحة 1000 كم^2، بالنسبة لبلد حقق الشمول المالي وقد أعطينا مثال بمملكة السويد.

ومن جانب آخر، لا يمكن اعتماد مؤشر عالمي يمكن الوصول إليه في أجهزة الصراف الآلي في هذا العصر، فهي لم تَعُد الهدف المنشود، في ظل التوجه الجديد، في زمن أصبح يُستغنى فيه عن النقد، حيث أضحت العديد من الدول المتقدمة تسعى للوصول إلى مجتمعات بلا نقدية، وبالتالي فهي أصبحت تعمل على السحب التدريجي لأجهزة الصراف الآلي في ظل عدم الحاجة لوجود النقد.

المطلب الثاني: مؤشر عدد نهائيات الدفع الإلكتروني

نتناول في هذا المطلب مؤشر عدد نهائيات الدفع الإلكتروني لكل 000 100 من السكان، كمؤشر من مؤشرات الشمول المالي حسب مجموعة العشرين[2]، في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر محلّ الدراسة، ومقارنته مع المستوى الكلي للجزائر كما يلي:

[1] Swedish Bankers' Association, Banks in sweden, p 13, Available at the link: https://www.swedishbankers.se/media/4145/1407-sbf-bankerna-i-sverige_en04.pdf, View date: 13/04/2022.

[2] Global partnership for financial inclusion, G20 FINANCIAL INCLUSION INDICATORS, Available at the link: https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/G20%20Set%20of%20Financial%20Inclusion%20Indicators.pdf, Retrieved at 01/12/2021.

أولا: في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر

نقوم بحساب المؤشر بالاعتماد على البيانات المتوفرة لدينا حول نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، من خلال الجدولين، رقم 19 ورقم 20، وعدد سكان الجزائر البالغين، نحصل على المؤشر لكل سنة من خلال قسمة عدد نهائيات الدفع الإلكتروني لكل سنة على عدد السكان البالغين لتلك السنة مضروب في 000 100.

1.استنتاج عدد نهائيات الدفع الإلكتروني: نستنتج عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، من خلال جمع بيانات الجدولين رقم 19 ورقم 20، ونلخّصها في الجدول التالي رقم (29):

جدول رقم 29: عدد نهائيات الدفع الإلكتروني التي أشرفت على تنصيبها المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	عدد نهائيات الدفع الإلكتروني	نسبة الزيادة (%)
2016	5069	/
2017	9930	95.89
2018	17 480	76.03
2019	27 602	57.9
2020	33 356	20.84
2021	37 013	10.96

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم 19 ورقم 20.

2.استنتاج عدد السكان البالغين: نستنتج عدد السكان البالغين الموافق لكل سنة، من خلال طرح عدد السكان الأقل من 15 سنة من إجمالي عدد السكان خلال تلك السنة، فنحصل على العدد الموافق لكل سنة كما يلي:

بالنسبة لسنة 2016:

لدينا تقدير إجمالي السكان المقيمين في منتصف سنة 2016 هو 40.836.000 نسمة[1]، نطرح منه عدد الفئات من (0 -4 سنة) و(5 – 9 سنة) و(10 -14 سنة)، أي نطرح الأعداد 4.834.000 و4.011.000 و3.109.000 نسمة[2]، نحصل على العدد 28.882.000 وهو الموافق لسنة 2016.

بالنسبة لسنتي 2017 و2018:

نكمل بنفس الطريقة، بالاعتماد على نفس المرجع، نحصل على 29.314.000 و29.749.000 نسمة، وهما عدد السكان البالغين لسنتي 2017 و2018 على التوالي.

بالنسبة لسنوات 2019 و2020 و2021:

نكمل بنفس الطريقة، بالاعتماد على مرجع آخر[3]، ونحصل على 30.201.654، 30.721.000 و31.247.000 وهم عدد السكان البالغين خلال سنوات 2019، 2020 و2021 على التوالي، مع الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات المعتمد عليها، أحيانا تكون مُقرَّبة وأحيانا متوقَّعة أي تقديرية، حسب الديوان الوطني للإحصائيات، ويمكن تلخيص ما توصلنا إليه في الجدول التالي رقم (30):

جدول رقم 30: عدد سكان الجزائر البالغين خلال الفترة من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	عدد السكان البالغين
2016	28 882 000
2017	29 314 000
2018	29 749 000
2019	30 201 654
2020	30 721 000
2021	31 247 000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

[11] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016 – 2018، نشرة 2021، ص 7، متوفرة على الرابط: https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf، تاريخ الاطلاع: 2021/12/24.

[2] نفس المرجع.

[3] Office national des statistiques, DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2019, bulletin n° 890/bis, pp 11-13, Disponible sur le lien : https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf, date de consultation le 24/12/2021.

3.حساب المؤشر: بعد حصولنا على المعطيات اللازمة، والتي لخّصناها في الجدولين 29 و30، نستطيع حساب المؤشر لكل سنة كما أسلفنا، بالنسبة للمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر كما يلي:

بالنسبة لسنة 2016:

$$\frac{5069}{28882000}\text{X}100000 = 17.55$$

ثم نكمل بنفس الطريقة بالنسبة لباقي السنوات للحصول على المؤشر الموافق لكل سنة، ونلخّص ذلك في الجدول التالي رقم (31):

جدول رقم 31: مؤشر نهائيات الدفع الإلكتروني بالنسبة للمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر	17.55	33.87	58.75	91.39	108.57	118.45

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

ثانيا: على المستوى الكلي

نقوم بحساب المؤشر خلال كل سنة، بالاعتماد على البيانات المتوفرة لدينا حول عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر، في الجدول رقم 14، وعدد سكان الجزائر البالغين، في الجدول رقم (30)، بنفس الطريقة السابقة، ونلخّص ذلك في الجدول التالي رقم (32):

جدول رقم 32: مؤشر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر	17.48	40.88	51.75	78.67	110.49	120.20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال الجدولين 27 و28، نلاحظ النسبة الكبيرة التي تساهم بها المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر في تنصيب نهائيات الدفع الإلكتروني، مقارنة بباقي المصارف الخاصة العاملة في الجزائر، وذلك من خلال المؤشر المرتفع بالنسبة لها مقارنة بالمؤشر الكلي، فعلى سبيل المثال، نلاحظ في سنة 2020 المؤشر بالنسبة للمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر يقدر بـ108.57، في حين المؤشر الكلي يقدر بـ110.49، وبالتالي فالفارق فقط خاص بباقي المصارف الخاصة، وهذا تُفسِّره سيطرة المصارف العمومية على الجهاز المصرفي الجزائري

وكذلك الانتشار الواسع لنقاط تقديم الخدمات المالية الخاصة بمؤسسة بريد الجزائر، فهي الأكثر تحقيقا للشمول المالي في الجزائر، مقارنة بباقي المصارف الخاصة والمؤسسات المالية الأخرى.

ولتوضيح ذلك، نحاول معرفة حصة المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من هذه المحطات، كما يلي: بالنسبة لسنة 2020:

$$\frac{108.57}{110.49}\text{X}100 = 98.26\%$$

ما نلاحظه هو أن النسبة تفوق 98 بالمائة، وهو يؤكد أن حصّة باقي المصارف الخاصة من هذه المحطات ضئيلة جدا تقل عن 2 بالمائة.

أما إذا أردنا معرفة حصّة مؤسسة بريد الجزائر من هذه المحطات، وحصة كل مصرف من المصارف العمومية، فنعتمد على الجداول رقم 19 و20 و29 وذلك خلال سنة 2021، أي الإحصائيات الأخيرة، ونلخّص ذلك في الجدول التالي رقم (33)، كما يلي:

جدول رقم 33: حصص المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من محطات نهائيات الدفع الإلكتروني خلال سنة 2021

البيان	الحصة	النسبة (%)
مؤسسة بريد الجزائر	5696	15.39
البنك الوطني الجزائري	6385	17.25
بنك الجزائر الخارجي	1830	4.94
بنك التنمية المحلية	7933	21.43
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	4853	13.11
القرض الشعبي الجزائري	9442	25.51
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك	874	2.36
المجموع	**37 013**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول 19 و20 و29.

الملاحظ من الجدول هو أن أكبر الحصص تعود للقرض الشعبي الجزائري، وهو ما تعكسه نسبة 25.5 بالمائة، أي في حدود ربع الحصص الإجمالية للمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، ويليه بنك التنمية المحلية بنسبة 21.43 بالمائة، ثم البنك الوطني الجزائري وبعدها مؤسسة بريد الجزائر.

أما بالنسبة للتذبذبات التي نراها أحيانا، حيث ينخفض العدد، فذلك يعود إلى ارتفاع عدد العقود المفسوخة – المتعلقة بالانضمام للدفع بالبطاقة البيبنكية للدفع الإلكتروني- لدى التجار، لعدم استعمال هذه الأجهزة، حسب ما استقيناه من مديريات النقد، وهذا طبعا يرجع لعدم إلزامية تطبيق الدفع الإلكتروني، مما جعلنا نقترح في دراستنا ضرورة تعميم الدفع الإلكتروني وإلزاميته للاستفادة من مزاياه المتعددة، للقضاء على التسرب النقدي واستغلال ذلك النقد من قبل المصارف في منح قروض أخرى، وبالتالي كسب زبائن آخرين، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي، مما يبرز دور هذه الأجهزة في تعزيز الشمول المالي، من خلال الحفاظ على الكتلة النقدية داخل الإطار الرسمي، مما يعزز قدرة الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية الرسمية.

وكحوصلة حول هذا المؤشر، فإنه رغم مزايا استخدام هذه الأجهزة كما أشرنا والتي تختصر مسار الحصول على الخدمات، مباشرة من طالب الخدمة إلى مقدّمها دون المرور على وكالة مصرفية أو مكتب بريد للحصول على السيولة، إلا أن المؤشر المتوصل إليه 120 جهاز بالنسبة لـ 100 000 بالغ يبقى قليلا، حيث أنه بعملية حسابية بسيطة، نجد بأنه جهاز واحد لكل حوالي 800 بالغ، مما يعكس المستوى المتدني للشمول المالي في الجزائر من خلال هذا المؤشر، لأن ذلك لا يقارن مع بلد تجد فيه قارئ البطاقة في كل مكان.

المطلب الثالث: مؤشر عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد

نتناول في هذا المطلب مؤشر عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد، كمؤشر من مؤشرات الشمول المالي، من خلال بُعد استخدام الخدمات المالية، حسب مجموعة العشرين، حيث نتناول عدد المعاملات التي لم يتم فيها الدفع نقدا، وفي هذه الحالة سنأخذ العمليات التي تتم عبر الإنترنت، وهذا في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، ومقارنة ذلك مع المستوى الكلي، لمعرفة القدر الذي تساهم به المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر.

أولا: في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر

نقوم بحساب المؤشر بالاعتماد على البيانات المتوفرة لدينا حول الدفع عبر الإنترنت في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، من خلال الجدولين رقم 21 ورقم 22، وعدد سكان الجزائر البالغين، الذين يمكن لهم إجراء عمليات عبر الإنترنت من خلال حساباتهم.

1.استنتاج عدد عمليات الدفع عبر الإنترنت: نستنتج عدد عمليات الدفع عبر الإنترنت في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، من خلال جمع البيانات المتوفرة لدينا في الجدولين رقم 21 ورقم 22 ونلخصها في الجدول التالي رقم (34) كما يلي:

جدول رقم 34: عدد عمليات الدفع عبر الإنترنت في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	عدد عمليات الدفع عبر الإنترنت	نسبة الزيادة (%)
2016	3490	/
2017	77 194	2111.86
2018	525 826	581.17
2019	819 284	55.8
2020	4 614 414	463.22
2021	7 951 405	72.31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم 21 ورقم 22.

2.حساب المؤشر: نقوم بحساب المؤشر من خلال قسمة عدد العمليات عبر الإنترنت الملخصة في الجدول رقم 34 على عدد السكان البالغين الملخص في الجدول رقم 30، نحصل على المؤشر لكل سنة في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، كما يلي:

بالنسبة لسنة 2016، نقوم بحساب المؤشر:

$$\frac{3490}{28882000} = 0.00012$$

ثم نكمل بنفس الطريقة بالنسبة لباقي السنوات، ولكن هذا يُعتبر معدل عدد العمليات للفرد الواحد في السنة، ولا يعكس العدد الحقيقي لكل فرد، لأنه ممكن أن نجد من يقوم بعمليات أكثر، في حين يوجد من لا يقوم بأي عملية غير نقدية، ونلخص ذلك في الجدول التالي رقم (35):

جدول رقم 35: مؤشر عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد بالنسبة للمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر	0.00012	0.0026	0.017	0.027	0.15	0.25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم 34 ورقم 30.

ثانيا: على المستوى الكلي

نقوم بحساب المؤشر خلال كل سنة، بالاعتماد على البيانات المتوفرة لدينا حول عدد عمليات الدفع عبر الإنترنت في الجزائر، في الجدول رقم 12، وعدد سكان الجزائر البالغين، في الجدول رقم 30، بنفس الطريقة السابقة.

بالنسبة لسنة 2016، نحسب المؤشر كما يلي:

$$\frac{7366}{28882000} = 0.00025$$

ثم نكمل بنفس الطريقة بالنسبة لباقي السنوات، ونلخّص ذلك في الجدول التالي رقم (36):

جدول رقم 36: مؤشر عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد في الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر	0.00025	0.0036	0.0059	0.0067	0.15	0.25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم 12 ورقم 30.

من خلال المؤشرات المتوصّل إليها، نلاحظ بالدرجة الأولى أنها ضئيلة جدا، حتى تكاد تنعدم–خاصة في سنة 2016 لأنها سنة البدء – حيث لا تصل حتى معدل عملية واحدة لكل فرد، كما نلاحظ من جهة أخرى زيادتها من سنة لأخرى، وهذا يفسّر توجّه الجزائر نحو تبنّي الدفع الإلكتروني والعمل على تعميمه، كما نلاحظ كذلك النصيب الأكبر بالنسبة للمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من هذه المؤشرات، ممّا يعكس سيطرة المصارف العمومية على الجهاز المصرفي الجزائري، حيث تتقارب النسب المتوصل إليها الخاصة بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر مع نسب المستوى الكلي، فمثلا في السنتين الأخيرتين 2020 و2021 نجد النسبتين الموافقتين لهما متساويتين في كلتا الحالتين، مما يبيّن المساهمة القليلة جدا والتي تكاد تنعدم بالنسبة لباقي المصارف الخاصة، ضف إلى ذلك العدد الهائل لزبائن مؤسسة بريد الجزائر مقارنة بالمصارف، حيث نرى بأن النسب على المستوى الكلي أقل من النسب الخاصة بالمستوى الجزئي المتعلق بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر في السنوات ما قبل سنة 2020، لأن البيانات الخاصة بمؤسسة بريد الجزائر لم تكن مدرجة ضمن هيئة تجمع النقد الآلي، أما إذا قارنا المؤشر مع دولة رائدة في مجال الدفع الإلكتروني فذلك يبقى قليلا جدا، ولا مجال للمقارنة، حيث لا يتعدى المعدل في الجزائر 0.25 كأقصى تقدير في سنة 2021، أي في حدود ربع عملية بالنسبة للفرد الواحد، وبالتالي عند تقييمنا لمستوى الشمول المالي في الجزائر من خلال هذا المؤشر فهو متدن جدا، فهذه

الإحصائيات المتوصل إليها تبقى دون مستوى تطلعات الجزائر، ولا ترقى إلى مستوى الإمكانيات والبنى التحتية التي توفرها، والفرص التي يتيحها الدفع عبر الإنترنت، وهذا يعود إلى ضعف الثقة في المنظومة المصرفية وفي أنظمة الدفع الإلكترونية، وغياب التحفيز على استخدام الدفع الإلكتروني، عن طريق تخفيض الرسوم، كما أن ضعف تدفق الإنترنت أيضا يساهم في النفور من إجراء المعاملات عبرها، مما يستوجب ضرورة ضمان تدفق عال مستمر للأنترنت.

خلاصة:

من خلال إنجازنا لهذا الفصل، ودراستنا لمؤشرات الدفع الإلكتروني–من حيث الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها– في المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، ومقارنة ذلك مع المستوى الكلي، نرى بأن المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر تسعى لتعميم الدفع الإلكتروني، من خلال توفيرها لنقاط تقديم الخدمات المصرفية إلكترونيا، على غرار مواقعها الإلكترونية وإتاحتها لأجهزة الصراف الآلي وإشرافها على تنصيب نهائيات الدفع الإلكتروني لدى مقدّمي الخدمات، والذي تعكسه الأرقام المتزايدة لهذه النقاط من سنة لأخرى، كما رأينا أيضا بأن هذا التوفير لاقى تجاوبا من خلال استخدام هذه النقاط، والذي تجلّى في العمليات المتزايدة التي تتم عبرها، التي تعكسها الأرقام المتزايدة من سنة لأخرى.

وبمقارنة ذلك مع المستوى الكلي، يتضح بأن المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر لها الحصة الأكبر مقارنة بالمصارف الخاصة، وهذا راجع لطبيعة الجهاز المصرفي الجزائري الذي يسيطر عليه القطاع العمومي، وكما تُبين الإحصائيات أيضا الحصة الأكبر بالنسبة لبريد الجزائر مقارنة بباقي المصارف، حيث تفوق إحصائيات المصارف مجتمعة، وهذا لكثرة زبائن المؤسسة وانتشار مكاتبها.

وكما أن هذه الإحصائيات تعكس مدى توجه الجزائر إلى تبني الدفع الإلكتروني والعمل على تعميمه، ومساهمة ذلك في تعزيز الشمول المالي الذي تعكسه المؤشرات المتزايدة، من سنة لأخرى، إلا أن ذلك لا يزال قليلا جدا إذا ما قارناه مع البلدان الرائدة في هذا الميدان، وأصبحت تتجه نحو الوصول إلى مجتمعات لا نقدية، وهذا يعود لتأخر الجزائر في تبني هذا المسعى.

خاتمة

تُعدُّ التطورات الهائلة التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال وانعكاساتها على مختلف مناحي الحياة، من سمات العصر الحديث، الذي أصبحت تتجه فيه كل الإدارات والهيئات نحو الرقمنة والتخلي عن كل ما هو تقليدي، وأضحت هذه التكنولوجيات تُستغل في كل القطاعات والمجالات، على غرار القطاع المالي والمصرفي الذي بدوره استغل هذه التكنولوجيات، التي انعكست في وسائل وقنوات الدفع التي صارت تستخدم في تحويل الأموال ونقلها.

كما كان لظهور شركات التكنولوجيا المالية الدور الفعال في تعزيز هذا الاستخدام، هذا بالإضافة إلى استغلال وسائل الاتّصال الحديثة على غرار شبكة الإنترنت والهواتف الذكية وإقحامها في القطاع المالي، وظهرت المصارف الإلكترونية والمصارف المحمولة أو المتنقلة، التي أصبحت تميّز هذا العصر، وأضحت تنافس المصارف التقليدية، من حيث سهولة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وتقليص الاستبعاد المالي.

وكما أن الاهتمام بالشمول المالي الذي أصبح من أولويات الهيئات الدولية وصانعي السياسات الاقتصادية، جعل العديد من الدول تتبنى استراتيجيات لتحقيقه، اعتمدت فيها طرقا وآليات مختلفة بغية تسهيل الوصول للخدمات المالية، فمنها من أقحمت الهواتف الذكية في القطاع المالي، مستغلة فرصة انتشارها الواسع وانخفاض تكلفة استخدامها، وأصبحت رائدة بفضلها في الشمول المالي، ومنها من تبنت أساليب أخرى على غرار إنشاء تعاونيات الائتمان والادخار، والاهتمام بالفئات المهمشة، بخلق تمويلات تتماشى وقدراتها واحتياجاتها، ومنها من اعتمدت التمويل الإسلامي لاستقطاب الفئات المستبعدة من النظام المالي لأسباب عقائدية، ومنها من اهتمت بالإصلاحات الريفية، مما يعكس ضرورة الاهتمام بكل فئات المجتمع وطبقاته، من أجل بلوغ مستويات عالية في الشمول المالي.

لقد أثبت التحول نحو الدفع الإلكتروني دوره الفعال في تحقيق الشمول المالي، حيث يتطلب ملكية حساب للتعامل به، فمن غير الممكن إجراء تحويلات إلكترونية دون ملكية حساب، بالإضافة إلى ما يتميز به من سرعة في تنفيذ العمليات وانخفاض تكلفتها، مما عزز استخدامه، فالدفع الإلكتروني لا يتطلب القرب من نقاط تقديم الخدمة، حيث يمكن إجراء ذلك عن بُعد، مما سيغير ربما في المستقبل النظرة لبعض مؤشرات الشمول المالي، التي منها انتشار نقاط تقديم الخدمات المالية، حيث أصبح يُستغنى عن هذه النقاط في بعض الدول، التي بلغت مستويات عالية في الدفع الإلكتروني، وتطمح للوصول إلى مجتمعات لا نقدية، وصارت تتجه نحو النزع التدريجي

للموزعات الآلية للأوراق النقدية، والتي كانت تعتبر في زمن غير بعيد من مؤشرات الشمول المالي، في ظل عدم الحاجة إليها، وللنقد عامة.

من خلال تناولنا للتجارب الناجحة في الشمول المالي، التي كانت بفضل إقحام وسائل الاتصال الحديثة في القطاع المالي، على غرار الهواتف الذكية، اتضح لنا أن ذلك لا يقتصر على البلدان المتقدمة فحسب، فقد لمسنا ذلك في مختلف القارات، أثناء إجرائنا لهذه الدراسة، لأن ذلك لا يتطلب الكثير من الإمكانيات، وإنما الاستغلال الأمثل وضرورة التثقيف المالي وتوفير الأمن المعلوماتي، لحماية منظومة الدفع، لتعزيز ثقة مستخدميها.

حاولت الجزائر مسايرة التطورات التي تشهدها المنظومات المصرفية العالمية، حيث أنشأت هيئات ساهمت في عصرنة الخدمات المصرفية، على غرار شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، بالإضافة إلى تبنّي أنظمة الدفع التي تواكب هذه المستجدات، كما لم تُهمل الجانب التشريعي والتنظيمي لحماية هذه التعاملات، وبمقارنة واقع الجزائر مع الدول المتناولة كتجارب ناجحة، يمكن القول بأن الجزائر لا تزال بعيدة عن هذه المستويات، إلا أن ذلك لا يقزّم الجهود المبذولة من أجل تطوير منظومتها، على غرار العمل على نشر نقاط تقديم الخدمات المالية، مما يستوجب تغيير الذهنيات تجاه هذه الوسائل، والتعامل بها.

اختبار فرضيات الدراسة:

بناء على ما تم التوصّل إليه، أكدت الدراسة صحة الفرضيات، حيث أن:

الفرضية الأولى: نصت الفرضية الأولى بأن "بإمكان الدفع الإلكتروني أن يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال استقطاب العديد من مستخدميه، نظرا لسهولة استخدام وسائله وإتاحتها في كل الأوقات" أكدت الدراسة أنها صحيحة، وذلك بعد أن أثبتت أن الدفع الإلكتروني يساهم في تعزيز الشمول المالي؛

الفرضية الثانية: جاءت الفرضية الثانية بالصياغة التالية: "هناك تجارب دولية ناجحة في الشمول المالي في ميادين متعددة من قارات مختلفة"، وأكدت الدراسة أنها صحيحة، من خلال عرضنا وتحليلنا لعدة تجارب ناجحة من مختلف قارات العالم على غرار كينيا، ماليزيا والسويد؛

الفرضية الثالثة: نصّت الفرضية الثالثة على أن "هناك محدودية في استخدام الدفع الإلكتروني في الجزائر، من خلال الوسائل والقنوات المستعملة، مما قد يؤثّر سلبا على الشمول المالي"، وقد أثبتت الدراسة صحتها، حيث توصلنا فعلا إلى أن هناك محدودية في استخدام الدفع الإلكتروني في الجزائر، خاصة إذا ما قارنا ذلك بالتجارب

الدولية الناجحة في هذا الميدان، التي تستخدم الهاتف المحمول والإنترنت، وتسعى للتحوّل إلى مجتمعات لا نقدية، في حين الجزائر يقتصر الدفع الإلكتروني فيها فقط على استخدام الموزعات الآلية للأوراق النقدية ونهائيات الدفع الإلكتروني، والاستخدام المحدود للإنترنت، المقتصر على تسديد الفواتير، في ظل ضعف التجارة الإلكترونية.

أما بخصوص مساهمة هذه الوسائل في إرساء الشمول المالي، فهي تبين ذلك، من خلال زيادة نشر هذه الأجهزة التي تعتبر كنقاط تقديم الخدمات المالية، بالإضافة إلى استخدامها المتزايد من سنة لأخرى، إلا أن قلّتها تجعل مساهمتها محدودة؛

الفرضية الرابعة: أمّا الفرضية الرابعة فجاءت على النحو التالي: "هناك جهود تبذلها المصارف العاملة في الجزائر لتفعيل استخدام الدفع الإلكتروني، مما سينعكس إيجابا على مستوى الشمول المالي بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر كعينة مختارة"، فقد أثبتت الدراسة صحّتها، فبعد اطّلاعنا على البيانات الخاصة بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، وجدنا أنها تبذل جهودا من خلال عملها على نشر الموزعات الآلية للأوراق النقدية وتنصيب نهائيات الدفع الإلكتروني لدى مقدّمي الخدمات، وإتاحة مواقعها على الإنترنت، وما يبرّر مساهمة ذلك في تحقيق الشمول المالي، هو الاستخدام المتزايد لهذه الوسائط من سنة لأخرى، مما يعكس استقطاب زبائن جدد، وبالتالي ينعكس إيجابا على مستوى الشمول المالي، وهذا رغم محدودية هذه الوسائل كما أشرنا من قبل.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تمّ عرضه في الجانب النظري حول الشمول المالي وواقعه في الدول التي عرضنا تجاربها، والدراسة التطبيقية على المصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر، توصّلنا إلى **النتائج التالية**:

1. بإمكان وسائل الاتصال الحديثة إذا أُقحِمت في القطاع المالي أن تصبح قنوات لتحويل الأموال، وتزيد من مستوى الشمول المالي، وهذا ما أثبتته تجربة كينيا من خلال الهاتف المحمول؛
2. تُوفّر وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية مزايا عديدة، سواء للزبائن أو المصارف أو للاقتصاد ككل، حيث تمكّن من الوصول للمزيد من العملاء خارج الفروع المصرفية، مما يعزّز الشمول المالي، وهذا ما تؤكده الإحصائيات المتزايدة حول استخدامها؛
3. يُغني استخدام وسائل الدفع الإلكترونية عن الحاجة للسيولة، وبالتالي التّقليل من التّسرب النقدي خارج النظام المصرفي، مما يعزّز قدرة المصارف على منح قروض أكبر وبالتالي كسب زبائن أكثر؛

4. يُعدّ التثقيف المالي الركيزة الأساسية للشمول المالي، حيث لا يمكن تحقيق هذا الأخير دون إدراك أهميته، مما يبرّر دور وسائل الدفع الحديثة في تسهيل الحصول على المعلومات والمعارف المالية، وبالتالي جذب أكبر فئة لاستعمالها؛
5. تساهم أتمتة الخدمات المصرفية والمالية في إنجاز العمليات في أفضل شروط ممكنة، مما يعزّز رضا الزبائن، ممّا يساعد على الحفاظ عليهم وجلب المزيد من مستخدمي هذه الخدمات، وبالتالي تعزيز الشمول المالي، وهذا ما عكسته الإحصائيات المتزايدة حول مستخدمي وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية؛
6. تساهم التكنولوجيا المالية في إيصال الخدمات المالية إلى المناطق النائية والمعزولة وقد أثبتت ذلك التجارب المتناولة على غرار تجربة كينيا ورواندا؛
7. ساهم إلى حد كبير الظرف الصحي الاستثنائي الذي شهدته الجزائر، على غرار باقي الدول، في إنعاش الدفع الإلكتروني في الجزائر، باعتباره ضمن البروتوكولات الصحية التي وضعها بنك الجزائر لتفادي انتشار الوباء، حيث أصدر مذكرة إعلامية للمصارف والمؤسسات المالية لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع الزبائن على استخدام وسائل الدفع غير النقدية، وأثبتت ذلك الإحصائيات المرتفعة الخاصة بوسائل وقنوات الدفع الإلكترونية خلال فترة انتشار الوباء سنتي 2020 و2021؛
8. تعتبر قنوات الدفع الإلكترونية، المتمثلة في الموزعات الآلية للأوراق النقدية ونهائيات الدفع الإلكتروني الخاصة بالمصارف العمومية الأكثر عددا والأكثر انتشارا مقارنة بالمصارف الخاصة، حيث تفوق نسبة الموزعات الآلية الخاصة بها 80 بالمائة، وتفوق نسبة نهائيات الدفع الإلكتروني الخاصة بها 98 بالمائة، وهو ما أثبتته الدراسة التطبيقية؛
9. تعتبر قنوات الدفع الإلكترونية، المتمثلة في الموزعات الآلية للأوراق النقدية ونهائيات الدفع الإلكتروني الخاصة بمؤسسة بريد الجزائر الأكثر عددا والأكثر انتشارا مقارنة بالمصارف العمومية، وهذا ما أكدته الدراسة التطبيقية، حيث يتّضح ذلك من خلال الإحصائيات المتحصّل عليها أنها تفوق 56 بالمائة، ويعكس ذلك العدد الهائل لزبائن مؤسسة البريد؛
10. لا يزال الدفع الإلكتروني في الجزائر في بداياته، من خلال الإحصائيات المتحصل عليها وهذا يعود لتأخر الجزائر في تبني هذا المسعى، حيث كان الانطلاق الرسمي للدفع الإلكتروني فقط في سنة 2016؛

11. لا تزال الجزائر بعيدة عن المستوى المحقق في الدول الرائدة في مجال الشمول المالي، بخصوص وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية، حيث توصلنا فيما يخص مؤشر أجهزة الصراف الآلي أنه في حدود أقل من صرافين اثنين في مساحة 1000 كم^2، في حين يفوق المؤشر 6 أجهزة في دولة رائدة في الشمول المالي.

مقترحات الدراسة:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، واستنادا إلى ما تمّ عرضه من تجارب يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نرى بأنها تساهم في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وهي كالآتي:

1. تحسين البنى التحتية، على غرار توسيع الربط بشبكة الإنترنت وزيادة تدفقها، لأنها أساس الدفع الإلكتروني؛
2. العمل على تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية، لتسريع تسوية العمليات عبرها، مما يرغّب في التعامل إلكترونيا؛
3. العمل على نشر الثقافة المالية، من خلال تنظيم تظاهرات الأبواب المفتوحة على المصارف، والتعريف بمنتجاتها، والترويج لذلك من خلال وسائل الإعلام؛
4. التوجّه نحو إلزامية تطبيق الدفع الإلكتروني، حتى وإن كان ذلك تدريجيا، عن طريق إصدار تشريعات تمنع التعامل نقدا في بعض المجالات مثلا في انتظار التعميم؛
5. إصدار التشريعات اللازمة لحماية المعاملات الإلكترونية وتأمينها لتعزيز ثقة مستخدميها وتشجيعهم، من خلال الاعتراف بحجية العقد الإلكتروني وقبوله في الإثبات؛
6. تعميم أجهزة نهائيات الدفع الإلكتروني على أماكن تقديم الخدمات مع إلزام أصحابها باستخدامها، عن طريق المراقبة الدورية للتأكّد من استخدامها؛
7. تشجيع التجارة الإلكترونية عن طريق إعفاء المعاملات من مختلف الرسوم وتخفيض تكاليف الاشتراك في الإنترنت، لأن ذلك يساهم في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية؛
8. محاولة الاستلهام من تجارب الدول الناجحة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، خاصة الهاتف المحمول، من خلال إقحامه في القطاع المالي؛
9. التحسيس بأهمية الدفع الإلكتروني في الحماية من الممارسات غير المشروعة على غرار تزوير الأوراق النقدية، والترويج لدوره في تعزيز الشمول المالي من خلال إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية من أيّ

مكان، خاصة إذا كان ذلك بالهاتف المحمول، هذا التّحسيس يمكِن أن يقوم به جميع الفاعلين على غرار المجتمع المدني من خلال جمعيات حماية المستهلك؛

10. الصيانة الدورية لأجهزة الصراف الآلي لضمان تقديم خدماتها على مدار الساعة، مما يرغّب في استخدامها وتجنّب النفور منها؛
11. تعزيز شفافية المعلومات المالية من طرف المصارف والمؤسسات المالية وتسهيل الحصول عليها لكسب الانخراط في النظام المالي الرسمي.

آفاق الدراسة:

بعد اتمامنا لهذه الدراسة، التي تناولت استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لإرساء الشمول المالي بالجزائر، اتّضح لنا أن هناك جوانب أخرى مرتبطة بها لم يتم التطرق لها، نظرا لحداثة الموضوع وتشعّبه وتعدّد أبعاده، لذا نأمل أن تكون مواضيع أبحاث ودراسات مستقبلية، من أجل الإحاطة أكثر بالموضوع على غرار:

1. واقع استخدام الهاتف المحمول كأداة للدّفع ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؛
2. دراسة تطبيقية على الشمول المالي في المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر؛
3. انعكاسات الشمول المالي على تحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر في الجزائر؛
4. انعكاسات الدّفع الإلكتروني على الشمول المالي: دراسة مقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

قائمة المراجع

I– باللغة العربية :

أولا– الكتب:

1. العلواني عديلة، الميسّر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2014.
2. أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، 2008.
3. أنس العلبي، النظام القانوني لبطاقات الاعتماد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، 2005.
4. بوالكور نور الدين، الاقتصاد البنكي: مدخل تحليلي تقييمي معاصر، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة – الجزائر، 2021.
5. بوفاسة سليمان، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
6. بوحوش عمار ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
7. خليل عبد القادر، الاقتصاد البنكي مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
8. خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
9. دهان عبد الرؤوف، الاقتصاد من الألف إلى الياء، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، بدون سنة نشر.
10. ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان – الأردن، 2017.
11. ردينة عثمان يوسف ومحمود جاسم محمد، التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2001.
12. فضيل فارس، التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018.
13. منظمة العمل الدولية، التثقيف المالي للاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة، كتيب المتدرب، الطبعة الأولى باللغة العربية، العراق، 2021.
14. مصطفى يوسف كافي، اقتصاد المعرفة وانعكاساته في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة– الجزائر، 2017.
15. نعمون مراد، مبادئ أولية لمنهجية البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة – الجزائر، 2022.

16.هبه مصطفى كافي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة – الجزائر، 2017.

17.هاشم الشمري ونادیا الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، بدون سنة نشر.

ثانيا –الأطروحات والمذكرات الجامعية:

18. بوعزة هداية، النظام القانوني للدفع الإلكتروني: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2018-2019.

19. زواش زهير، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2010/ 2011.

20.شيروف فضيلة، أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية: دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري– قسنطينة، 2010/2009.

21.صحراوي عبد العزيز، فعّالية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة في تحسين جودة الخدمات المصرفية في الجزائر: دراسة عيّنة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2022/2021.

22.قروي عبد الرحمان، الصيرفة الإلكترونية كآلية لتعزيز أداء المصارف الجزائرية: دراسة ميدانية على مستوى الوكالات المصرفية العمومية بقالمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، 2018.

23.كموم عبد القادر، أهمية تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013 – 2014.

24. محمود أحمد محمد محمود، أتمتة الخدمات المصرفية وأثرها على إرضاء العملاء بالمصارف التجارية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم وإدارة الأعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014/2013.

25.معطى سيد أحمد، واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية: دراسة تحليلية استبيانية– حالة بنوك سعيدة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012.

ثالثا– المجلات العلمية:

26. العشي هارون وبوراس فايزة، "**وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة **2**، المجلد 09، العدد 03، 2018.

27. بلحرش عائشة ومسعد خالد، "**الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول: التجربة الكينية نموذجا**"، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المجلد 08، العدد 01، أفريل 2022.

28. بوعزيز فريد، "**التجارة الإلكترونية بين ضرورتها وانتعاشها في ظل انتشار فيروس كورونا كوفيد– 19 والتدابير المتخذة لمكافحة انتشاره في الجزائر**"، مجلة الحقوق والحريات، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة بسكرة، المجلد 10، العدد 01، 2022.

29. بن شيخ عبد الرحمن، "**التنمية المالية وتحديات تطبيق منظومة تسيير الخدمات المالية إلكترونيا في الجزائر**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، المجلد 05، العدد 02، 2021.

30. بن شوك وهيبة وعبدوس سميرة، "**دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية: تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة 2010– 2018**"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020.

31. بهناس العباس وآخرون، "**أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**"، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد 14، العدد 02، ديسمبر 2019.

32. بهوري نبيل، "**الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه: دراسة حالة الدول العربية**"، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2019.

33. بولحبال سميرة وحاكمي نجيب الله، "**أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 05، العدد 02، جوان 2019.

34. بن موسى محمد، "**أثر المعرفة ومحو الأمية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، المجلد 08، العدد 15 مكرر، ديسمبر 2018.

35. بونفلة صليح ونجاح عصام، "**بطاقة الدفع البينكية "CIB" والنظام القانوني للعقود الخاصة بها**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2018.

36. بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، "**واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة 2، المجلد 09، العدد 01، مارس 2018.

37. بلعايش ميادة وزايدي حسيبة، "**واقع الصيرفة الإلكترونية في الدول المتقدمة: التجربة الفرنسية كنموذج لتجارب البلدان الرائدة في استخدام وسائل الدفع الحديثة**"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد الثامن، ديسمبر 2017.

38. ثريا عبد الرحيم الخزرجي وصبيان طارق سعيد الأعرجي، "**القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق**"، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 26، العدد 119، 2020.

39. جيلالي تومي حمزة ومولاي مصطفى سارة، "**الصيرفة الإلكترونية كآلية لعصرنة المصارف الجزائرية وضمان جودة الخدمات المصرفية: دراسة استطلاعية لعينة من عملاء وكالات المصارف الخاصة بمدينة المدية**"، مجلة مجاميع المعرفة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، المجلد 07، العدد 01، أفريل 2021.

40. جواني صونيا ومريمت عديلة، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: تجربة البحرين**"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، المجلد 04، العدد 02، 2021.

41. حفاظ زحل وعمر الشريف، "**أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمة لخضر، الوادي، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2018.

42. ريهام أحمد ممدوح حسين، "**أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، المجلد 50، العدد 04، 2020.

43. زهراء صالح حمدي، "**أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية**"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، المجلد 12، العدد 28، 2020.

44. زبيري رابح وبوزرورة ليندة، "**آفاق الصيرفة الإلكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 16، 2016.

45. زغدار أحمد وحميدي كلتوم، "**تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية "ARTS" في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2015.

46. زروني مصطفى وحنك سعيدة، "**دوافع استعمال شبكة "SWIFT" في المعاملات الدولية**"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2013.

47. سيد اعمر زهرة وبن عبد الفتاح دحمان، "**التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**"، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، المجلد 08، العدد 01، مارس 2020.

48. سعدان آسيا ومحاجبية نصيرة، "**واقع الشمول المالي في المغرب العربي: دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب**"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018.

49. شنبي صورية وبن لخضر السعيد، "**أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 02، 2018.

50. صالحي ناجية وبن عمارة نوال، **"دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد 06، 2015.

51. طرشي محمد وآخرون، **"متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر"**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، المجلد 01، العدد 01، 2019.

52. عبابسة سمية، **"وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري – الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية"**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016.

53. عبد الرحيم وهيبة، **"تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها"**، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، العدد 02، جانفي 2010.

54. غربي ناصر صلاح الدين وآخرون، **"سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية"**، مجلة "دفاتر MECAS"، مخبر إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، المجلد 17، العدد 04، ديسمبر 2021.

55. فؤاد محمد عبد الله الخزرجي، **"مدى استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها في الشمول المالي: دراسة ميدانية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية، 2020.

56. فلاق صليحة وآخرون، **"تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي"**، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، المجلد 07، العدد 04، سبتمبر 2019.

57. قرواش رضوان، **"هيئات التصديق الإلكتروني في ظل القانون 15-04 المتعلق بالقواعد العامة للتوقيع والتصديق الإلكترونيين (المفهوم والالتزامات)"**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، العدد 24، جوان 2017.

58. مقدم عبد الجليل، "**واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بشار**"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن، المجلد 05، العدد 02، 2018.

59. محرز نور الدين وصيد مريم، "**نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، العدد 02، جانفي 2010.

60. مداح عرايبي الحاج وبارك نعيمة، "**أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي: الواقع والآفاق**"، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، العدد 02، جانفي 2010.

61. نهلة أبو العز، "**أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر، العدد العاشر، أفريل 2021.

62. ندى سلمان نكة وخولة طالب الأسدي، "**دور وأهمية أتمتة النشاط المصرفي في تحقيق الجودة وتخفيض تكاليف الخدمة**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 34، 2013.

63. هادف حيزية، "**نجاح وسائل الدفع الإلكتروني والتحول الجوهري إلى عمليات التفاعل مع التجارة الإلكترونية: استعراض لتجارب بعض الدول الأوروبية**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، المجلد 08، العدد 02، 2014.

رابعا –التقارير:

64. البنك الدولي، التقرير السنوي لعام 2021، من براثن الأزمة إلى تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

65. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2016، العوائد الرقمية، كتيب العرض العام.

66. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الأول لحماية المستهلك المالي، 2020.

67. الوليد طلحة، دراسة حول دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2019.

68. جلال الدين بن رجب، دراسة موسومة بـ "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 45، 2018.

69. كلمة المدير العام رئيس مجلس الإدارة، صندوق النقد العربي، المؤتمر الإعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، تحت شعار "الشمول المالي نحو التنمية المستدامة"، 2019.

خامسا –الملتقيات:

70. بوزانة أيمن وحمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي: تجربة كينيا نموذجا، المؤتمر الدولي الافتراضي: التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات، الانعكاسات)، جامعة الزاوية، ليبيا، يوم 2020/07/12.

سادسا –القوانين والتشريعات:

71. القانون رقم 18-05، المؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلّق بالتجارة الإلكترونية، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادر في 16 ماي 2018.

72. القانون 05-10، المؤرخ في 20 جوان 2005، يعدل ويتمم الأمر 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر في 26 جوان 2005.

73. القانون رقم 04-15، المؤرخ في 27 نوفمبر 2004، المعدل والمتمم للأمر 66-156، المؤرخ في 08 جويلية 1966 والمتضمن قانون العقوبات والمنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، الصادر في 10 نوفمبر 2004.

74. الأمر 05-06، المؤرخ في 23 أوت 2005، يتعلق بمكافحة التهريب، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، الصادر في 28 أوت 2005.

75. الأمر رقم 05-02، المؤرخ في 06 فيفري 2005، المعدل والمتمم للأمر 75-59، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر في 09 فيفري 2005.

76. الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر في 27 أوت 2003.

77. النظام رقم 18- 02، المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، 2018.

78. النظام رقم 05-06، المؤرخ في 15 ديسمبر 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، الصادر في 23 أفريل 2006.

79. النظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005، يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر في 15 جانفي 2006.

سابعا –مصادر أخرى:

80. إحصائيات مقدمة من طرف مديريات النقد بالمصارف العمومية ومديرية قسم النقدية والخدمات المالية البريدية بمؤسسة بريد الجزائر.

II– باللغات الأجنبية :

أولا –الكتب:

81. LAHOUEL Mesbah, la méthodologie de travail, 2ème réimpression, office des publications universitaires, Alger, Algérie, 2013.

ثانيا –الأطروحات والمذكرات الجامعية:

82. EMMANUEL Ahurira, savings and credit cooperatives (Saccos) and poverty alleviation among Sacco members in Jinja district, a dissertation submitted to the school of management science in partial fulfillment of the requirements for the award of a Master's degree in Business administration of Uganda Management Institute, February 2018.
83. Jean Yves Bariyanga, Financial Inclusion and the development of rural areas in RWANDA: A Case Study of Umurenge Sacco Rutare Sector (2010-2012), A Research Project Submitted in Partial Fulfilment for the Degree of Master of Business Administration of Mount Kenya University, NOVEMBER 2013.
84. Mcebo Justice Zikalala, The role of savings and credit cooperatives in promoting access to credit in Swaziland, Submitted in partial fulfilment for the degree of Master of Science in agriculture (Agricultural Economics), Faculty of Natural and Agricultural Science, University of Pretoria, South Africa, 2016.

85. MUYANGO APOLLINAIRE, implementation of savings and credit schemes: the case of umurenge sacco 2008-2010, paper was submitted in partial fulfilment of the requirements for the Masters of Business Administration (MBA) degree at the Maastricht School of Management (MSM), Maastricht, the Netherlands.", March 2011.
86. Nadia Piffaretti, Monnaie électronique, Monnaie et intermédiation Bancaire, thèse présentée pour l'obtention du grade de docteur en sciences économiques et sociales, Université de Fribourg (Suisse), Juillet 2000.
87. Oumarou IBRAHIM CHAIBOU, Rôle de la microfinance dans l'inclusion financière des pays de l'UEMOA : Application au cas du Niger, Thèse pour obtenir le diplôme de doctorat en sciences économiques, Université de Rouen-Normandie, France, 2019.
88. SAM Hocine, Analyse du niveau d'inclusion financière en Algérie, étude empirique sur les communes de la wilaya de Tizi-Ouzou : état des lieux et perspectives, THESE DE DOCTORAT en Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques, des sciences de gestion et de sciences commerciales, Université MOULOUD MAMMERI de TIZI OUZOU, 2019.

ثالثا– المجلات العلمية:

89. Adelowo Solomon Adepoju & Mohammed Enagi Alhassan, Challenges of Automated Teller Machine (ATM) Usage and Fraud Occurrences in Nigeria – A Case Study of Selected Banks in Minna Metropolis, Journal of Internet Banking and Commerce, volume 15, n° 02, August 2010.
90. David Bounie et Sébastien Soriano, La monnaie électronique : Principes, fonctionnement et organisation, revue de la finance électronique. LCN, volume 04, N° 01, 2003.
91. John Samuel Kihamba, E-Financing and the Quest for Financial Inclusion in Tanzania, Tanzanian Journal of Population Studies and Development, Vol. 26 No. 1, 2019.
92. Josephat Lotto, Examination of the Status of Financial Inclusion and its determinants in Tanzania, Journal of Sustainability 2018, 10,2873, August 2018.
93. Josephat Lotto**,** The Role of Agency Banking in Promoting Financial Inclusion: Descriptive Analytical Evidence from Tanzania, European Journal of Business and Management, Vol.8, No.33, 2016.

94. Jegede C.A, Effects of Automated Teller Machine on the Performance of Nigerian Banks, American Journal of Applied Mathematics and Statistics, volume 02, n° 01, 2014.
95. Michael O.A. Ndanshau and Frank E. Njau, Empirical Investigation into Demand-Side Determinants of Financial Inclusion in Tanzania, African Journal of Economic Review, Volume 09, Issue 01, January 2021.
96. MERBOUHI Samir et HADID Noufyele, Le paiement électronique en Algérie : délits économiques et financiers, revue nouvelle économie, volume 01, n° 16, 2017.
97. Madadi Abdelkader, Le paiement électronique (expérience québécoise et française), revue nouvelle économie, volume 01, n° 02, 2010.
98. Puja Dua et al, Role of Fintech in Financial Inclusion and Financial Integration, RESEARCH REVIEW International Journal of Multidisciplinary, volume 04, Issue 05, 25 May 2019.
99. Princewill Aigbe & Jackson Akpojaro, Analysis of Security Issues in Electronic Payment Systems, International Journal of Computer Applications, Volume 108, No. 10, December 2014.
100. Robert Galan Mashenene and Emily Mkende, Benefits and challenges of Mobile phone banking usage in national microfinance Bank DODOMA, TANZANIA, Business Education Journal, Volume 02 Issue 02, January 2019.
101. Zainab Hamid Katie, The Role of Commercial Banks in Promoting Financial Inclusion: Applied Study in The Middle East Bank for Investment and Baghdad Bank, Journal of Management and Economics, Issue 123, March 2020.

رابعا –الملتقيات والتقارير وأوراق العمل:

102. Adèle Bero et Anne Fily, rapport annuel sur l'inclusion financière en Belgique 2019, réseau financité, Fédération Wallonie-Bruxelles.
103. Aladdin D. Rillo, Overview of Financial Inclusion in Asia, Financial Inclusion in Asia, Country Surveys, Pacific Finance and Development Center & Asian Development Bank Institute 2014.
104. Doris Neuberger, Financial Inclusion, Regulation, and Education in Germany, ADBI Working Paper Series, Asian Development Bank Institute, n° 530, June 2015.

105. Emmanuel A. San Ardres and Rhea C. Hernandro, Asia-pacific Economic cooperation, APEC Financial Inclusion Capacity Building Package - Synthesis Report, APEC Policy Support Unit, October 2019.
106. IMF staff team led by Nicolas Blancher, Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia, International Monetary Fund, n° 19/02.
107. Maureen Were et al, Gender disparities in financial inclusion in Tanzania, united nations university, wider working paper 2021/97, June 2021.
108. Miguel Ampudia & Michael Ehrmann, Financial inclusion: what's it worth?, working Paper, European Central Bank, No. 1990, January 2017.
109. Runzhong Peng, Min Zhao, and Lei Wang, Financial Inclusion in the People's Republic of China: Achievements and Challenges, Financial Inclusion in Asia, Country Surveys, Pacific Finance and Development Center & Asian Development Bank Institute 2014.
110. The Global Findex Database 2021, Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19.
111. Thérèse Bastin et Anne Fily, rapport sur l'inclusion financière 2020, réseau financité, Fédération Wallonie-Bruxelles.
112. Toward Universal Financial Inclusion in China: Models, Challenges, and Global Lessons, The World Bank and the People's Bank of China, February 2018.
113. The World Bank, Global Financial Development Report, 2014, Financial Inclusion.
114. Uzziel Hategekimana et al, Financial inclusion in Rwanda: achievements, challenges and prospectives, evidence from Umurenge saccos, 2nd international conference on business, management & economics, VIENNA, AUSTRIA, 21-23 June 2019.
115. World Bank Group, Financial Inclusion in Malaysia, Distilling Lessons for Other Countries, the Malaysia development experience series, May 2017.

ثامنا–المواقع الإلكترونية:

1. https://databank.worldbank.org/data/download/g20fidata/G20_Financial_Inclusion_Indicators.pdf

2. https://blogs.worldbank.org/ar/voices/digital-financial-inclusion-what-works-and-what-s-next
3. https://drmahmoudelfaramawy.blogspot.com/2019/10/blog-post_4.html
4. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1
5. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/e0d2a9bd-16b9-4a36-8498-0b2650b9af8b/Tool%2B6.7.%2BCase%2BStudy%2B-%2BM-PESA%2BKenya%2B.pdf?MOD=AJPERES&CVID=jkCVy-n
6. https://www.investopedia.com/terms/m/mpesa.asp
7. https://www.vodafone.com/what-we-do/services/m-pesa/m-pesa-faqs
8. https://mpesaguide.com/what-is-mpesa/
9. https://www.vodafone.com/what-we-do/services/m-pesa/m-pesa-faqs
10. https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2018/10/03/what-kenya-s-mobile-money-success-could-mean-for-the-arab-world
11. https://www.itu.int/net4/wsis/forum/2021/ar/Agenda/Session/447
12. https://icp.gov.ae/uae-pass/
13. https://www.digitaldubai.ae/ar/apps-services/details/uae-pass
14. https://uabonline.org/ar/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7/
15. https://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=72&ac=189&bb=uploadpdf
16. https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/414-2020-11-08-10-42-19
17. https://www.vapulus.com/ar/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A/
18. https://www.riksbank.se/en-gb/payments--cash/e-krona/
19. https://www.riksbank.se/en-gb/payments--cash/payments-in-sweden/payments-in-sweden-2020/1.-the-payment-market-is-being-digitalised/many-people-make-payments-by-mobile-for-example-with-swish/
20. https://www.vapulus.com/ar/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%9F/
21. https://datatopics.worldbank.org/g20fidata/country/sweden
22. https://www.credal.be/presentation
23. https://datatopics.worldbank.org/g20fidata/country/germany
24. https://www.angem.dz/ar/article/presentation

25. https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/
26. https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/
27. https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-13-08-37.html
28. https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-11-20-07.html
29. https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-13-06-15/2021-04-22-07-22-09.html
30. https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-13-06-15/2021-04-22-07-55-04.html
31. https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous
32. https://badrbanque.dz/ar/%d8%a8%d9%80%d8%b7%d9%80%d8%a7%d9%82%d9%80%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%80%d8%af%d9%81%d9%80%d8%b9-%d9%85%d9%80%d8%a7-%d8%a8%d9%80%d9%8a%d9%80%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%80%d8%a8%d9%80%d9%86%d9%80%d9%88%d9%83/
33. https://www.bna.dz/ar/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A.html
34. https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-nationales/carte-cib-classic
35. https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-nationales/carte-cib-gold
36. https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-nationales/carte-corporate-classic1
37. https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-nationales/carte-corporate-plus1
38. https://www.cnepbanque.dz/page.php?id=particulier
39. https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/Carte-CIB.html
40. https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/corporate.html
41. https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-159-30.html
42. https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-240-11.html
43. https://edcarte.poste.dz/ar/terms.html
44. https://badrbanque.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%80%d8%a8%d9%80%d8%b7%d9%80%d8%a7%d9%82%d9%80%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%80%d8%af%d9%88%d9%84%d9%80%d9%8a%d9%80%d8%a9/
45. https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-internationales/carte-visa-classic
46. https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-internationales/carte-v

47. https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-internationales/fonctionnalite-sans-contact
48. https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/Carte-VISA.html
49. https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/Mastercard.html
50. https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-241-5.html
51. https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-244-28.htm
52. https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-243-29.html
53. https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/
54. https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/
55. https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200331/191705.html
56. https://www.commerce.gov.dz/ar/activites-ministre/le-ministere-du-commerce-procede-a-l-identification-des-activites-commerciales-qui-seront-dotes-prochainement-de-terminaux-de-paiement-electronique
57. https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210327/209187.html
58. https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210804/215785.html
59. https://www.banxybank.com/ar/page/termes-et-conditions-p6
60. https://www.banxybank.com/ar/banxy-au-quotidien/%D8%A8%D9%86%D9%83%D8%B3%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D9%86%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-art1
61. https://www.bna.dz/ar/2016-05-19-13-18-23/wimpay-bna.html
62. https://www.bna.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF/%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%A7%D9%84.html
63. https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/687-bea-mobile
64. https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/banque-a-distance/mobile-cpa
65. https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/banque-a-distance/mobile-cpa
66. https://www.albaraka-bank.com/banque-digitale/#Smart
67. https://www.poste.dz/services/professional/Baridi_pay_pro
68. https://www.bna.dz/ar/2016-05-19-13-18-23/%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D9%8A%D8%AA.html
69. https://www.cnepbanque.dz/
70. https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/e-banking.html
71. https://ebanking.cpa-bank.dz/customer/
72. https://ebanking.bea.dz/customer/
73. https://badronline.badr.dz/index/public/badr-bank.html?module=login
74. https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-30-0.html
75. https://www.albaraka-bank.com/%d8%b3%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%81%d8%b1%d8%a7%d8%af/#net
76. https://www.banxybank.com/ar/page/termes-et-conditions-p6
77. https://datatopics.worldbank.org/g20fidata/country/algeria
78. https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/
79. https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet
80. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/notecovid19_auxbef25032020ar.pdf
81. https://www.commerce.gov.dz/ar/actualites/lancement-officiel-du-e-paiement-en-algerie
82. https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/
83. https://www.bna.dz/ar/#
84. https://www.bna.dz/ar/2016-05-19-13-18-23/%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9.html
85. https://www.bna.dz/ar/25-Updates/556-Signing-a-protocol-agreement-between-the-
86. https://ebanking.bea.dz/customer/
87. https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/e-banking.html
88. https://badronline.badr.dz/index/public/badr-bank.html?module=login
89. https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/2021-10-07-12-22-12/2021-10-12-08-55-11
90. https://ebanking.cnepbanque.dz/customer/login.xhtml
91. https://baridinet.poste.dz/
92. https://www.swedishbankers.se/media/4145/1407-sbf-bankerna-i-sverige_en04.pdf
93. https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf
94. https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf

ملاحق

(الملحق رقم 01)

أعضاء شبكة النقد بين البنوك



المصدر: الموقع الرسمي لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، متوفرة على الرابط: https://www.satim.dz/ar/2021-04-22-09-27-08/rmi.html، تاريخ الاطلاع: 2021/07/04.

(الملحق رقم 02)

نظام الدفع الإلكتروني



المصدر: الموقع الرسمي لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، متوفرة على الرابط: https://www.satim.dz/ar/2021-04-22-09-27-08/ecosysteme-monetique-ar.html، تاريخ الاطلاع: 2021/07/04.

(الملحق رقم 03)

البطاقتان الدوليتان لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

البطاقة البنكية ماستر كارد تيتانيوم



البطاقة البنكية ماستر كارد الكلاسيكية



المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية: متوفرة على الرابط:

https://badrbanque.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%80%d8%a8%d9%80%d8%b7%d9%80%d8%a7%d9%82%d9%80%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%80%d8%af%d9%88%d9%84%d9%80%d9%8a%d9%80%d8%a9/ تاريخ الاطلاع: 2021/09/08.

(الملحق رقم 04)

باقة البطاقات التي يتعامل بها البنك الوطني الجزائري



المصدر: البنك الوطني الجزائري، متوفرة على الرابط:

https://www.bna.dz/ar/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A.html تاريخ الاطلاع: 2021/09/10.

(الملحق رقم 05)

البطاقتان المحليتان لبنك الجزائر الخارجي



بطاقة "CIB" الذهبية　　بطاقة "CIB" الكلاسيكية

المصدر: بنك الجزائر الخارجي، متوفرة على الرابط: https://www.bea.dz/cartes.php تاريخ الاطلاع: 2021/09/12.

(الملحق رقم 06)

بطاقات ماستر كارد لبنك الجزائر الخارجي



البطاقة البلاتينية　　**بطاقة الدفع المسبق**　　**البطاقة الكلاسيكية**

المصدر: بنك الجزائر الخارجي، متوفرة على الرابط: https://www.bea.dz/cartes.php تاريخ الاطلاع: 2021/09/12.

(الملحق رقم 07)

بطاقات الأعمال العالمية لبنك الجزائر الخارجي



بطاقة النخبة العالمية

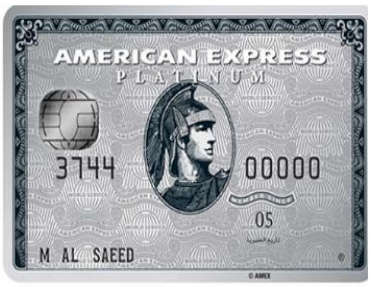


بطاقة الأعمال

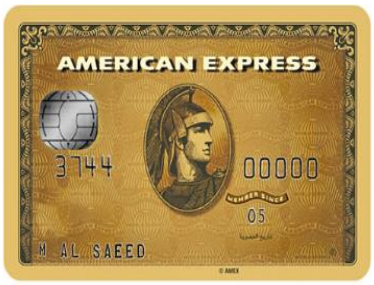
المصدر: بنك الجزائر الخارجي، متوفرة على الرابط: https://www.bea.dz/cartes.php تاريخ الاطلاع: 2021/09/12.

(الملحق رقم 08)

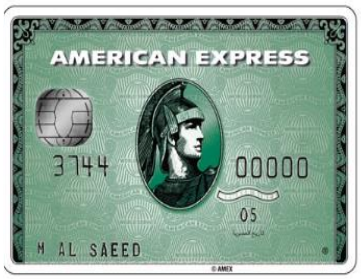
بطاقات أمريكان إكسبراس "AMERICAN EXPRESS" لبنك الجزائر الخارجي



البطاقات البلاتينية



البطاقات الذهبية



البطاقات الخضراء

المصدر: بنك الجزائر الخارجي، متوفرة على الرابط: https://www.bea.dz/cartes.php تاريخ الاطلاع: 2021/09/12.

(الملحق رقم 09)

البطاقات المحلية للقرض الشعبي الجزائري

بطاقة "CIB" الكلاسيكية



Source : CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-nationales/carte-cib-classic, consulté le 14/09/2021.

بطاقة "CIB" الذهبية



Source : CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-nationales/carte-cib-gold, consulté le 14/09/2021.

بطاقة "CIB" للشركات "CORPORATE"



Source : CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-nationales/carte-corporate-classic1, consulté le 14/09/2021.

بطاقة "CIB" للشركات + "CORPORATE +"



Source : CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-nationales/carte-corporate-plus1, consulté le 14/09/2021.

(الملحق رقم 10)

البطاقتان الدوليتان للقرض الشعبي الجزائري

بطاقة "VISA" الكلاسيكية



Source : CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-internationales/carte-visa-classic, consulté le 14/09/2021.

بطاقة "VISA" الذهبية



Source : CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, sur le site : https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique/cartes-internationales/carte-v, consulté le 14/09/2021.

(الملحق رقم 11)

بطاقة "CIB" الكلاسيكية وبطاقة "CIB" الذهبية لبنك التنمية المحلية



المصدر: بنك التنمية المحلية، متوفرة على الرابط: https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/Carte-CIB.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/14.

(الملحق رقم 12)

بطاقة كوربورايت "BDL" الفضية والذهبية)



المصدر: بنك التنمية المحلية، متوفرة على الرابط:

https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/corporate.html،

تاريخ الاطلاع: 2021/09/14.

(الملحق رقم 13)

بطاقة " VISA" الكلاسيكية وبطاقة "VISA" الذهبية لبنك التنمية المحلية



المصدر: بنك التنمية المحلية، متوفرة على الرابط: https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/Carte-VISA.html، تاريخ الاطلاع: 2021/09/14.

(الملحق رقم 14)

البطاقة الإلكترونية البركة "CIB"



المصدر: بنك البركة، متوفرة على الرابط: https://www.albaraka-bank.com/marche-professionnel/#cib، تاريخ الاطلاع: 2021/09/20.

(الملحق رقم 15)

البطاقة الذهبية لبريد الجزائر



المصدر: البطاقة الذهبية، متوفرة على الرابط: https://edcarte.poste.dz/ar/order_card.php، تاريخ الاطلاع: 2021/09/21.